الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية: العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم المالية و المحاسبة

ميدان: العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- سريـر فضيلـة
- روان أسمـــاء

تحت عنوان:

دور التمويـل الإسلامـي في تعزيـز نمـو القطـاع الفلاحـي بالجزائـر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

أ. عبد الرحيم ليلى	(أستـاذ – جامعـة ابن خـلدون– تيـارت)	رئيسا
أ. عزيـرو راشدة	(أستاذ محاضر "أ" جامعة ابن خلدون– تيارت)	مشرفا مقررا
أ. بن قطيب علي	(أستاذ محاضر "ب" جامعة ابن خلدون– تيارت)	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

شكـــــــــر

" و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب " (سورة هود الآية 88)

الحمد و الشكر العظيم لله العلي القدير على كرمه و عظيم منته ، الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل البحثي المتواضع ، و نسأله السداد و أن يجعله علما نافعا .

من هذا المنطلق ، يسعدنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير والعرفان الى الأستاذة " عزيرو راشـدة " لتفضلها بقبول الإشراف على إعداد المذكرة ، و إرشادنا و منحنا جزء من خبرتها القيمة ، و على كل ما قدمته لنا من دعم علمي و معنوي كان له الأثر العظيم لنا.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذتين "عبد الرحيم ليلى" و "بوقادير ربيعة" على قبولهما المشاركة في لجنة المناقشة و التحكيم ، و تقديم الملاحظات التي من شأنها تطوير هذا البحث و تحسينه.

هذا البحث ما هو إلا جهد بشري يعتريه الخطأ و السهو ، فما وافقه من صواب فهو من فضل الله و توفيقه و توجيهات الأستاذة المشرفة ، و ما خالف الصواب فهو من أنفسنا.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة و التسليم.

إهـــداء

إلى من أوصانـــا رسول الله بحسن صحبتها ، إلى من ربتني و علمتنـــي و وجهتني إلى حب العلم و الإجتهاد فيه ، إلى والدتي العزيزة " ضاوية " أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي و أخواتي رشيدة ، نجاة ، محمد ، طاهر و نور الدين

إلى من شجعني و ساندنـي في مسيرتي الدراسية ، إلى رفيـق دربي زوجـي " جمـــــال"

إلى قرتا عيني ، إلى الشمعـات التي أضاءت حياتي ، أبنائي "محمد إياد" و " أميـرة إسـراء"

إلى أحبـاب قلبي" نوريـة "، "فـاروق" و "بـــلال"

إلى من رافقتني في إعداد هذا البحث " أسماء "، إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل البحثي

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع راجية من الله التيسير و السداد و التوفيق ، و أن يعلمنا ما ينفعنا و أن ينفعنا بما علمنا ، فاللهم زدني علما و أغنني بالعلم و زيني بالحلم و أكرمني بالتقوى و العافية.

سرير فضيلة

إهـــداء

أهدي عملي المتواضــع الى أغلى ما أملك في هذه الدنيا والدي حفظه الله و أطال في عمره

إلى من سهرت على تربيتي و تعليمي أمي الحبيبة اللهم إحفظها و بارك لها في عمرها و صحتها

إلى أخي الوحيد و الغالي "عبد الغني" دمت لي سندا و حفظ الله لك أبناءك "محمد" ، "أيوب" و "أنس"

إلى أعز ما أملك أخواتي "سهام" الخريجة الأولى و أبنائها ،"خديجة" التي هي فخر لي و لأبنائها " فاطيمة" و أبنائها " إيمان" صاحبة أحن قلب

إلى أزواج أخواتي "يحي"، "رضوان"، "عبد القادر" و " مصطفى"

إلى وردة و صغيرة العائلة "مروى" أتمنى لك التوفيق في الدراسة و الوقوف على رجليك و الشفاء العاجل.

إلى عمي بركة المنزل ، أدعو الله أن يشفيه و يعافيه

إلى زوجة أخي " طالبية"

إلى من شاركتني هذا العمل صديقتي "فضيلة" أتمنى لك السعادة.

إلى من كان بجانبي في السراء و الضراء و طيلة مساري الجامعي أغلى ما قدمت لي الدنيا " بغدادي" ربي إحفظه لي و وسع في رزقه و إحفظ والدته.

الى الأخ " ناصر" رحمة الله عليه و جعل الله قبره روضة من رياض الجنة.

روان أسماء

الفهـــــرس

الفهـــــــــــرس

الواجهـــــــــة
شكـــــــــــر
إهـــداء (01)
إهـــداء (02)
قائمـــة الجداول
قائمـــة الأشكال
مقدمـــــــــة .....أ- د
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي و قراءة للقطاع الفلاحي..... 01- 28
تمهيد الفصل الأول.....01
المبحث الاول: عموميات حول التمويل الإسلامي.....02-15
المطلب الاول : التمويل الإسلامي ، التعريف ، المبادئ، الأهمية و الاهداف.....02
أولا: تعريف التمويل الإسلامي.....02
ثانيا: مبادئ التمويل الإسلامي.....03
ثالثا: أهمية التمويل الإسلامي.....04
رابعا: أهداف التمويل الإسلامي.....05
المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي.....06
أولا: المؤسسات المالية الإسلامية البنكية.....06
ثانيا:المؤسسات المالية الإسلامية غير بنكية.....08
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي.....10
أولا: الصيغ القائمة على أساس المشاركة.....10
ثانيا: الصيغ القائمة على أساس البيوع.....13
ثالثا: الصيغ القائمة على أساس الإجارة.....14
رابعا: الصيغ القائمة على أساس البر و الإحسان.....15
المبحث الثاني : عموميات حول القطاع الفلاحي..... 16-27
المطلب الاول : ماهية القطاع الفلاحي ، أهميته و خصائصه.....16
أولا: ماهية القطاع الفلاحي.....16
ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي.....17
ثالثا: خصائص القطاع الفلاحي.....18
المطلب الثاني: ماهية التمويل الفلاحي ، مصادره و إستخداماته.....19

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي ، أهدافه و أهميته.....19
ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي.....20
ثالثا: إستخدامات التمويل الفلاحي.....22
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي.....23
أولا: الصيغ القائمة على أساس المشاركة.....23
ثانيا: الصيغ القائمة على أساس البيوع.....25
ثالثا: الصيغ القائمة على أساس الإجارة.....26
رابعا: الصيغ القائمة على أساس البر و الإحسان.....27
خلاصة الفصل الأول.....28
الفصل الثاني : التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر.....29-62
تمهيد الفصل الثاني.....29
المبحث الأول: التمويل الإسلامي في الجزائر.....30-37
المطلب الاول: واقع المؤسسات المالية الإسلامية البنكية في الجزائر.....30
أولا : البنوك الإسلامية.....30
ثانيا: النوافذ الإسلامية.....31
ثالثا: أهم الوكالات البنكية و النوافذ الإسلامية المستحدثة.....31
المطلب الثاني : واقع المؤسسات المالية الإسلامية غير البنكية في الجزائر.....33
أولا: التأمين التكافلي الإسلامي.....33
ثانيا: صناديق الزكاة.....35
ثالثا: الصكوك الإسلامية.....36
رابعا: التمويل الإسلامي المصغر.....36
المبحث الثاني: سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر..... 37-53
المطلب الاول : تطورات القطاع الفلاحي ، إمكانياته و مقوماته.....38
أولا : تطورات القطاع الفلاحي.....38
ثانيا: إمكانيات و مقومات القطاع الفلاحي.....40
ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الإقتصادي.....44
المطلب الثاني: آليات تمويل القطاع الفلاحي.....45
أولا : الدعم الحكومي.....46
ثانيا: التمويل البنكي.....48
ثالثا: التمويل الأجنبي.....51

المطلب الثالث: الصيغ الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي و إيجابياتها.....51
أولا : أشكال التمويلات غير الرسمية للقطاع الفلاحي.....51
ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك الفلاحية و التنمية الريفية.....52
ثالثا: إيجابيات تمويل المشاريع الفلاحية بالصيغ الإسلامية.....53
المبحث الثالث: آفاق و تحديات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي و سبل إدارة مخاطره.....54-61
المطلب الأول : تحديات التمويل الإسلامي و رهانات القطاع الفلاحي.....54
أولا: تحديات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي.....54
ثانيا: رهانات القطاع الفلاحي.....55
المطلب الثاني: مقترحات لإدارة مخاطر تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية.....56
أولا: أسباب حدوث المخاطر عند تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية.....56
ثانيا: سبل إدارة مخاطر تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية.....57
المطلب الثالث: آليات و آفاق تطوير التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي.....58
أولا: آليات تطوير القطاع الفلاحي.....58
ثانيا: آفاق التمويل الإسلامي لتعزيز نمو القطاع الفلاحي.....59
خلاصة الفصل الثاني.....62
الخاتمـــة.....63-65
قائمة المصادر و المراجع.....66-70
الملخـــص.....71

قائمة الجداول

• قائمــة الجـداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01-02	أهم الوكالات البنكية و النوافذ الإسلامية المستحدثة في الجزائر خلال الفترة 2020-2022	32
02-02	إستخدامات الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017-2019	40
03-02	كمية الآلات المستخدمة في الفلاحة بالجزائر خلال الفترة 2018-2020	41
04-02	الواردات من الآلات الزراعية خلال الفترة 2018-2020	41
05-02	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020	43
06-02	تطور الإنتاج تانباتي في الجزائر خلال الفترة 2018-2020	43
07-02	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الخام خلال الفترة 2020-2022	44
08-02	تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017-2019	45
09-02	تطور الصادرات و الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022	45
10-02	أنواع القروض الفلاحية المقدمة من طرف وكالات الدعم الحكومي	48
11-02	صيغ قرض التحدي	50
12-02	أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	51
13-02	صيغ التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	52

قائمـــة الأشكـــال

• قائمـــة الأشكـــال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
01-01	خصائص البنوك الإسلامية	06
02-01	عمل البنوك الإسلامية	07
03-01	صيغ التمويل الإسلامي	15
04-01	أهمية القطاع الفلاحي	18
01-02	صناديق الدعم الحكومي	46

المقدمـــــــة

عرفت الساحة المالية الدولية في الآونة الأخيرة تنامي غير مسبوق للتمويل الإسلامي، سواء في بيئته بالعالم الإسلامي أو خارج بيئته في بعض بلدان الغرب، وذلك لعوامل متعددة بعضها يتعلق بوصول التمويل التقليدي إلى حدوده القصوى وانتشار الأزمات المالية و المصرفية ، في حين يتعلق بعضها الآخر بالرغبة في استقطاب شريحة واسعة من المجتمع الإسلامي التي تأبى التعامل بالربا، و تكمن أهمية التمويل الإسلامي في تنوع صيغه و تعدد أساليبه المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

فالتمويل الإسلامي هو نوع من التمويل الذي يتميز بتوز يع المخاطر و إلغاء التعاملات الربوية من خلال إحلال التمويل بالمشاركة محل التمويل بالإقراض و تشجيع العقود المرتبطة بالإقتصاد الحقيقي، وتعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بالتمويل الإسلامي من خلال ممارستها للصيرفة الإسلامية و فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التقليدية لتمويل مختلف القطاعات الإقتصادية.

و يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر بنوعيه الحيواني و النباتي محورا للتنمية الإقتصادية و أحد الحلول للخروج بإقتصاد متنوع بعيدا عن المحروقات ، من خلال الدور الذي يلعبه في توفير الأمن و الإستقلال الغذائي و توفير فرص العمل، إدماج المنتجات الفلاحية في حلقات الصناعات الغذائية و التحويلية ، تحسين ايرادات الدولة و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال حجم الصادرات الفلاحية.

و يمثل التمويل العقبة الكبرى التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف التنموية ، و نظرا لأهميته في تفعيل التنمية المحلية و الوطنية حاز القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تعاقب معظم الحكومات على حجم هام من التمويل اللازم للنهوض به سواء عن طريق البنوك العمومية كبنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية أو عن طريق أجهزة و صناديق الدعم الحكومي ، غير أن القطاع ظل عاجزا على تلبية الطلب الوطني على المنتجات الغذائية الأساسية و تحقيق أهدافه التنموية المرجوة، فكان على الجزائر أن تفكر جديا في استخدام صيغ التمويل الاسلامي لأن أهم مايميز التمويل الاسلامي عن نظيره التقليدي هو ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي و تحقيقه من خلال الضوابط التي تحكم المعاملات المالية في الإسلام .

و نظرا لأهمية القطاع الفلاحي فعلى الجزائر باعتباره بلد يحوز على جميع الامكانيات و المقومات الطبيعية و البشرية، أن يولي كل الاهتمام لهذا القطاع بهدف تحسينه و تكييفه من خلال تفعيل أساليب تمويلية إسلامية.

1- إشكالية البحث: من خلال هذا البحث حاولنا تسليط الضوء على تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر ، وعلى هذا الأساس تبلورت **الإشكالية المحورية** كالتالي:

ما دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الفلاحي بالجزائر؟

2-الأسئلة الفرعية : تمخضت عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي صيغ و تطبيقات التمويل الإسلامي على القطاع الفلاحي؟
- هل بإمكان مؤسسات التمويل الاسلامي في الجزائر النهوض بالقطاع الفلاحي؟
- ماهي آفاق التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة :للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يتميز التمويل الإسلامي بتعدد و تنوع صيغه و أساليبه خاصة في القطاع الفلاحي سواء تلك القائمة على أساس المشاركة ، على أساس البيوع ، على أساس الإجارة أو أساليب أخرى تستعمل للتمويل.
- **الفرضية الثانية:** يساهم التمويل الإسلامي بالنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تبني سياسة تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية و تنويع المنتجات الإسلامية للمؤسسات المالية.
- **الفرضية الثالثة** : يتم إستعمال التمويل الإسلامي بشكل غير رسمي من قبل الفلاحين، و يأخذ عدة أشكال تختلف في تسميتها مع الصيغ التمويلية الإسلامية و تتطابق معها في المضمون .

4- أهداف الدراسة :يهدف هذا البحث الى :

- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي و تطبيقاتها في القطاع الفلاحي .
- التطرق الى مؤسسات التمويل الاسلامي في الجزائر التي بإمكانها تمويل القطاع الفلاحي.
- تقديم أهم مقترحات و آفاق تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر بصيغ إسلامية.

5-أهمية البحث: يكتسي البحث أهمية عملية و علمية ، ذلك أن موضوع التمويل الإسلامي أصبح يشكل محورا هاما في مجال دراسات العديد من الباحثين المسلمين و غير المسلمين خاصة في ظل الأزمات المالية المتعاقبة و البحث عن مصادر التمويل غير التقليدية، أما من الناحية العملية فالكل يسعى منظمات و حكومات من بينها الجزائر الى تجسيد التوصيات و البرامج المقترحة و الاستفادة من المزايا التي توفرها مؤسسات التمويل الاسلامي من صيغ و منتجات للنهوض بالقطاع الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي لتفادي التبعية من الخارج.

6-أسباب إختيار الموضوع: تم إختيار الموضوع لعدة دوافع منها دوافع ذاتية متمثلة في إرتباط الموضوع بمجال تخصصنا الدراسي الذي يتمحور حول المالية و البنوك، و دوافع موضوعية تتمثل في أن الموضوع مواكب للتطورات الحديثة في مجال المالية الإسلامية و أهمية الموضوع التي تكمن في التنامي غير المسبوق للتمويل الإسلامي و الدور الفعال للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر .

7-حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في :

- **الحدود الزمنية** : بالنسبة للتمويل الإسلامي في الجزائر تم دراسته في الفترة الممتدة من صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 إلى غاية سنة 2023 التي لازالت تشهد إعتماد فروع لبنوك إسلامية و فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية، أما بالنسبة للقطاع الفلاحي في الجزائر تم دراسة واقعه في الفترة الممتدة منذ الاستقلال (1962) إلى غاية سنة 2023.
- **الحدود المكانية** : الجزائر بإعتبارها بلد إسلامي يحوز على إمكانيات و مقومات هائلة في المجال الفلاحي راهن على تفعيل الصيرفة الإسلامية بحثا عن مصادر تمويل جديدة.

8-أدوات البحث : تم الحصول على مصادر البحث من خلال عملية المسح المكتبي و البحث في شبكة الأنترنت في المواضيع التي عالجت بحثنا بطريقة مباشرة او غير مباشر ة :

- **الجانب النظري** : تم الإعتماد على الكتب ، الدوريات و المجلات ، مداخلات في ملتقيات ، أطروحات ماجستير و دكتوراه ، بحوث و دراسات.

- **الجانب التطبيقي:** تم الإستناد الى القوانين و الأنظمة ، المراسيم التنفيذية و التقارير السنوية الصادرة عن الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

9- منهج البحث: نظرا لطبيعة البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي لعرض أساسيات حول التمويل الإسلامي عموما و تمويل القطاع الفلاحي إسلاميا خصوصا ، كما تم الإستعانة بالمنهج التحليلي قصد تحليل واقع و آليات عمل صيغ التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر ، من خلال جمع مختلف البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع من مختلف المراجع و الكتب و التقارير السنوية و القوانين و التنظيمات .

10-الدراسات السابقة:اعتمدنا في بحثناعلى بعض الدراسات التي تناولت جوانب من الموضوع وتمثلت في:

- **الدراسة الأولى: دراسة فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي و العيد فراحتية ، مقال بعنوان : واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر و إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة ، المجلد 13، العدد 01، 2020.**

تطرق الباحثون من خلال هذا المقال الى واقع تمويل القطاع الفلاحي سواء من خلال التمويل البنكي أو الدعم الحكومي و إسهام صيغ المشاركات الزراعية في عملية التمويل ، و هدفت الدراسة الى تبيان صيغ المشاركة التي تعتبر ركيزة التمويل الإسلامي و أساسه ، حيث تعمل على توزيع المخاطر و إعطاء كفاءة أكثر للعملية التمويلية ، كما أوصت الدراسة على ضرورة الإهتمام أكثر بقواعد التمويل الإسلامي عبر الصيغ المختلفة التي يطرحها و نظرا لأهميتها في تجنب القروض المتعثرة.

<u>الدراسة الثانية</u>: دراسة رحمة بلهادف ، مقال بعنوان: قراءة في واقع و آفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 01، 2020.

هدفت هذه الدراسة الى استقراء الواقع العالمي للتمويل الاسلامي من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي له و دراسة واقعه بناء على مجموعة من البيانات الاحصائية في ظل التحديات التي تواجه إستشر اف آفاقه ، حيث خلصت الدراسة أن التمويل الاسلامي أصبح ينمو بمعدلات معتبرة فإعتماده لم يقتصر على الدول الاسلامية فقط بل تعدى ذلك ، و من المتوقع أن يتواصل النمو بمعدلات سريعة و متزايدة بإعتباره أحد أنواع بدائل التمويل التي أثبتت نجاعتها في تفادي الأزمات العالمية.

<u>الدراسة الثالثة</u>: دراسة عائشة حريتي، مقال بعنوان : نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر ، المجلد 57، العدد 05، 2020.

تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية التمويل بإختلاف أنواعه بإعتباره المحرك الرئيسي للأموال عن طريق إستخدامها في جميع مراحل النشاط الفلاحي بالإضافة الى الآليات التي إنتهجتها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي من خلال سياسات الدعم المتمثلة في صناديق و وكالات الدعم للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

<u>الدراسة الرابعة</u> : دراسة عبدالكريم قندوز، الوليد طلحة ، عبد الله سراج و أحمد الشاذلي، كتاب بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022 .

تناول الكتاب دور و أهمية القطاع الفلاحي في الإقتصاد و تبني الدول العربية و من بينها الجزائر للتمويل الإسلامي من خلال مختلف الصيغ و ضرورة رفع التحديات لتوفير التمويل اللازم للقطاع من خلال إصدار تشريعات و قوانين خاصة بالتمويل الاسلامي أو إنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الاسلامية ، و تطرقت الدراسة الى واقع آفاق التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

<u>الدراسة الخامسة:</u> دراسة زكري بوحصان ، أطروحة دكتوراه بعنوان: المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، 2022-2023.

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بخصائص و مميزات المالية الإسلامية ، و مختلف صيغها و مؤسساتها التمويلية ، و أهمية التمويل في الإقتصاديات الحديثة لجعله يستجيب لمتطلبات التنمية الريفية المستدامة من خلال تفعيل نظام تمويل قائم على الشريعة الإسلامية و ضوابطها.

تتقاطع دراستنا مع الدراسات السابقة التي إعتمدناعليها في التطرق الى تنوع و تعدد صيغ التمويل الاسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي ، و الإمكانيات التي تحوزها الجزائر بحكم موقعها الجغرافي و مقوماتها الطبيعية و البشرية التي تؤهلها للنهوض بالقطاع الى أعلى المستويات إذا تم الإعتماد على البدائل الإسلامية للتمويل ، و تتمثل الإضافات التي لم نلمسها في الدراسات السابقة في تقديم دراسة مقترحات و البدائل للتجسيد الفعلي و التطبيقي لمختلف الصيغ التمويلية الموجهة للقطاع الفلاحي على أرض الواقع من طرف المؤسسات المالية الإسلامية سواء البنكية أو غير البنكية ، و هكذا لتكون دراستنا مكملة للدراسات السابقة.

<u>11- صعوبات البحث:</u>لقد حاولنا إثراء بحثنا في الجانب تطبيقي بدراسة حالة نستعرض من خلالها التطبيق الفعلي و الميداني لأحد صيغ التمويل الإسلامي على القطاع الفلاحي و إبراز كيفية الحصول على التمويل سواء من البنوك أو من إحدى المؤسسات المالية ، لكن عندما توجهنا الى بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية لم نجد الإستجابة لتساؤلاتنا بحجة أن التمويل الإسلامي حديث النشأة و أن جل عمليات التمويل لا تزال تتم بالطريقة التقليدية و تتعامل بالفوائد .

<u>12- هيكل الدراسة:</u> من أجل معالجة اشكالية البحث،ارتأينا تقسيم البحث الى فصلين وفق مايلي:

الفصل الأول عنون بـ: **الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي و قراءة للقطاع الفلاحي**، قسم الى مبحثين المبحث الأول تناول عموميات حول للتمويل الإسلامي من تعريف ، مبادئ ، مؤسسات و صيغ التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني فتناولنا خلاله عموميات حول القطاع الفلاحي من ماهية ، أهمية ، التمويل الفلاحي و صيغ التمويل الفلاحي الموجهة للقطاع الفلاحي .

الفصل الثاني كان بعنوان : **التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، تفرع هذا الفصل الى ثلاث مباحث المبحث الأول استعرضنا من خلاله التمويل الإسلامي في الجزائر، و الثاني تناول سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثالث فارتأينا أن يكون حول آفاق و تحديات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر و سبل إدارةمخاطر ه.

الفصـــــل الأول

تمهيـــــد

اتجه الاهتمام الدولي نحو التمويل الاسلامي الذي يستمد مبادئه من الشريعة الاسلامية ،المتمثلة في تحقيق العدالة ، تقاسم الأرباح و الخسائر و تحريم الربا و غيرها ، فضلا عن ارتباطه بالنشاط الحقيقي و تنوع صيغه . و بفضل خصائصه و مبادئه استطاع هذا النمط التمويلي فرض منطقه في النظام المالي العالمي و في العديد من القطاعات الاقتصادية .

و يعتبر القطاع الفلاحي أحد هذه القطاعات التي حظيت بنصيب من تطبيقات صيغ التمويل الاسلامي باعتباره أحد ركائز التنمية الاقتصادية باعتبار أن التمويل هو أكبر مشكل يواجه هذا القطاع .

و تطرقنا خلال هذا الفصل الذي عنون بـ: **الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي و قراءة للقطاع الفلاحي** إلى عموميات لكل من التمويل الاسلامي و القطاع الفلاحي ، و لدراسة جوانب هذا الفصل ، ارتأينا الى تقسيمه الى مبحثين رئيسين و هما:

المبحث الأول: **عموميات حول التمويل الاسلامي** ، تمحور حول الإطار المفاهيمي للتمويل الاسلامي من تعريف، مبادئ ، أهمية و أهداف ، ثم مؤسسات التمويل الإسلامي ، لتليه صيغ التمويل الاسلامي.

المبحث الثاني: **عموميات حول القطاع الفلاحي** ، تمحور حول ماهية القطاع الفلاحة أهميته و خصائصه ، ليليه التمويل الفلاحي مصادره و إستخداماته ثم صيغ التمويل الاسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي.

المبحث الأول :عموميات حول التمويل الإسلامي

إن الحديث عن التمويل في الأوضاع الراهنة يجرنا بالضرورة للحديث عن التمويل الإسلامي كبديل عن مثيله في الاقتصاد التقليدي و ذلك من خلال منهجه و ألياته، و سنتطرق في هذا المبحث الى المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي ، مبادئه ، أهميته و أهدافه ، مؤسساته التمويلية و أهم الصيغ التي يعتمدها.

المطلب الاول: التمويل الاسلامي ، التعريف ،المبادئ ، الأهمية و الأهداف

يعود ظهور مصطلح التمويل الإسلامي إلى منتصف الثمانينيات و هو يعني النظام المالي الخالي من الفائدة المصرفية و تسانده مبادئ أخرى من العقيدة الإسلامية التي تؤيد تقاسم المخاطر، وحقوق الأفراد، وو اجباتهم و حقوق الملكية.

أولا: تعريف التمويل الإسلامي: يمكن أن يعرف التمويل الإسلامي من عدة زوايا ، فقد يركز على مبادئ التمويل الإسلامي أو الهدف من نشاط التمويل الإسلامي أو موضوع التمويل الإسلامي أو أخلاقيات التمويل الإسلامي ، وهناك مجموعة من التعاريف نذكر منها :

– التمويل الإسلامي يهدف إلى تطوير الخدمات المصرفية و المنتجات المالية للتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية.[1]

–التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل و المؤسسات أو الأفراد ، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الإستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة ، مثل عقود المرابحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض.[2]

– التمويل الإسلامي هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.[3]

– التمويل الإسلامي يعني تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية ، ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .[4]

---

[1] سبع فاطمة الزهرة ، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية العدد الإقتصادي ،جامعة الجلفة ، الجزائر ، المجلد 32، العدد 02، 2018، ص 277.

[2] أحمد جابر بدران ،مبادئ و ضوابط و معايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر ،مصر ،المجلد 39، العدد 156، 2015، ص 06.

[3] منذر قحف ، مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي – تحليل فقهي و إقتصادي ، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، الطبعة الثالثة ، جدة ، 2004 ،ص 12.

[4] زهية كواش ، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، واقع و تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر – بنك البركة الجزائري نموذجا ، مجلة الإقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، جامعة تيسمسيلت ، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص 43.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه إطار شامل للمعاملات المالية بهدف الإسترباح و تحقيق المنفعة وفق قواعد الشريعة الإسلامية ، حيث يقوم بتجسيد علاقة تعاقدية بين طرفين أحدهما يملك فائضا والآخر يعاني عجزا ، تقتضي البحث عن الموارد المتاحة و وضعها تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي ، عن طريق صيغ و أساليب تتوافق مع الشريعة الإسلامية لإنشاء و تطوير مشاريع و المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

ثانيا : مبادئ التمويل الاسلامي: يضبط التمويل في الإسلام مجموعة مبادئ، وسنتناولها على النحو التالي :[1]

1-ارتباطه بالعقيدة : لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الاقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف واتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام .

2- الواقعية : تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقة الصحيحة ، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح و المقاصد ، لذلك فالشرع لم يمنع من المعاملات إلا ما اشتمل على الظلم كتحريم الربا و الاحتكار والغش أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيوع الغرر فالمنع فيه معللا.

3- منع الاكتناز: يعتبر الاكتناز عند الاقتصاديين بأنه حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج،ولقد حرم سبحانه وتعالى الاكتناز ، فالإسلام يحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعته وينال به إثما في المفهوم الإسلامي، ويسبب ضائقة وضيق على المجتمع بالمفهوم الاقتصادي.

4-تحريم الربا :يستند هذا المبدأ إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: « **وأحل الله البيع وحرم الربا** » البقرة الآية 275 ، و يعتبر هذا المبدأ المعلم الرئيسي للتمويل الإسلامي و أهم ما يميزه عن نظيره التقليدي ، و بفقدان هذا المبدأ تفقد المؤسسات المالية الإسلامية صفتها كمؤسسات إسلامية و تصبح كأي مؤسسة أو بنك ربوي آخر.

5-مبدأ الغنم بالغرم: الغنم يعني الربح والغرم يعني الخسارة ويقصد بالمبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق ، حيث يتم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ ، قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفتي الميزان في الواجبات والحقوق ، فلا تثقل إحداهما على حساب الأخرى ، فالمؤسسة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت ، ويكون الاتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة.

6-الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي ، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف ، فهي تجتنب كل تعامل فيه جهالة أو غرر أو غبن

[1] زبير عياش ، سميرة مناصرة ، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة ميلة ، الجزائر ، المجلد 02، العدد 03، 2016 ، ص 117.

وأكل أموال الناس بالباطل ، كما أن تحري الحلال في التمويل والاستثمار من أهم المعايير ، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية.

7-مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب المادي للاقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط ، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد هذه الدراسة وإقدامهما على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما ، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات ، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الاقتصاد،أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة.

8- تنوع صيغ التمويل الإسلامي و قيامها على أساس دراسات الجدوى: يتميز التمويل الإسلامي بتنوع صيغه و تعددها ، إذ توجد أساليب للتمويل قائمة على المشاركة كالمشاركة المنتهية بالتمليك ، المضاربة ، المساقاة ، و المزارعة ، و أساليب للتمويل قائمة على البيوعكالإستصناع ، السلم ، و أخرى قائمة على الإجارة و أساليب قائمة على البر و الإحسان كالقرض الحسن ،الزكاة و الوقف، كما أن صيغ التمويل الاسلامي تقوم على أساس دراسة الجدوى من النواحي الإقتصادية و المالية و الشرعية ، و هو يعني أن دراسة المشاريع تخضع لسلم الأولويات الاسلامية مما يكفل التخصيص الأفضل و الأمثل للموارد و الإستخدامات.[1]

ثالثا :أهمية التمويل الإسلامي:تتبُع أهمية التمويل الإسلامي من خصائص صناعة التمويل الإسلامي المستمدة من أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية كمنهج متكامل للحياة، وللدور الرائد المتكامل الذي تحقّقه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الأفراد بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل، و يمكن حصر أهمية التمويل الإسلامي في العناصر التالية:[2]

1-بالنسبة للعملاء: يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية و التي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن، فالتمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج إليها العملاء لفترات محددة بدلا من اللجوء إلى زيادة رؤوس لأموالهم وادخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل : شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج ، و شراء البضائع...الخ.

أما التمويل متوسط الأجل يوجه لتمويل شبه الأصول الثابتة ، كشراء عدد من الآلات الصغيرة ، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية و التمويل طويل الأجل يستخدم لتمويل اقتناء الأصول الثابتة مثل الآلات والمعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق أو إنشاء مباني.

2- بالنسبة للمؤسسات التمويل الإسلامية: يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق الإيرادات من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق فوائض لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين ، إضافة الى أن هناك أهمية بارزة للتمويـل تكمن في أنه كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية

[1] شافية كتاف ، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية و التحديات المستقبلية ، مجلة دفاتر بوادكس ، جامعة سطيف ، الجزائر ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2022، ص 170.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 171.

و الإجتماعية، حيث يجعل المؤسسات المالية الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية ، و يساهم كذلك في المجالات المختلفة التي تتطلب حاجة المجتمع الإسلامي إذا أحسن توجيهها و استخدامها، و رسخ في ضمير الأفراد والمؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها المختلفة ،طبقا للفترة التي تناسب كل مشروع ما إذا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

3-بالنسبة للاقتصاد القومي: يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي وبما يعمل على دفع عجلة التنمية و سياسة الدولة ، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

رابعا: أهداف التمويل الإسلامي :يهدف التمويل الإسلامي إلى تقديم الأموال لتحقيق االإستخدام الأمثل للموارد وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:[1]

1- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية : تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل للتمويل التقليدي، عن طريق أساليب تعمل على إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذا وعطاء.

2-تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية :الثقافة الإسلامية هي السبب الرئيسي لإنتشار المؤسسات المالية الإسلامية، فكثير من المسلمين يفضلون الإحتفاظ بأموالهم على أن يودعونها في بنوك ربوية ومنهم من يودع أمواله في البنوك التقليدية لكنه يرفض الفوائد المترتبة عنها ، وفي المقابل العديد من الشباب المسلم يرغب في إنشاء مشاريع إستثمارية وخلق فرص عمل ولكن عدم توفر موارد مالية مشروعة تحول دون ذلك، لهذا تسعى المؤسسات المالية الإسلامية لتلبية جميع حاجات هذه الفئة .

3- تحقيق التنمية الإقتصادية :يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الرباح،
- جذب رؤوس الأموال والعمل القيام بمشاريع استثمارية حقيقية و توظيفها بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية،
- تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع إستثمارية تنموية في قطاعات إنتاجية مختلفة،
- تحقيق الإنتشار الجغرافي والعمل على زيادة المتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية.

4- تحقيق التكافل الإجتماعي :يسعى التمويل الإسلامي للنهوض بالمجتمع وذلك من خلال:

- رعاية متطلبات و مصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات و إجتناب الغش،
- المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلامية لضمان حياة كريمة،
- تفعيل القرض الحسن لمساعدة المحتاجين و توفير فرص العمل من خلال توفير أنواع من التمويل للشركات الكبرى ، و توفير رؤوس أموال صغيرة لإنشاء مشاريع مصغرة.

[1] بودالية بوراس و أخرون ، صيغ التمويل الاسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، مجلة التنويع الاقتصادي، مخبر البحث MELSPM ، المركز الجامعي عين تموشنت ، الجزائر ، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص23-24.

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي

مؤسسات التمويل الإسلامي كثيرة ومتنوعة ،إلا أنها تشترك في صفة الشرعية ، حيث تستمد مختلف أساليبها من الشريعة الإسلامية ، و تتضمن مؤسسات مالية بنكية المتمثلة في البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية و مؤسسات مالية غير بنكية و المتمثلة في السوق المالية الإسلامية و التي ركزنا فيها على الصكوك الإسلامية و صناديق الإستثمار الإسلامية ،صناديق الزكاة و مؤسسات الأوقاف و الإشارة الى التامين التكافلي .

أولا: المؤسسات المالية البنكية: تتضمن هذه المؤسسات كل من البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية .

1- البنوك الإسلامية:هي مؤسسة مالية نقدية ، تقوم بالأعمال و الخدمات المالية و البنكية و جذب الموارد النقدية و توظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها لتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[1]، كما تتميز البنوك بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 01-01: خصائص البنوك الإسلامية

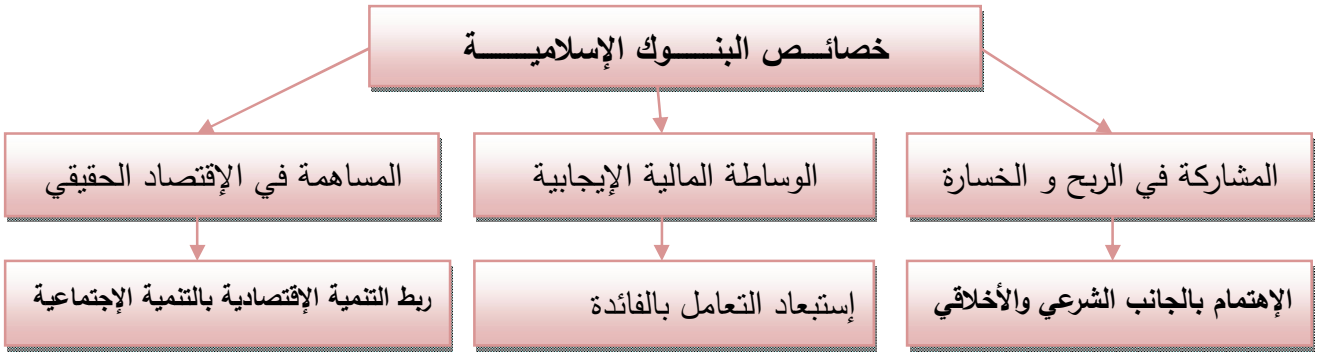

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ايمان بوشنقير، التوجه لتبني المعاملات المالية الإسلامية كمنهج لمواجهة الأزمات المالية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 12، العدد 03، 2018، ص 93.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان البنوك الإسلامية تختص بمجموعة من الخصائص تميزها عن نظيرتها التقليدية ، فهي تتعدى كونها بنك تجاري يقوم بعملية الإستثمار و تقديم خدمات بنكية وفق أساليب خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية الى كونه بنك تنموي يستثمر في المشاريع التنموية و بنك إجتماعي يقوم بدور كبير في خدمة الفرد و المجتمع من خلال إشرافه على صندوق الزكاة و تقديم قروض بدون فوائد كالقرض الحسن.

و الشكل الموالي يبين طريقة عمل البنوك الإسلامية كما يلي:

[1] سهام مخلوف، عقبة سحنون، صيغ التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي – مع الإشارة الى تجربتي ماليزيا و بريطانيا و آليات الإستفادة منها ، مجلة السياسة العالمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، المجلد 06، العدد 02 ، 2022 ، ص 893.

الشكل 01-02: عمل البنوك الإسلامية

المصدر: عبد الكريم قندوز ، مؤسسات التمويل الإسلامي، صندوق النقد العربي ، 2022 ،ص 09.

الشكل أعلاه يوضح طريقة عمل البنوك الإسلامية بإعتبارها وعاء لقبول الودائع استنادا لعقد القرض أو عقد الوديعة و توظيفها و إستخدامها في مختلف عقود التمويل الإسلامي التي تشمل تشكيلة منوعة بعضها قائم على المشاركة كعقود المشاركة ، المضاربة و الصيغ الزراعية ، و بعضها قائم على البيوع كالمرابحة ، السلم و الإستصناع و البعض على الإجارة و البعض الآخر قائم على البر و الإحسان كالقرض الحسن.

2- النوافذ الإسلامية: عرفها مجلس الخدمات المالية الاسلامية أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية ، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة ، توفر خدمات إدارة الاموال المتمثلة في حسابات الاستثمار و خدمات التمويل و الاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

فهي تلك الشبابيك المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية التي تتميز عن باقي الوحدات بممارسة النشاط المصرفي الاسلامي ، و خضوعها لهيئة الرقابة الشرعية في إطار قانوني يحدد عملياتها و عناصرها إضافة الى هيكل إداري يتولى إدارة النافذة الاسلامية[1].

و من أهم عناصر النوافذ الإسلامية ، نذكر مايلي:[2]

- تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي،
- تخصيص مبلغ معين ليكون رأس مال النافذة ، أو لمجموعة نوافذ في البنك التجاري،
- الخضوع لرقابة و إشراف هيئة رقابية شرعية خاصة بالنافذة،
- الخضوع لأحكام القانون ،إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة و ملتزمة بأحكام القوانين السارية في البلاد التي تعمل فيها ، دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي.

[1] يمينة ختروسي ، النوافذ الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية ، مجلة قضايا فقهية و إقتصادية معاصرة ،جامعة الشلف ، الجزائر، المجلد02، العدد 02 ،2022،ص 63.

[2] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة – دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، 2022-2023،ص40.

ثانيا:المؤسسات المالية الإسلامية غير بنكية: تتمثل في شركات التأمين التكافلي ، السوق المالي الإسلامي المتمثلة في الصكوك الإسلامية و صناديق الإستثمار الإسلامية ، صناديق الزكاة و صناديق الوقف.

1- شركات التأمين التكافلي:التأمين هو أحد الوسائل الحديثة الداخلة في منظومة التنظيم الإقتصادي و المالي نظرا لدوره في تعظيم التطور الإقتصادي ، و تعتبر شركات التأمين التكافلي مصدرا من مصادر التمويل.

1-1 – تعريف التأمين التكافلي: تعرف على أنها إشتراك مجموعة من الأشخاص بمبالغ بغير قصد الربح ، تخصص لتعويض من يصيبهم الضرر منهم، و إن عجزت الأقساط عن التعويض دفع الأعضاء أقساطا إضافية لتغطية العجز ، و إن زادت فلهم الحق في إسترجاع الزيادة، و هو تأمين تعاوني لأن غايته التعاون في دفع الأخطار و ليس الربح.[1]

1-2- أسس التأمين التكافلي: للتأمين التكافلي قواعد و أسس يحرص ممارسوه على تطبيقها و هي: [2]

- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،
- مبدأ التبرع و التعاون و مبدأ توزيع الفائض التأميني.
- تحقيق مبدأ التكافل بين المشتركين و العدالة بين المساهمين و المستأمنين،
- مبدأ استثمارات الشركة،
- تعيين هيئة الرقابة الشرعية،

2- السوق المالي الإسلامي : هي السوق التي يمكن أن تتداول فيها الأدوات المالية مثل الصكوك على الوجه الذي تجيزه الشريعة الإسلامية، و سنتطرق الى الصكوك الإسلامية و صناديق الإستثمار الإسلامية.

2-1 – الصكوك الإسلامية : تعتبر الصكوك من أهم منتجات الصناعة المالية الإسلامية ، إذ لم يحظ منتج بمثل ما حظيت به من اهتمام من الفاعلين في الصناعة، سبب ذلك هو كونها أداة متميزة استطاعت المزاوجة بين التطبيق الصحيح لعقود التمويل الإسلامي ، والمتطلبات الحديثة لتمويل المشروعات ،كما أن هيكل الصكوك مرن يمكن من تطوير هياكل أخرى مركبة تعطي أمثلة رائعة عما يمكن للهندسة المالية الإسلامية ابتكاره .

فالصك هومستندٌ تصدره جهة معينة قد تكون خاصةً أو حكوميةً ترغب في تمويل مشروع معين أو تمويل أصل مدر للدخل ، يثبت هذا المستند قيمة مالية دفعها المكتتب و هو حامل الصك ، و يتم إستثمار حصيلة تلك الأوراق في مشروع إستثمارياً و الأصل الذي صدرت لأجله، ويكون للمكتتب في الصك الحق في المشاركة في نتائج المشروع حسب الشروط الخاصة بالإصدار.[3]

و تمتاز الصكوك بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:[4]

---

[1] سهام مخلوف، عقبة سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 898.

[2] صليحة فلاق و آخرون، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر– دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة التنويع الإقتصادي ، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2020، ص 120.

[3] عبد الكريم قندوز ، مؤسسات التمويل الإسلامي ، صندوق النقد العربي،أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة ،2022، ص 19.

[4] ملاك سلوى ، بوخاري لحلو ، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،جامعة برج بوعريرج ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 01، 2021 ، ص 166.

– تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي بضوابط شرعية تنظم إصدارها و تداولها ،
– الصكوك لها قيمة إسمية محددة يحددها القانون أو نشرة الإصدار،
– الصكوك متساوية القيمة و في الحقوق و الواجبات و في ملكية الأموال الخاصة،
– تساهم بشكل كبير في تفعيل و تنشيط أسواق الأوراق المالية بصفة خاصة و الاقتصاد ككل بصفة عامة ،
– تتيح أوراق مالية ذات سيولة عالية مما يساعد المؤسسات المالية على إدارة فعالة للخزينة بالاستثمار فيها،
– ذات دور في استقطاب المدخرات القومية و تنميتها و استقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي.
– خفض تكاليف التمويل وتدني المخاطرة.

2-2- صناديق الإستثمار الإسلامية: هي مؤسسات مالية إسلامية لها شخصية معنوية مستقلة عن الهيئات التي تنشؤها و تلتزم إدارتها بضوابط الشريعة الإسلامية ، حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد و المؤسسات في شكل وحدات إستثمارية تمثل مشاركة في رأسمال الصندوق وفق أساليب إستثمارية شرعية تبنى أساسا على عقود التمويل الإسلامية.[1]

و يمكن تصنيف صناديق الإستثمار الإسلامية على أساس تشكيلة الأدوات الإسلامية المشكلة لها فنجد : صناديق الأسهم الإسلامية – صناديق السلم- صناديق الإجارة-صناديق الإستصناع-صناديق المرابحة- صناديق المضاربة.[2]

4- مؤسسات الزكاة : يقصد بمؤسسات الزكاة بأنها كيانات قانونية تحت إشراف الدولة تتولى جمع الزكاة و إنفاقها في مصارفها المختلفة وفق الأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية اقتضتها ظروف التطبيق المعاصر لفريضة الزكاة ، وقد تأخذ مؤسسات الزكاة عدة أشكال فتكون في شكل صندوق أو بيت أو لجنة أو مؤسسة أو جمعية أو نحو ذلك.[3]

4-1- صناديق الزكاة : يعتبر صندوق الزكاة مؤسسة إجتماعية تقوم على ترشيد آداء الزكاةجمعاً وصرفاً في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و القوانين الساري بها العمل في مجال الشريعة الإسلامية ، و بالتالي فهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة و ترسيخها في أذهان المسلمين وفي معاملاتهم و تحقيق مجتمع التكافل و التلاحم و هو أيضاً مؤسسة دينية إجتماعية تقوم على تسييرها مجموعة القوى الفاعلة في المجتمع مثل لجان الأحياء و كبار المزكين وذوي البر و الإحسان.[4]

---

[1] مريم بلعزوز ، عمر عبو ، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تعزيز أداء سوق الأوراق المالية –دراسة حالة سوق الأسهم السعودي، مجلة الإقتصاد و المالية ، جامعة الشلف، المجلد 09، العدد 01، 2023، ص 251.

[2] سليم جابو و آخرون، صناديق الإستثمار الإسلامية و دورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي ، الجزائر،المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 308.

[3] – زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] – سهام مخلوف، عقبة سحنون، صيغ التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي – مع الإشارة الى تجربتي ماليزيا و بريطانيا و آليات الإستفادة منها ، مرجع سبق ذكره ، ص 905.

5- مؤسسات الأوقاف: تعتبر إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المبتكرة التي حظيت باهتمام العديد من الدول، حيث تعتبر الأوقاف الإسلامية شكلا أساسيا من أشكال التمويل الاجتماعي المستدام في العالم الإسلامي لعدة قرون، واستخدمت الأوقاف بشكل مستمر في تمويل المؤسسات والمشاريع الهادفة إلى القضاء على الفقر ودعم الرعاية الصحية والتعليم والعديد من الأهداف الاجتماعية الأخرى.

5-1- صناديق الأوقاف: الصندوق الوقفي هو أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين، بغرض استخدامها في الصالح العام، و يتعلق الأمر هنا بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة ، كما عرفت الصناديق الوقفية على أنها أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف، دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ويتم تجميعها أولا عن طريق التبرعات المحددة للغاية، ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها.[1]

المطلب الثالث : صيغ التمويل الإسلامي: تستخدم مؤسسات التمويل الإسلامي في توظيف الأموال واستثمارها صيغ تلبي طالبات التمويل ، و التي تستهدف مختلف مجالات التنمية ، فمنها ما هو قائم على المشاركة ، و منها ما هو قائم على البيوع ، و هناك صيغ قائمة على الإجارة و صيغ قائمة على البر و الإحسان.

أولا: الصيغ القائمة على المشاركة: تشمل هذه الصيغ كل من المشاركة ، المضاربة، المزارعة، المغارسة و المساقاة ، و تعطي هذه الصيغ للمتعامل الحق في التصرف ، و سنتطرق لكل صيغة بالتفصيل.

1- صيغة المشاركة: تركز على المزج بين عنصري الإنتاج و المال و العمل بشكل يناسب المتشاركين .

1-1-تعريفها: المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية مع طرف أو عدة أطراف ، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع من أجل تحقيق أرباح ، فتشارك بموجبه المؤسسة المالية العميل في نشاطه الاقتصادي أو مشروعه بتقديم التمويل الذي يطلبه دون فائدة معينة ، أما العميل يشارك بحصة معينة من التمويل الكلي للمشروع كما أنَّه قد يتولى مسؤولية إدارة المشروع و الإشراف على تنفيذه إذا ما توافرت لديه المهارات والخبرة العملية الكافية ، كما يشتمل عقد المشاركة على نسب توزيع عائد المشروع أو النشاط سواء كان ربحا أم خسارة ، وينقسم التمويل بالمشاركة إلى : المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك.[2]

1-2-شروطها: تتمثل شروط صحة المشاركة في :[3]

- يكون رأس مال الشركة موجودات نقدية،
- يجب أن يتم تحديد حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة، ويمكن أن تكون المشاركات متفاوتة ،
- يمكن أن يقوم الشركاء بتوكيل أحدهم أو مجموعة منهم أو غيرهم للقيام بأمور إدارة رأس المال ،

---

[1] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 07، العدد 07 ، 2009-2010، ص309.

[3] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ،2009 ، ص 09.

– يجب تقييم جميع أشكال المشاركات غير التقليدية الأرض مثلاًبقيمة عملة واحدة وتحدد بناءً عليها نسبة المساهمة في رأس مال المشاركة ،

– يمكن أن يتم توزيع الأرباح حسب اتفاق المشاركين، بينما يجب أن يتم توزيع الخسارة بين المشاركين في التساوي بناءً على نسبة مشاركتهم برأس المال .

2– صيغة المضاربة: تقوم على عملية التكامل حيث تسمح بمبادرة كل شريك بإحدى عناصر الإنتاج.

2–1–تعريفها:هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية رأس المال اللازم للمضارب الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح ويتم اقتسام الربح بينهما بالنسب المتفق عليها ، ولكن المضارب يشارك في الربح فقط و في حالة الخسارة يتحمل صاحب المال الخسارة المالية في حينأنَّ المضارب يتحمل خسارة جهده و أعماله بشرط أنَّه لم يخالف مااشترطه صاحب المال، وفي حال العكس فإنَّه يصبح ملزما بضمان الخسارة أي ردها ، و تتضمن عدة أشكال منها المضاربة الثنائية ، المضاربة الجماعية ، المضاربة المطلقة حيث يترك للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و لتحقيق الأرباح و المضاربة المقيدة و التي تقيد بزمان أو مكان أو نوع معين من السلع أو أي شرط يضعه صاحب المال لتقييد المضارب في إطار الشرع[1].

2–2–شروطها: تتمثل شروط صحة المضاربة في:[2]

– يجب أن تكون قيمة المضاربة محددة المبلغ والعملة،

– إذا قدم العميل أصولاً غير نقدية كآلات انتاجية مثلاً فيجب تقويمها بالمال ،

– تتحمل المؤسسة المالية جميع الخسائر التي قد تنتج عن عمليات المضاربة، مالم يكن العميل مسبباً لها،

– يمكن تحديد والاتفاق على نسب مختلفة لتوزيع الأرباح بين المؤسسة المالية وعميلها بعقد المضاربة ،

– يجب أن يشير العقد إلى كافة المسؤوليات من تعدي وتقصير لكلا الطرفين، و الأتعاب التي تلزم الطرفين.

3–صيغة المزارعة: تقوم هذه الصيغة على عملية الزرع.

3–1–تعريفها: المزارعةهي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة " بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض، و تمويل البنك الإسلامي أو المؤسسة المالية للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين:

***الطرف الأول:** يمثل البنك الإسلامي أو المؤسسة المالية باعتبارهم قدم التمويل المطلوب للمزارعة؛

***الطرف لثاني:** يمثله صاحب الأرض أوالعامل الزارع الذي يحتاج إلى تمويل.[3]

3–2– شروطها: يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين ما يلي :[4]

–تحديد الأرض محل الزراعة و تسليمها لمن واجب عليه العمل،

---

[1] رحمة بلهادف،قراءة في واقع و آفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، المجلد 06، العدد 01، 2020 ، ص 299.

[2] سيف هشام صباح الفخري، ، صيغ التمويل الإسلامي ، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[3] نفس المرجع السابق ، ص07.

[4] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

-الإتفاق على الشيء الموزع لما يفوض الزارع تفويضا شاملا ،
- الإتفاق على أجل إنتهاء العقد و كيفية توزيع العائد و أن يكون نصيب كل منهما جزءا شائعا من الغلة ،
-أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها،
-بيان مدة الزراعة إن كانت مثلاً لسنة أو سنتين أو لمدة معلومة ،
- أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعلين أطر اف العقد، وبالنسبة المتفق عليها ،
-بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع.

4- صيغة المساقاة: تخص هذه الصيغة عملية السقي.

4-1 تعريفها:صيغة تقوم على استغلال الأشجار المتنوعة ، بحيث يشترك فيها صاحب الاشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهده، وتكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها، واذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار، فإن صاحب الأشجار يخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل الزراعي جهده وعمله ، و يختص العامل الزراعي عادة بالأعمال الاستثمارية الجارية كالاصلاح والتنقية والتلقيح والسقي، بينما يساهم صاحب الأشجار بالإستثمارات الهيكلية كالتشجير وحفر الآبار وشق الترع حسب طبيعة إمكانياته .[1]

4-1- شروطها: يتم إشتراط توفر عدة شروط منها:[2]

- تحديد صحة كل طرف من أطراف العقد ، و الالتزامات المترتبة عليه ، و ما ينبغي أن يوفره،
- تسليم الأرض والأشجار التي عليها إلى من سيتولى سقيها ، و أن تكون محددة و معلومة عند الاتفاق،
- تحديد مدة المساقاة ،
- تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع العائد بين الأطراف،أي تحديد حصة كل طرف من الناتج المتحقق فعلا.

5- صيغة المغارسة: العملية الأساسية التي تقوم عليها هذه الصيغة هي الغرس.

5-1-تعريفها: هي صيغة من صيغ الاستغلال الثروة الزراعية ، تقوم على المشاركة بين مالك الارض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض ، على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.[3]

5-2- شروطها: يتم اشتراط توفر عدة شروط منها:

-أن يغرس فيها أشجارا ثابتة الأصول التي يطول مكثها في الأرض ،و لا يجوز زراعة الأشجار غير الثابتة،
-أن يكون نصيب العامل من الأرض و الشجر معا،
-أن لا تكون المغارسة في أرضمحبّسة أي موقوفة لأن المغارسة كالبيع بمعنى يجب أن تكون الأرض مملوكة لصاحبها ملكية حقيقية.

---

[1] صالح صالحي، أساسيات المالية والاقتصاد الاسلامي، دراسة تأصيلية ومراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية والتحولات الوقائعية، الدار الجزائرية ، الطبعة الاولى ، الجزائر، 2020 ، ص 116.

[2] فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ، 2006، ص 372-373.

[3] صالح صالحي، أساسيات المالية والاقتصاد الاسلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص116.

ثانيا:الصيغ القائمة على البيوع: تسمى أيضا الصيغ القائمة على المديونية، وهي تخص غاليا المعاملات المالية ولا يشترط فيها التشارك بين عنصري الإنتاج، و تشمل المرابحة،السلم و الإستصناع.

1- صيغة المرابحة: بسبب قلة المخاطر التي تتعرض لها وسهولة الإجراءات مقارنة بالصيغ التمويلية الأخرى، استطاعت هذه الصيغة الإستحواذ على نسبة كبيرة من حجم التمويلات وأصبحت الصيغة المفضلة للعديد من المؤسسات التمويلية.

1-1-تعريفها: هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا و وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين ،[1]و ينقسم التمويل بالمرابحة إلى قسمين :[2]

- ✓ **بيع المرابحة العادية:** و تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، و يمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتمادعلى وعد مسبق بشرائها ، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه.
- ✓ **بيع المرابحة للآمر بالشراء:** ويقصد به اتفاق تبيع بموجبه المؤسسة المالية الإسلامية للعميل بسعر التكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه أصلا من نوع معين تم شراؤه وحيازته من قبل المؤسسة المالية الإسلامية بناء على وعد بالشراء من العميل.

2- صيغة السلم: تعتبر هذه الصيغة من العقود الآجلة وتتناسب مع المعاملات التي يكون فيها عنصر الأجل مثل المحاصيل الزراعية، أو سلع استهلاكية.

2-1- تعريفها:السّلم هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع، الذي يلتزم تسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة ، والعاجل هو الثمن.

و هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي[3].

2-2-شروطها: تتمثل شروط عقد السلم في :[4]

- لا يجوز تقديم عربون قبل إجراء التعاقد، بل يجب سداد كامل المبلغ عند التعاقد ،
- يجب أن تكون السلعة محددة الصفات والكمية بشكل لا يجعل مجال للتشابه مع غيرها بأي شكل .
- يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم، والذي يلزم البائع بتسليم السلعة المتعاقد عليها عند حلول أجل العقد،

---

[1] النظام رقم 20-02 المؤرخ 15 مارس ،2020 ، المحدد للعمليات البنكية المتعلق بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16، ص 32.

[2] كلتوم واكلي، فاطمة الزهراء خبازي، التمويل الإسلامي كآلية لدعم و تمويل المقاولاتية – واقعه في الجزائر، مجلة التنويع الإقتصادي ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد 02، العدد 01، 2021، ص 52.

[3] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية ، مرجع سبق ذكره، ص309.

[4]-سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مر جع سبق ذكره ، ص 12.

– إذا حصل تأخير أو عجز من قبل البائع في تسليم السلعة، فإن العقد يعد مفسوخاً، ما لم يتفق الطرفين على تمديد العقد بشرط ألا يدفع أي عوض نظير ذلك ،

– لا يجوز للبنك أن يبيع بالسلم سلعة اشتراها بالسلم .

3– صيغة الاستصناع: و يشمل مفهوم و شروط الإستصناع ما يلي:

3–1–تعريفها:الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت و وفق لكيفيات تسديد متفق عليها بين الطرفين مسبقا [1].

3–2–شروطه: تتمثل شروطه في :[2]

–يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوماً لدى المستصنع والبنك أو المؤسسة المالية ،

–لا يتم تغيير قيمة عقد الاستصناع إلا إذا طلب العميل تغيير المواصفات ووافق البنك على ذلك، حيث يلزم توقيع عقد جديد يتم فيه تحديد القيمة الجديدة زيادة أو نقصان،

– يمكن أن يقوم البنك نيابة عن عميله المستصنع ، في حال حصوله على توكيل منه ببيع السلعة المصنعة،

– يمكن أن يتضمن عقد الاستصناع خدمات ما بعد البيع ، كالصيانة والضمان .

ثالثا:صيغ التمويل القائمة على الإجارة : ترتكز على صيغة الإجارة كما يلي:

1– صيغة الإجارة: يتمثل تعريف الإجارة و شروط صحتها في :

1–1 تعريفها: الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى "المؤجر" تحت تصرف الزبون المسمى "المستأجر" على أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد [3].

1–2–شروطها: تتمثل شروطه في:[4]

–يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة، ويبقى أصل السلعة ثابتاً بعد تحصيل المنفعة،

– يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر، أو أن يتملكها المستأجر في نهاية العقد، على أن ينص العقد صراحة على ذلك، أو أن يتفق كلا الطرفين بالتراضي على ذلك ،

– يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها، وتحديد المبلغ الذي سيستحق للمؤجر والطريقة التي سيتم دفعه بها، كأن تكون دفعة واحدة بعد زمن محدد أو دفعات محددة في أوقات متفرقة،

– يجوز للطرفين أن يقوما بمراجعة عقد الإجارة، كل فترة زمنية أو حسب ما يستجد، واستحداث تعديلات بالعقد أو إنشاء عقد جديد بموافقة الطرفين، إذا لم ينص العقد على غير ذلك ،

– للمؤجر الحق في تحديد قيمة السلعة المراد تأجيرها والطريقة التي يتم بها دفع القيمة ،

---

[1] النظام رقم –20–02 المؤرخ في 15 مارس ،2020 مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] النظام رقم –20–02 المؤرخ في 15 مارس ،2020 مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

– يحق لمالك السلعة، إذا رغب أن يبيعها لطرف ثالث قبل إنتهاء عقد الإجارة، إلا أن العقد يبقى سارياً كما هو وبدون أي ضرر على المستأجر .

رابعا: صيغ التمويل القائمة على البر والإحسان: أثبت هذه الصيغة على وجود ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية التي أصبحت إجبارية في العديد من المؤسسات في مختلف الدول خاصة المتقدمة ، والتي اعتبروها أساس تحقيق التنمية الاجتماعية مثل صيغة القرض الحسن.

1–**صيغة القرض الحسن:** منحت هذه الصيغة ميزة وصفة منفردة للمؤسسات التي تستخدمها في تمويلها، وحسنة من خلالها ظروف الاجتماعية للعديد من الأفراد الذين استفادوا منها.

1–1–تعريفها: يمكن تعريفها أنها إتاحة البنك أو المؤسسة المالية مبلغا محددا لفرد من الأفراد، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي استرداد أصل القرض، وعملية التمويل عن طريق القرض الحسن صيغة تعتمد عليها البنوك الإسلامية لتمويل مشاريع إنمائية هامة، جوهرها تمويل أصحاب السمعة الحسنة حتى لا يتعرضوا للبطالة إذا كانوا في عسرة من أمرهم كي يستمر إنتاجهم.[1]

1–2–شروطها: لصحة صيغة القرض الحسن شروط تتمثل فيما يلي:

–أن يكون المقرض أهلا للتبرع: لأن القرض تمليك المال، ومن عقود التبرع.

–القبض: فلا يتم القرض إلا بالقبض، لأن فيه معنى.

الشكل 01–03 : صيـــغ التمويـــل الإسلامـــي:

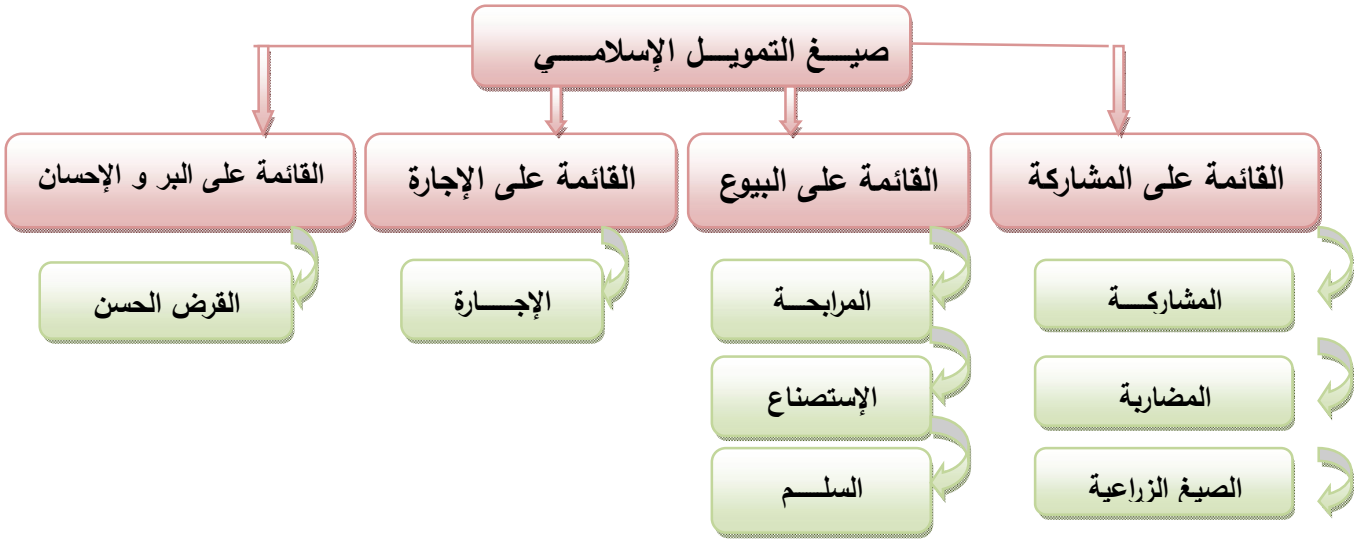

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة – دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج، 2022–2023،ص08.

[1] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة – دراسة حالة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المبحث الثاني: عموميات حول القطـاع الفلاحــي

يحظى القطاع الفلاحي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية القطاع الفلاحي و مصادر تمويله ، و أساليب تمويله إسلاميا .

المطلب الأول : ماهية القطاع الفلاحي ، أهميته و خصائصه

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القديمة التي مارسها الإنسان و لا يزال يحافظ على ممارستها، تطورت طرقها و وسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها و وزنها في اقتصاديات الدول و إرتباطها بمختلف القطاعات الأخرى و عليه فازدهارها يؤدي بصفة غير مباشرة لتحسين مخرجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الإقتصادية و حتى الإجتماعية للدول.

أولا : ماهية القطاع الفلاحي: تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

1- تعريف الفلاحة:-إذا أخذنا الفلاحة بمفهومها الضيق نجدها مشتقة من الكلمتين: "AGRI" وتعني الحقل أو التربة، وكلمة"CULTURE" أي العناية و الرعاية ، وعلى هذا فإن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض.

- الفلاحة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم الفلاح كفلاحة الأرض و زراعتها،لإنتاج المحاصيل النباتية و اقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب و اللحوم و الصوف و الجلود وتربية الدواجن والنحل و الأسماك و غيرها، و كذلك تشمل الفلاحة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء.[1]

- تعرف الفلاحة أيضاعلى أنها" علم وفن صناعةإنتاج المحاصيل النباتية و الحيوانيةا لنافعة للإنسان، علم لأنها تعتمد و تقوم على إجراءات وقواعد معينة ، وفن لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح و قدرته على الإبداع و الابتكار في هذا المجال.

-نضيف الى التعاريف السابقة صنعا للمستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية،غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أوالزراعي فإنه نفس الشيء[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للفلاحة ألا وهي جميع الأنشطة التي يمارسها الإنسان ومتعلقة بالأرض و الحيوان بغية تحقيق العيش الكريم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مع استعمال مختلف الطرق و التقنيات في الزرع والغرس وتربية الحيوانات الزراعية.

---

[1] باية ساعو، زوبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 17.

[2] عبد الحفيظ يحياوي، القطاع الفلاحي و محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر(2010-2020)، مجلة دراسات إقتصادية،جامعة الجلفة – الجزائر، المجلد 16 ، العدد01، 2022، ص 490.

ثانيا : أهمية القطاع الفلاحي: تظهر أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في :[1]

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب و الخضر و الفواكه، والمنتجات الحيوانية بأنواعها والألبان و مشتقاته.

2- المساهمة في الحد من الفقر و المجاعة: الأهمية النسبية للفلاحة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، و في بعض أفقر بلدان العالم يبلغ نصيب الفلاحة أكثر من 30 %من النشاط الاقتصادي كما أن نصيبها في أقل البلدان نمواً يبلغ 27 % من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك ففي اقتصاديات بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ نصيب الفلاحة أقل من1.5% من الناتج الاقتصادي الإجمالي، وهكذا فإن دور الفلاحة في دفع النمو الاقتصادي الإجمالي يتباين من بلد إلى آخر، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقراً ، وعلى وجه الخصوص، يُحتمل أن يكون دور النمو الفلاحي في الحد من الفقر أكبر من دوره فيدفع عجلة النمو الاقتصادي ، ويُحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الفلاحي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذيي تأتى من الفلاحة.

3- توفير الموارد المالية : يعد القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين فيه،كما يساهم بنسبة معينة في الناتج الوطني الاجمالي للعديد من دول العالم، ضف الى ذلك يساهم في توفير العملة الصعبة للبلد المعني مما ينعكس ايجاباعلى مستوى التنمية الاقتصادية له.

4- توفير المواد الزراعية للقطاع الصناعي: يستمد القطاع الصناعي العديد من المواد الخام الزراعية من القطاع الفلاحي، مما يؤدي الى دعم و تطوير هذا القطاع و بالتالي دعم الاقتصاد ككل.

5- المساهمة في الدخل القومي وتحقيق الأمن الغذائي:فحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية يقصد بالأمن الغذائي الحالة التي تستطيع فيها الأسر أن تحصل ماديا و اقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها و ألا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها على الحصول على هذ االطعام ، ويتحقق الأمن الغذائي على المستوى النظري بالسعي إلى الاكتفاء الذاتي من الأغذية و تلبية الاحتياجات الغذائية داخل البلد .

و الشكل الموالي يبين أهمية القطاع الفلاحي و وظائفه كما يلي:

[1] بوكريطة عبدالقادر،أثر القطاع الانتاجي الفلاحي الحيواني والنباتي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2014) ، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2018-2019 ،ص11 .

الشكل رقم01-04: أهمية القطاع الفلاحي

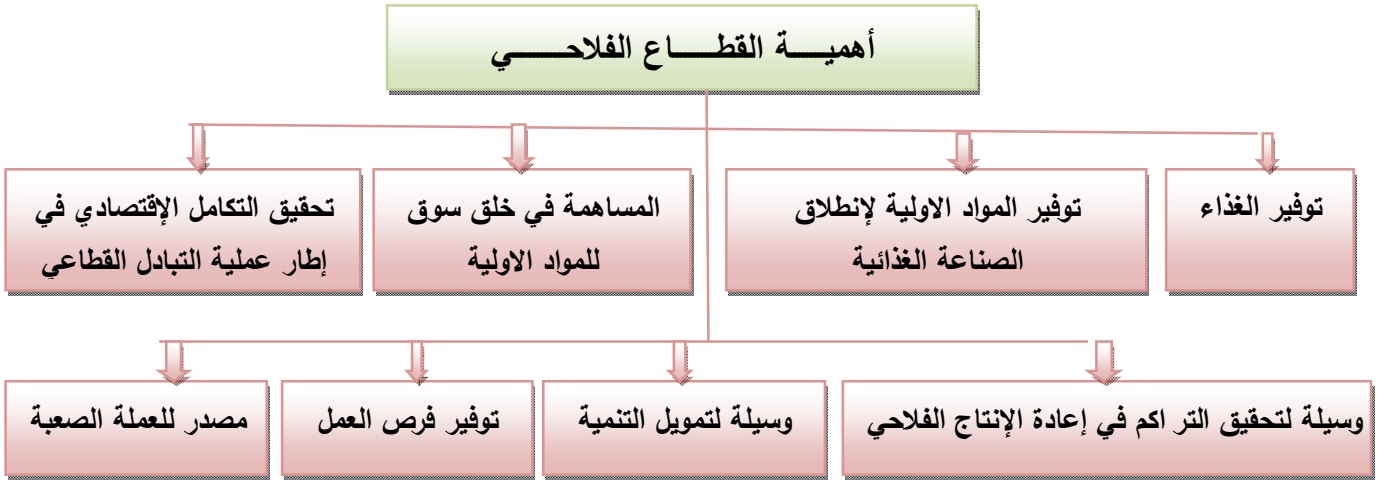

المصدر :مريم ديلمي، طلال زغبة ، القطاع الفلاحي كبديل إستراتيجي للمحروقات لتحقيق النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر (2015-2020) ، مجلة دفاتر إقتصادية، جامعة المسيلة ، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص 62.

من خلال الشكل أعلاه ، نلاحظ أن القطاع الفلاحي له دور في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة فقد استطاع القطاع بفضل منتجاته أن يحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة ، تجارة و خدمات أخرى ، و بذلك تبقى الفلاحة مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية.

ثالثا : خصائص القطاع الفلاحي:يتميز القطاع الفلاحي بجملة من الخصائص، ومن أهمها نذكر مايلي:[1]

1- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة: تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج و هذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل في الإنتاج إلى إنتاج آخر، حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس أي أن التكاليف المتغيرة تشكل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها.

2- طول دورة الناتج الفلاحي:إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخيل بعد ثمان سنوات ،أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم.

3-صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة،إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض، فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام و خاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر،حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح و التبن،اللحم و الصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات و عمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من

[1] – باية ساعو، زوبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر ،مرجع سبق ذكره، ص 24.

إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتهاالمزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ولكن يصعب تقدير ذلك.

4- ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية: تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان ، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، و لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية ، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار و مصير إنتاجه و ذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها، و على هذا فالعوامل الطبيعية كالجفاف و الفياضانات تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من المخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية و الإنتاج الحقيقي.

5- الموسميـة: بسبب خضوعه لعوامل المناخ فانه يتعذر إنتاج المنتوجات الفلاحية النباتية بشكل منتظم و مستمر، ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الفلاحية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها، مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج ونقص في عرضهاخارج هذه الفترة ، و هنا تصبح طرق الحفظ مثلا للتخزين والتصنيع ضرورية لتنظيم العرض و استقرار الأسعار لكنه ينشأ عن تدخل طرق الحفظ ما يطيل قنوات التسويق ويزيد التكاليف.

6- ارتباط إدارة النشاط الفلاحي بالحياة الفلاحية: تتأثر الكفاءة الإنتاجية الفلاحية بعوامل عدة أهمها نوع الحيازة الفلاحية حيث تتحسن هذه الكفاءة بشكل كبير إذا كان الحائز مالكا أم مستأجرا هو من يدير النشاط الفلاحي، حيث يؤدي ذلك إلى اعتناء الحائز باستثماراته الفلاحية و صيانتها باستمراروا إدامتها ما أمكن على أفضل وجه، و هو في هذه الحال على استعداد لتحمل قدر اكبر من المخاطرة في عملية الإنتاج و اتخاذ القرارات الصعبة أحيانا كتغيير نوع النشاط الفلاحي مثلا كوسيلة لتعظيم صافي الدخل الفلاحي.

7-ارتفاع الأهمية النسبيةللأر اضي الفلاحية :تتصف الأرض باعتبارها احد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي بالندرة، حيث يصعب تغيير صفاتها من حيث زيادة مساحتها إلا برفع التكاليف الاستثمارية، كما لا يمكن استبدالها بعناصر إنتاجية أخرى إلا في حدود ضيقة جدا.

المطلب الثاني: ماهية التمويل الفلاحي ، مصادره و إستخداماته:يعتبر التمويل الفلاحي أحد فروع الإقتصاد الفلاحي، و هو يعمل على توفير رأس المال الفلاحي الذي يعد أهم عناصر الإنتاج الفلاحي ، و من خلاله يتم توفيركل ما يحتاجه النشاط الفلاحي ، و سنعرض ماهية التمويل الفلاحي و مصادره و استخداماته كالتالي:

أولا: مفهوم تمويل الفلاحي ، أهدافه و أهميته:لا يمكن إستمرارية النشاط الفلاحي بدون التمويل الفلاحي ، رغم توفر باقي العناصر الإنتاجية ، و هذا ما أضفى عليه طابع الأهمية لدي جميع المهتمين بالشؤون الفلاحية و سنحاول التطرق الى مفهوم التمويل الفلاحي ، أهدافه و أهميته كما يلي:

1-تعريف التمويل الفلاحي :بما أن التمويل الفلاحي هو أحد فروع تمويل الإقتصادفهو يعني توفير مستلزمات النشاط الفلاحي و العمل على تطوير القطاع الفلاحي و هذا ما سيتم توضيحه في التعاريف التالية :[1]

-هو دراسة إقتصادية حول جلب و إستخدامرأي المال في الفلاحة ، و البحث في جانبي العرض والطلب على الأموال في القطاع الفلاحي.

- هو أحد فروع علم الإقتصاد الفلاحي الذي يبحث في رؤوس الأموال من حيث إستخداماتها و إنتاجياتها و مصادرها و وسائل تنميتها بهدف تحقيق التنمية من خلال زيادة الدخل الحقيقي الفلاحي.

- هو توفير السلع و الخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية و تكوين رؤوس أموال جديدة ، فهو يركز على الجوانب الإقتصادية في إنشاء الثروة الفلاحية.

من خلال ما سبق نستنتج ان التمويل الفلاحي هو الحصول على الأموال النقدية الكافية لتوفير الموارد الحقيقية لخلق رؤوس أموال جديدة لضمان إستمرار مختلف الانشطة الفلاحية.

2- **أهداف التمويل الفلاحي:** تتمثل أهداف التمويل الفلاحي في :[2]

- تقديم تمويل ميسر للفلاحين ،

- التركيز على المساهمة في تفعيل مهام القطاع الفلاحي والقدرة على مجابهة الظروف الإقتصادية و ظروف السوق مع مراعاة التقلبات الموسمية في الدخل و النفقات،

- توفير مصدر دخل للفلاح بهدف الاستغلال الأمثل و التسيير الحسن من أجل تحقيق إنتاج وفير وتطويره،

- المساهمة في نشر الوعي الفلاحي والأساليب الحديثة في الفلاحة مع ترغيب الفلاح في العمل للنهوض بالقطاع الفلاحي،

- المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم ورفع الكفاءة الإنتاجية ،

- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية و تحقيق الأمن الغذائي.

ثانيا: مصادر التمويل الفلاحي: تكمن فعالية التمويل الفلاحي في تنوع و تعدد مصادره ، فهناك المصادر الذاتية ، المصادر الخارجية و المنح و الإعانات.

1- **مصادر التمويل الذاتية:** هي الملجأ الأول بالنسبة للمستثمر الفلاحي و الحافز المبدئي لتجسيد المشروع و يتميز بسهولة الحصول عليه و لا يترتب عنه إلتزامات رده ، و يقصد به إمكانية المستثمرة الفلاحية تمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية الداخلية، فهذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي

[1] لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016 ، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019، ص 28.

[2] حمزة البقور، عمار جعيجع، قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 173.

إمكانية تمويل نشاط معين دون اللجوء إلى مصادر خارجية و هو دليل على قدرة المستثمر أو الفلاح في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرهاعلى تمويله،و تتمثل في : [1]

1-1-**الميراث:**غالبا ما يحصل الفلاح على المزرعة و رأسمالها عن طريق الإرث ، فنظام الميراث يحتم نقل رؤوس الأموال الى الورثة ، فيعنى الوريث بالإستثمار فيها.

1-2-**الإدخار**:يعد الإدخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال ، حيث يمثل جزء من الدخل الذي يقتطع و لا ينفق بل يضاف الى رأسمال المستثمر، و في القطاع الفلاحي دوره محدود خاصة لدى صغار الفلاحين لفعل تدني الدخل الفلاحي .

2- المصادر الخارجية :تتعدد المصادر الخارجية مقارنة بالمصادر الذاتية ، و من أهمها:[2]

2-1-المصادر التقليدية: تقوم بمنح قروض بأشكال مختلفة و ضمانات متعددة حسب القوانين المعمول بها وتتمثل في :

- ✓ **قروض التعاونيات الفلاحية:** هي إقراض فلاحي يتم في ظل نظام تعاوني بين الأعضاء التعاونيون من خلال الودائع أوالرسوم التي تحصل عليها الجمعية التعاونية من الأعضاء الذين يشرفون على إدارة البرنامج الإقراضي.
- ✓ **الدعم الحكومي:**_ويعرف الدعم الحكومي على أنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية و برامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار و تتحدد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة و العمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح و التركيبة المالية للمشروع حيث تعمل الحكومات و في إطار تنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي و يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمن الغذائي و هو الهدف الأول المنشود من هذا القطاع [3].
- ✓ **التجار أو الوسطاء:** هم فئة من التجار الذين يعملون أو يتخصصون في بيع و شراء المحاصيل الزراعية و الحيوانية مباشرة أو من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية أو المحلية ، و قد يشارك التجار أو الوسطاء الفلاح في زراعته بتمويله نقديا أو عينيا مقابل حصة من الإنتاج ، و قد يستأجر التاجر من الفلاح الأرض أو يقوم بشراء المحاصيل قبل نضجها مقابل ضمان المحصول من الفلاح. [4]
- ✓ **التمويل بالقروض** :تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطة الأجل و قليل منها مخصص للأجل الطويل و الهدف منها تمويل المحصول و الإنتاج الزراعي الجاري و الأجهزة و العتاد الفلاحي .

---

[1] فضيلة بوطورة ، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي ، جامعة العربي التبسي – تبسة ، العدد 07 ، 2017، ص 54.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[3] عبد الوهاب صخري، حسينة معاش،التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس2021، ص 136.

[4] عبد الوهاب مطر البداوي، الإقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب للطباعة و النشر،الطبعة الأولى، العراق،1998، ص 214.

و القرض الفلاحي هو عملية إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم ، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال أو المستلزمات العينية كالبذور و الأسمدة الكيماوية لمقاومة الآفات و مدهم بالآلات الزراعية و الجرارات و نحوها.[1]

2-2- **المصادر الحديثة:** هي مؤسسات تساهم في تلبية الإحتياجات المالية لمختلف المشاريع الإستثمارية و منها المشاريع الفلاحية و تتمثل في :[2]

- ✓ **رأس مال المخاطر:** هو إستثمار مرفق بدرجة عالية و متغيرة من المخاطرة ، يقوم من خلاله المستثمرون بدعم المقاولين بالتمويل اللازم و المهارات الإدارية لاستغلال الفرص المتاحة في السوق ، و من هنا يقوم المستثمر الفلاحي بالتعاقد مع أحد الممولين بغرض إنتاج محصول معين.
- ✓ **قرض الإيجار:**هي عملية يقوم خلالها المؤجر بعقد إتفاق مع المستأجر و المورد من أجل حيازة أصل يحتاجه المستأجر لممارسة أعمالهمقابل مستحقات الإيجار كتوريد مختلف المعدات و عصر نة المكننة.

3- المنح و الإعانات: تعتبر من أهم مصادر التمويل ، يتم من خلالها تمويل البرامج المسطرة دوليا من خلال الهيئات و المنظمات و هي تنقسم الى قسمين:[3]

3-1- وطنية: هي منح و إعانات يتم الحصول عليها من المقيمين داخل الوطن سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات أو حكومات.

3-2- دولية: هي منح و إعانات يتم الحصول عليها من خارج الوطن سواء كانوا أشخاص أو مؤسسات خاصة أو منظمات حكومية.

ثالثا: إستخدامات التمويل الفلاحي: تتنوع إستعمالات التمويل الفلاحي بتنوع الأنشطة الفلاحية ، مما يؤدي الى تنوع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي، و تصنف الى قسمين وفق لآجالها و وفقا لأغراضها:[4]

1- القروض الفلاحية وفق لآجالها: تنقسم الى:

- ✓ **القروض قصيرة الأجل:** و هي القروض التي تمنح للفلاحين لسد احتياجاتهم الفلاحية الموسمية كالبذور و الأسمدة و دفع اجور العمال و الحراث و الحصاد و الري و ما الى ذلك من نفقات انتاجية و يتراوح أجل هذه القروض من سنة الى سنتين.
- ✓ **القروض متوسطة الاجل:** و هي القروض التي تمنح للفلاحين لتمويل مشاريع تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات.

---

[1] عبد الوهاب صخري، حسينة معاش، التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مرجع سبق ذكره ، ص136.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 32.

[4] رشا محمد سعيد أمين استيتيه، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999، ص 14-15.

- ✓ **القروض طويلة الاجل:** و هي القروض التي تمنح للفلاحين لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء أراضي و إقامة منشآت و مباني و مصانع و حفر آبار و مشاريع الاستصلاح الكبيرة و مشاريع الري، مدتها تصل الى عشرين سنة في بعض البلدان.

2- القروض الفلاحية وفقا لأغراضها: تنقسم الى:

- ✓ **قروض إستثمارية:**_تستعمل لشراء الأراضي الفلاحية أو تشييد مخازن او شراء آلات فلاحية.
- ✓ **قروض إنتاجية:** تستخدم في العمليات الإنتاجية الفلاحية بهدف زيادة الإنتاج.
- ✓ **قروض إستهلاكية:**_هي قروض غير إنتاجية توجه لسد الإحتياجات الإستهلاكية للفلاح.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي الموجهة للقطاع الفلاحي: يوجد صيغ تمويلية إسلامية موجهة للقطاع الفلاحي ، يمكن تصنيفها على أساس المشلركة ، البيوع ، الإجارة و على أساس البر و الإحسان كما يلي:

أولا:الصيغ القائمة على أساس المشاركة: تتمثل في:

1- المشاركة: تعد صيغة المشاركة أحد الأساليب المستخدمة من قبل مؤسسات التمويل الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي، من خلال مشاركة الفلاحين ملاك الأراضي و المستثمرين بنسبة من رأس مال المشروع الذي يتضمنقيمة الأرض وتحدد بالعقد نسبة الأرباح والخسائر ومدة المشروع.[1]

2- صيغة المزارعة: تعتبر صيغة المزارعة من أهم صيغ تمويل القطاع الفلاحي و تأخذ عدة أشكال ، منها:

2-1- أشكال التمويل بصيغة المزارعة : يمكن إقتراح صيغ تمويلية لتتكيف مع المزارعة كنمط تمويلي تكون فيه مؤسسات التمويل الإسلامية طرف فعال وفق الخيارات التالية:

- إتفاق المزارع و مالك الأرض على قيام البنك مثلا بتمويل نفقات المزارعة بصيغة المشاركة ، و في هذه الحالة يتفق الأطراف الثلاثة على أسس العمل و التمويل و المحاسبة و المراجعة و المراقبة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، و هنا يصبح عقد المزارعة مكون من ثلاث أطراف و هم مالك الأرض و المزارع العامل في الأرض و البنك الممول.

- إتفاق المزارع العامل بالأرض مع البنك مثلا للدخول في عقد بيع السلم منفصل تماما عن عقد المزارعة ليوفر البنك تمويل التكاليف التشغيلية للعقد المبرم بين المزارع و مالك الأرض، و هنا يكون المتعاقدان طرفين الأول المزارع الممول من البنك و الثاني مالك الأرض.[2]

- إنشاء شركة زراعية متخصصة في الإنتاج الزراعي يملكها أ و يشارك فيها البنك تقوم بإستثمار المشاريع الزراعية و زراعة الأراضي للأفراد و الهيئات العاجزة عن زراعتها بإستخدام صيغة المزارعة.[3]

---

[1] زهير شلال و آخرون ، صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر ، يومي 21 و 22 نوفمبر 2017، جامعة البليدة 02 ، ص 10.

[2] سليم فيصل النابلسي ، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية ، مجلة الدنانير ، العدد 05 ، لبنان، بدون سنة ، ص 89.

[3] حسن يوسف داود ، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح ، دار النشر للجامعات ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2005 ، ص 74.

– قيام البنك بتملك أراضي زراعية صالحة للزراعة ثم القيام بعقد إتفاقيات مزارعة مع العاملين في الزراعة و يعتبر خيار ضمن برنامج تمويلي موجه للخرجين الجدد من المهندسين الزراعيين تتبناه البنوك الإسلامية بالتعاون مع الحكومات لتوفير الأرض و التمويل مقابل الإستثمار في هذه الأراضي.[1]

3– المساقاة: ترتبط المساقاة بعمليات الإنتاج الفلاحي، و بالتالي فهي جزء من هذه العمليات الإنتاجية المرتبطة بالقطاع الفلاحي و تأخذ عدة أشكال ، منها:

3–1 – أشكال التمويل بصيغة المساقاة: تتمثل في:[2]

– إقتراح صيغة إستثمارية للمؤسسة المالية التي تمتلك أراضي زراعية مشجرة و ليس لديها الخبرة و الوقت لإستثمارها فيقدم عروضا للفلاحين و المستثمرين لإستثمار هذه البساتين على أن يكون العائد من الثمار بينهم بجزء معلوم و متفق عليه .

– في حال إمتلاك شخص لبساتين من الأشجار و ليس لديه القدرة المالية و المعرفية على الإستثمار ، يتقدم للمؤسسة المالية بطلب إنشاء عقد مساقاة فتقوم بتوقيع عقد المساقاة ، و يدفع بالأرض الى شركة زراعية تملكها المؤسسة أو تستأجر خدماتها بعقد منفصل لخدمة البساتين شريطة أخذ موافقة مالك المشروع على ذلك ، على أن يكون العائد بين المؤسسة و شركتها أو من إستأجره من طرف و مالك الأرض و الشجر من طرف آخر بجزء معلوم و متفق عليه.

4– صيغة المغارسة: وهي صيغة من صيغ استغلال الثروة الزراعية، تجمع بين مالك الأرض الزراعية الذي لا يستطيع زراعتها لإنشغاله و لعدم قدرته ماليا وبين العامل الزراعي الذي لديه القدرة على العمل أو يكون له القدرة المالية أو بنكا إسلاميا مستعدا للتمويل ، حيث يتفق كل من الطرفين سواء الفرد أو البنك مع مالك الأرض على مغارستها بواسطة عقد يتفقون عليه فيما بينهم.[3]

4–1–شروط المغارسة: إن المغارسة مازال حديثة العهد على البنوك الإسلامية و من الواجب تفعيلها، و يلاحظ أن دور البنوك الإسلامية ما يزال محدودا في هذا المجال و تعتبر صكوك المغارسة من الأساليب الجديدة التي لم تطبقها الأكثرية من البنوك الإسلامية و ينتظر من مجمع الفقه الإسلامي أن يبدي رأيه حتى يخرج عقد المغارسة كأداة تمويل إسلامية معتمدة مثل أدوات التمويل الإسلامية الأخرى وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.[4]

5– شركة الحيوان: توجد كذلك من صيغ المشاركات الفلاحية ما يعرف بشركة الحيوان و هي أن يشترك طرفين أو أكثر في الرعاية و الإشراف على تربية الحيوانات، فتكون الحيوانات من طرف و العمل من طرف،أو قد

---

[1] سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية ،مرجع سبق ذكره ، ص 89.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 91.

[3] زهير شلال و آخرون ، صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

[4] فضيلة بوطورة و أخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر و إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 847.

يشتركان كليهما فيقدم بموجبها صاحب الثروة الحيوانية إلى العامل الذي يقوم برعايتها وتعهدها و تنميتها على أن يكون الربح الناتج عن التكاثر بينهما، و لا ريب في أن هذا التأليف و المزج من رأس المال الحيواني و العمل المرتبط به سيساعد على نمو الثروة الحيوانية و زيادتها و رفع نسبتها ضمن الناتج الفلاحي.[1]

ثانيا: الصيغ القائمة على أساس البيوع:و تشمل الصيغ التالية:

1- السلم:يعتبر تمويل المشاريع الفلاحية بصيغة السلم من أهم البدائل التمويلية الإسلامية لتمويل المنتجين الزراعيين خاصة لتغطية التكاليف التشغيلية و كبديل للقروض الموسمية و قصيرة الأجل .[2]

1-1- إجراءات تطبيق صيغة السلم:يطبق السلم بين الفلاح و المستهلك عن طريق صيغتين : إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق مؤسسة مالية و ذلك وفق الإجراءات التالية:[3]

- يقوم العميل بالتقدم للمؤسسة المالية بطلب لتمويل مشروع معين مرفوقبدراسة جدو ى للمشروع يحدد فيه مبلغ السيولة المطلوب؛

- تقوم المؤسسة المالية بتقييم جدوى المشروع المطلوب تمويله، و نوعية السلع التي يقوم المشروع بإنتاجها وفي حالة الموافقة تقوم بشراء السلع التي يقوم المشروع بإنتاجها و تحديد موعد الاستلام ودفع قيمة البضاعة حالا،

- يقوم العميل بعد ذلك بإدارة أعمال المشروع وفق ماهو مخطط له بدراسة جدوى المشروع، وبعد الانتهاء من الإنتاج،يقوم بتسليم البضاعة للمؤسسة المالية وفقا للشروط المتفق عليها؛

- حتى تقوم المؤسسة ببيع تلك البضاعة، فإن لديه بديلين وهما:

* **البديل الأول :قبل التسليم** :بيع البضاعة قبل الاستلام عن طريق عقد السلم الموازي للتجار، على أن يحدد موعد التسليم بعد الاستلام من العميل ويكون ذلك بسعر أكبر من سعر الشراء من العميل و اقل من سعر السلعة في السوق حتى يوفر ميزة للمشتري.

* **البديل الثاني :بعد التسليم** : الانتظار حتى موعد استلام البضاعة ثم بيعها نقدا،إما عن طريق توكيل البائع على ألا يبيعها لنفسه،أو عن طريق بيع المرابحة للآمر بالشراء بعد القبض على أن لا يكون البائع الأصلي هو المستفيد من المرابحة.

1-2-السلم الموازي: إذا دخل المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فإن هذا العقد يسمى في العرف المعاصر بالسلم الموازي، مثل أن تشتري المؤسسة كمية محددة من القطن من المزارعين ثم تقوم المؤسسة بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قطناً بذات مواصفات المبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول، وهنا يؤكد الفقهاء على ضرورة أن يكون العقدين منفصلين حتى لا يقع البنك مثلا في مخالفة شرعية في بيع بيعتين في بيعة والمنهي عنها شرعاً،

---

[1] صالح صالحي ، ، أساسيات المالية والاقتصاد الاسلامي ، مرجع سبق ذكره، ص 406

[2] سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3] علي حدو، نحو الاستفادة من تجربة AMAP الفرنسية في تسويق و تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة ، الجزائر، المجلد 16 ، العدد 02 ،2021 ، ص 390.

وضرورة قيام البنك بتسليم البضائع المتفق عليها عند حلول أجل السلم مما يتوافر له سواء كان من عقد السلم الأول أو من الأسواق أو من غيرهما[1].

2- صيغة المرابحة: تعتبر المرابحة أحد العقود المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية لتمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة في القطاع الفلاح، تعمل المؤسسات المالية عادة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة أو مدخلات الإنتاج المختلفة وبيعها للمزارعين عن طريق عقود المرابحة.

3-صيغة الإستصناع: هذه الصيغة من عقود التمويل الإسلامي مفيدة للمساعدة في تمويل إنشاء المزارع الجديدة أو تصنيع البيوت المحمية، وتركيب أنظمة الري الحديثة، وشق القنوات أو إنشاء طرق لتوصيل المزارع بالمدن والطرق الرئيسية وغيرها من الأنشطة التي تحتاج إلى تدخلات صناعية .[2]

ثالثا:الصيغ القائمة على أساس الإجارة: و تتمثل في:

1-الإجـارة: يمكن استخدام عقود الإجارة لتمويل القطاع الفلاحي، ففي الإجارة التشغيلية تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بتأجير المعدات والآلات الزراعية لمن يطلب خدمتها في القطاعات الفلاحية، ، ثم تقوم الشركة الفلاحية بإرجاع الأصل بعد انتهاء مدة الإجارة، لتتولى المؤسسة إجارتها للجهة أخرى ترغب فيها، يستفيد كلا الطرفين من الإجارة التشغيلية، فبالنسبة للمؤسسة يستفيد من بقاء الأصول على ملكه والحصول على الأجر مقابل بيع منافعها، كما تستفيد الجهات المستأجرة بتغطية حاجياتها الآنية وتحقيق أغراضها في الأوقات المناسبة دون تحمّل نفقات رأسمالية كبيرة .

كما يمكن استخدام الاجارة المنتهية بالتمليك، حيث يقوم البنك مثلا باقتناء الأصل كالمعدات الزراعية بناءً على طلب العميل باسترجاعها، ثم تأجيرها له ، وتخييره في تملكها في نهاية مدة الإجارة.

و هذه الصيغة كذلك مفيدة لكلا الطرفين، فالبنك يحقق عائداً بالنسبة لأموالهالمستثمر ة في شراء لأصل المؤجر و بضمان جديد يتمثل في ملكيته للأصل المؤجر ذاته،أما الفلاح فيحصل عل تمويل كامل الأصول المستأجرة حيث أنه لا يتطلب أن يدفع المستأجر جزءا من ثمنه مقدما، كما أنه مخير بالشراء، فإن رأى من مصلحته تملك الأصل المؤجر تملكه، وإلا أعاده للبنك.[3]

[1] سليم فيصل النابلسي ، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

[2] عبد الكريم قندوز و أخرون، دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022 ، ص 19.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 21.

رابعا:الصيغ القائمة على البر و الإحسان: تتمثل في:

1-**القرض الحسن:** إن استخدام القرض الحسن للتمويل عموما، ولتمويل القطاع الفلاحي على وجه الخصوص، يتوقع أن يكون من طرف جهات متخصصة غير هادفة للربح في الغالب، فيعد التمويل به من أكثر الصيغ ملاءمة لطبيعة و خصوصية المشاريع الفلاحية المصغرة ، فهو في الأصل تمويل تعاوني بتكلفة محدودة تتحملها المشاريع المصغرة ، فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل و الجهد الجاد كشراء مستلزمات فلاحية كالمبيدات و الأسمدة أو دفع أجور مزارعين العاملين في مجال الفلاحة .[1]

2-الوقف :من أفضل استخدامات الوقف هو وقف الأراضي الفلاحية وتظهر الممارسات في عدد من الدول العربية أن الوقف يمكن أن يشكل عنصراً مهما في الأمن الغذائي للدول العربية وأن يساهم بفعالية في تطوير القطاع الفلاحي، على سبيل المثال توجد بالمملكة العربية السعودية أكبر مزرعة وقفية في العالم تتجاوز قيمتها 5 مليار دولار أمريكي، كما أن الكثير من الدول العربية تحوي أعدادا كبيرة من الأراضي والمزارع والحدائق والآبار الموقوفة، ومعروف أن أحد التحديات التي تواجه القطاع الثالث عموما والقطاعات الخيرية على وجه الخصوص في العالم هو نقص الإفصاح وعدم دقة الأرقام والبيانات المتاحة عنها.[2]

[1] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة –دراسة حالة مرجع سبق ذكره ، ص 122.

[2] عبد الكريم قندوز و أخرون،دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خلاصـــة الفصل

من خلال تطرقنا للإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي عموما من تعريف، مبادئ ، أهمية ، أهداف مؤسساته وصيغه ، توصلنا إلى أن التمويل الاسلامي يعتبر البديل و النموذج الأمثل نظرا لتنوع و تعدد أساليبه لتمويل آمن للإقتصاد دون الرفع من معدلات التضخم ، ضبط المديونية و تجنب التراكمات النقدية ، فضلا عن تنوع مؤسساته المالية سواء البنكية أو غير البنكية وتعدد صيغه و أدواته .

أما القطاع الفلاحي فهو بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم والعامل الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادي و تطور الاقتصادي و الاجتماعي، فهو يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدول النامية و الممول الأساسي للناتج المحلي و مصدرا للعمالة و الضامن الأكبر لاستقرار إقتصادياتها.

كما يحظى هذا القطاع بنصيب من الصيغ الإسلامية التي تضمن البنوك و المؤسسات المالية تمويله بها و المستنبطة من فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية.

و سنخصص الفصل الثاني للتمويل الاسلامي في الجزائر من خلال مؤسساته و صيغه المتاحة بالإضافة الى التطرق واقع و مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر و آفاق و سبل تمويله إسلاميا.

الفصـــل الثاني

تمهيـــــد

الجزائر كغيرها من الدول سارعت الى فتح المجال للتمويل الاسلامي من خلال قانون النفد و القرض 90-10 واعتماد بنكين إسلامين هما بنك البركة الجزائري و مصرف السلام الجزائر ، بالإضافة الى السماح للبنوك العمومية و الخاصة بفتح شبابيك إسلامية لتقديم خدمات المصرفية الإسلامية.

و دعما منها للتمويل الإسلامي أصدرت النظام 18-02 المؤرخ في 08 نوفمبر 2018 المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، ليليه النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها، بالإضافة الى مؤسسات تمويلية أخرى كشركات التامين التكافلي و صناديق الزكاة و التمويل الإسلامي المصغر.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فلا يختلف إثنان عن المقومات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها الجزائر ، الامر الذي أدى بالحكومات القيام بالعديد من الاصلاحات و تبني برامج و سيايات منذ الاسقلال الى يومنا هذا، من خلال سياسات الدعم الحكومي و الصناديق التمويلية.

و ارتأينا أن نقسم هذا الفصل المعنون بـ: **التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر**الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : **التمويل الاسلامي في الجزائر** ، تناولنا خلاله واقع المؤسسات المالية الإسلامية البنكية و غير البنكية.

المبحث الثاني: **سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، تطرقنا خلاله الى تطورات القطاع الفلاحي إمكانياته و مقوماته و آليات تمويل لقطاع الفلاحي بالإضافة الى الصيغ الاسلامية المتاحة لتمويل القطاع الفلاحي و إيجابياتها.

المبحث الثالث: **أفاق و تحديات التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر و سبل إدارة مخاطره** ، شرحنا من خلاله تحديات و رهانات القطاع الفلاحي ، بالإضافة الى تقديم مقترحات لإدارة مخاطر تمويله بالصيغ الاسلامية، لنختم هذا الفصل بآليات و آفاق تطوير هذه الصيغ للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول : التمويل الإسلامي في الجزائر

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي في الجزائر متعدد المصادر، إذ يمكن أن يكون مصدره مؤسسات مالية بنكية أو مؤسسات مالية غير بنكية ، و هذا ما سنحاول أن نوضحه في هذا المبحث ، إضافة الى التطرق الى التمويل الإسلامي المصغر و حاجة الصيرفة الإسلامية الجزائرية الى التعامل بهذا البديل .

المطلب الأول : واقع المؤسسات المالية الإسلامية البنكية في الجزائر

سنتناول في هذا المطلب أهم المؤسسات المالية الإسلامية البنكية في الجزائر، وهي الغالبة على الصناعة المالية اليوم بما يشمل كل من :البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية .

أولا: البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية من أهم مؤسسات التمويل الإسلامي و سنتطرق الى نشأتها و أهمها و واقعها في الجزائر كالتالي:

1- نشأة البنوك الاسلامية في الجزائر :عرفت الجزئر العمل المصرفي الاسلامي مبكرا ،أين تعود أول فكرة لإنشاء أول بنك اسلامي سنة 1929 بمبادرة من الشيخ ابو اليقظان من جمعية العلماء المسلمين الجزائرين ،حيث دعا الى بلورة فكرة بنك وفق قواعد الفقه الاسلامي و قد لقيت دعوته ترحابا من قبل كبار رجال الاعمال القاطنين بمدينة الجزائر فقدموا ملفا كاملا لانشاء مصرف باسم "البنك الاسلامي الجزائري " و بعد ان تم اعداد قانونه الأساسي و جمع رأسماله الإسمي تم تعيين مدير له، تصدت سلطات الاحتلال الفرنسي لهذا المشروع و أوقفته بالكامل و منذ ذلك الحين و المطالب تتزايد بضرورة توسيع نشاط البنوك الاسلامية في الجزائر للاستفادة قدر الامكان من خدماتها في عمليات الادخار و القروض و تمويل المشاريع.[1]

2- **أهم البنوك الإسلامية في الجزائر**:بعد تأسيس قانون النقد و القرض سنة 1990 الذي سمح بإنشاء البنوك الخاصة في الجزائر سواء المحلية أو الأجنبية، تم تأسيس أول بنك إسلامي سنة 1991 و يتعلق الأمر ببنك البركة الذي تعود فكرة إنشائه الى سنة 1984، أفتتح البنك رسميا في1991/05/20 وبدأ نشاطه فعليا في 1991/09/01، ويعتبر أول مؤسسة بنكية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض ، وهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري" بنك الفلاحة و التنمية الريفية" 44 % و"مجموعة البركة المصرفية " 56% ومقرها بالبحرين.[2]

ثم تأسيس بنك السلام الجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية برأسمال يقدر بـ : 2.7 مليار دينار جزائري عند التأسيس ، ليتم رفعه خلال سنة 2020 الى 15 مليار دينار جزائري ، ليصبح أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا، تتكون شبكته حاليا من 18 فرع موزعة على التراب الوطني.[3]

---

[1] سليمة بن زكة، عز الدين شرون ، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية – ، مجلة الباحث الإقتصادي ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 294.

[2] فاطمة الزهراء العجاج ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية ، مجلة دفاتر MECAS، جامعة تلسان ، الجزائر، المجلد 18 ، العدد 02، 2022، ص 629.

[3] – حنان مهداوي، ، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مجلة الفكر القانوني و السياسي، جامعة سطيف، المجلد 05، العدد 02 ، 2021 ، ص141-142.

ثانيا: النوافذ الإسلامية: عرفت الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر في الفترة الأخيرة إنتعاشا إن صح التعبير في قطاع البنوك من خلال فتح نوافذ إسلامية ، بحيث جعلت لهذه النوافذ إطارا قانونيا وتنظيميا خاصا يميزها.

1- نشأة النوافذ الإسلامية: اعتمدت الجزائر أسلوب النوافذ الإسلامية لأول مرة بموجب النظام **18-02** تحت تسمية " شباك المالية التشاركية " في المادة 05 منه وعرفته كما يلي" :يقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية" ، وقد أكد النظام على ضرورة الاستقلال المالي للشباك عن الدوائر والفروع الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية .

- بعد إلغاء النظام 18-02 بموجب النظام 20-02 الذي اعتمد على تسمية شبابيك الصيرفة الإسلامية صراحة وعرفها في المادة 17 منه بأنها" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"، وأكد النظام كذلك على ضرورة أن يكون شباك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، بحيث يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل بإعداد جميع البيانات المخصصة حصريا لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى.[1]

2- واقع تطبيقها : بتاريخ 18 جانفي 2022 تم توقيع بنك الجزائر مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية " أيوفي " المتواجدة بالبحرين، والتي تُعنى بوضع معايير التمويل الإسلامي، في إطار جهودهما الرامية لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، كما يهدف كلا الطرفين إلى العمل في المجالات ذات الإهتمام المشترك التي تدعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، و هذا يشملالتبادل الفعّال للمعلومات، تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فضلا عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيز الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي و الاشرافي في البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة و غيرهم، كما تغطي اتفاقية بنك الجزائر مع " أيوفي " إمكانية الاعتماد و الاعتراف بالمعايير الصادرة عن أيوفي من طرف الصناعة المصرفية و المالية الإسلامية بالجزائر بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات[2].

ثالثا:أهم الوكالات البنكية الإسلامية و النوافذ الإسلامية المستحدثة: إن إقدام البنوك التقليدية على فتح وكالات متخصصة بتقديم خدمات إسلامية و نوافذ إسلامية إنما هو إعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية ، بالإضافة إلى ذلك نجحت النوافذ الإسلاميَّة في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليديَّة ، مما سيدفع إدارة البنوك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج، وهذا يؤدي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية لبذل

[1] حنان مهداوي ، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من منظور قانوني، مرجع سبق ذكره ، ص 143.

[2] أسماء طهاوي ، تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع و تحديات ، مجلة دراسات في الإقتصاد و إدارة الأعمال ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2022، ص 648.

المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء، ففي نهاية سنة 2022 بلغ عدد النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك العمومية التقليدية 294 شباك و الرقم مرشح للإرتفاع خلال سنة 2023 حسب تصريحات وزير المالية السيد ابراهيم جمال كسالي . [1]

و الجدول التالي يوضح أهم الوكالات و النوافذ الإسلامية المستحدثة خلال الفترة 2020-2022 كما يلي:

الجدول رقم 02-01: أهم الوكالات و النوافذ الإسلامية المستحدثة في الجزائر خلال الفترة (2020- 2022)

البنك	صفته	عدد الوكالات و النوافذ الإسلامية المستحدثة	تاريخ إستحداث أول شباك إسلامي	الصيغ التمويلية الإسلامية المتاحة
البنك الوطني الجزائري BNA	بنك عمومي	- 10 وكالات متخصصة بتقديم خدمات إسلامية - 64 شباك إسلامي - 12 منتج إسلامي	04 اوت 2020	المرابحة - الإجارة
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	بنك عمومي	- 03 وكالات متخصصة بتقديم خدمات إسلامية - 66شباك إسلامي - 14 منتج إسلامي	نوفمبر 2020	المرابحة (المرابحة للانتاج الفلاحي ، المرابحة غلتي، المرابحة للعتاد المهني ، المرابحة للصفقات العمومية ، المرابحة للأشغال)
البنك الخارجي الجزائري BEA	بنك عمومي	- 44 شباك إسلامي	ديسمبر 2021	المرابحة
الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP	بنك عمومي	- وكالة متخصصة بتقديم خدمات إسلامية - 81 شباك إسلامي	/	الإجارة تمليك.
بنك التنمية المحلية BDL	بنك عمومي	- 50 شباك إسلامي(نافذة البديل)	10 جانفي 2022	المرابحة - الإجارة
القرض الشعبي الجزائري CPA	بنك عمومي	- 91 شباك إسلامي	/	المرابحة - الإجارة
بنك البركة الجزائري	بنك إسلامي بحريني جزائري	32 وكالة	01 جانفي 1991	المرابحة- الإجارة - السلم - الاستصناع- المشاركة- المضاربة
مصرف السلام الجزائري	بنك إسلامي الإمارات	18 وكالة	20 أكتوبر 2008	المرابحة- الإجارة - السلم- الاستصناع- المشاركة - المضاربة
بنك الخليج - الجزائر AGB	بنك خاص كويتي جزائري	08 منتجات إسلامية و فتح شباك البراق	2017	السلم - المرابحة-التمويل التأجيري

[1] - الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية https//www.aps.dz، تاريخ الإطلاع : 23 مارس 2023.

هاوسينغ بنك الجزائر	بنك خاص أردني جزائري	/	2015	/
تراست بنك الجزائر	بنك خاص كويتي جزائري	فتح عدد من الشبابيك الاسلامية	/	/

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المتاحة على المواقع الالكترونية الرسمية التالية:

– الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري: www.cpa-bank.dz تاريخ الاطلاع : 2023/03/29 (11:30 سا)

– الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط:www.cnepbanque.dz تاريخ الاطلاع : 2023/03/29 (12:00)

– الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية:www.bdl.dz تاريخ الاطلاع : 2023/03/29 (13:30 سا)

– الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية:www.aps.dz تاريخ الاطلاع : 2023/03/30 (الساعة 11:00 سا)

المطلب الثاني: واقع المؤسسات المالية الإسلامية غير بنكية في الجزائر: سنتناول في هذا المطلب أهم المؤسسات المالية الإسلامية غير بنكية في الجزائر، و المتمثلة في التأمين التكافلي و صناديق الزكاة و الصكوك الإسلامية بالإضافة الى التمويل الإسلامي المصغر كبديل مهم في عملية التمويل.

أولا:التأمين التكافلي الإسلامي: يعتبر التأمين التكافلي البديل الشرعي للتأمين التجاري و سنتطرق الى واقع تطبيقه في الجزائر كما يلي:

1- **نشأة التأمين التكافلي في الجزائر:** تعتبر الجزائر متخلفة نوعا ما في تبني نظام التأمين التكافلي مقارنة بالدول الإسلامية الأخرى ، إلا أنها تداركت ذلك من خلال القانون 19-14المتضمن قانون المالية لسنة 2020 و بالضبط في المادة 103 منه لتكون بذلك اللبنة الأولى في إرساء قواعد التأمين حيث ورد تعريف التأمين التكافلي في المادة 1 منه على أنه نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يدعون بـ"المشاركين" و يشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى" مساهمة ."و تسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى "صندوق المشاركين "أو" حساب المشاركين ."و تتوافق العمليات و الأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي يجب احترامها."[1]

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021 المحدد لشروط و كيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر ، حيث يمارس التأمين التكافلي في الجزائر وفق إحدى الكيفيتين:[2]

* من خلال شركة تأمين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي،

[1] لبنى سلامي ، لنوافذ " الحلال " في شركات التامين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر ، مجلة البحوث في العقود و قانون الاعمال ، جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2022 ، ص 138.

[2] إلهام بشكر ، واقع و تحديات التأمين التكافلي في المغرب ، تونس و الجزائر ، مجلة البحوث الإقتصادية ، جامعة عنابة ، الجزائر ،المجلد 07، العدد 01، 2022 ، ص 38.

* من خلال تنظيم داخلي يسمى " النافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي ، و هنا يجب على هذه الأخيرة أن تفصل من الناحية الفنية و المحاسبية و المالية عمليات التأمين التكافلي عن العمليات المتعلقة بالتأمين التقليدي.

2- تطبيقات التأمين التكافلي: تعتبر شركة سلامة للتأمينات أول شركة تأمينات في الجزائر التي امتهنت البديل الإسلامي للتأمينات التقليدية ، تم إنشاؤها بتاريخ 2009/01/11 و هي إمتداد للشركة العربية الإسلامية للتأمين " إياك " الإماراتية ، و تستخدم ثلاث نماذج شرعية في إدارة صناديق التكافل و هي نموذج المضاربة ، نموذج الوكالة و النموذج المختلط.[1]

كما عرف سوق التأمين سنة 2022 انشاء شركات عمومية مستقلة متخصصة في نشاط التأمين التكافلي العام، مسماة" **الجزائرية للتكافل العام**"، وجاء انشاء هذه المؤسسة الناشئة، بمساهمة كل المتعاملين العموميين في قطاعي التأمينات والبنوك، حيث يشترك في رأس مال هذه المؤسسة المتخصصة في التأمين العام بمختلف أنواعه، كل من شركات التأمين العمومية الأربعة **CAAR**، **CAAT** ، **SAA** ، **CASH** والبنوك العمومية الستة **CNEP** ، **BNA** ، **BEA** ، **BDL** ، **BADR** ، **CPA** ، **حيث** تقوم هذه الشركة بتسويق كل أنواع التأمينات المطروحة حاليا في السوق كالتأمين على مختلف الأخطار الفلاحية[2].

3- النوافذ الإسلامية لدى شركات التأمين التقليدية: سنعرض تعريفا للنوافذ الإسلامية المتاحة لدى شركات التأمين التقليدية و واقع تطبيقها في الجزائر كالآتي:

3-1- تعريفها : بالرجوع إلى المادة 4 من المرسوم التنفيذي 21-81 التي اعتبرت النافذة الكيفية الثانية لممارسة التأمين التكافلي بعد الكيفية الأولى المتمثلة في شركة التأمين التي تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي، كما وصفتها بأنها " تنظيم داخلي لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي."

يمكننا تعريف النوافذ الإسلامية الممارسة للتأمين التكافلي بأنها تلك النوافذ التي تنتمي إلى شركات تأمين تجارية و تمارس الأنشطة التأمينية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية و تخضع لنظام قانوني يحدد عملياتها و عناصرها[3].

3-2: تطبيقات النوافذ الإسلامية لشركات التأمين التقليدية في الجزائر: تم منح الإعتماد لنافذتين للتأمين التكافلي هما شركة التأمينات العامة المتوسطية و شركة التأمين كرديف الجزائر ، و ذلك كما يلي: [4]

---

[1] فتيحة ملياني ، فاطمة الزهراء خبزاوي، التأمين التكافلي ، صناعته و متطلبات نجاحه في الجزائر ، مجلة الإبداع ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 269.

[2] كريمة بلدي ، متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية ، مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 07، العدد 03، 2022، ص 190 – بتصرف.

[3] عبد الله بكراوي، ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري و تحديات تطبيقه، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر ، المجلد 22، العدد 01، 2023، ص 31.

[4] - لبنى سلامي، النوافذ " الحلال " في شركات التامين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 148- بتصرف-

* **شركة التأمينات العامة المتوسطيةGAM** : من خلال قرار وزارة المالية المؤرخ في 4 نوفمبر 2021 المتضمن إعتماد شركة التأمين" التأمينات العامة المتوسطية "لممارسة عمليات التأمين التقليدي و كذا عمليات التأمين التكافلي العام كما تمارس النوافذ الإسلامية للشركة جميع أنشطة التأمين التكافلي .

***شركة التأمين كرديف الجزائرCardiff El Djazair** : بموجب قرار وزارة المالية المؤرخ في 4 نوفمبر 2021 المتضمن إعتماد شركة التأمين" كرديف الجزائر " كما يأتي :"يمنح هذا الإعتماد لهذه الشركة قصد ممارسة عمليات التأمين التقليدي و كذا عمليات التأمين التكافلي العائلي في شكل" نافذة".

أما الموارد البشرية التي ستسير النوافذ الإسلامية هي خليط من موظفي قطاع التأمين التجاري للشركة الأم الشركة المتوسطية العامة للتأمينات و شركة كرديف الجزائر للتأمينات ، نظرا لما لخبرتهم في مجال التأمين خاصة من الناحية الفنية ، بالإضافة لأعضاء هيئة المراقبة الشرعية المتمثلة في لجنة الإشراف الشرعي و المدقق المكلف بمراقبة مدى مطابقة عمليات التأمين التكافلي لتعليمات لجنة الإشراف الشرعي و قراراتها.

ثانيا: صناديق الزكاة:تلعب صناديق الزكاة دورا عمليا كمؤسسة تمويلية إسلامية، و سنتعرف نشأتها و واقعها في الجزائر و مراحل الحصول على التمويل كما يلي:

1- نشأة صناديق الزكاة في الجزائر: تعود فكرة إنشاء صندوق الزكاة إلى بداية التسعينيات حينماقام رئيس جمعية العلماء المسلمين سابقاعبد الرحماف شيباف مشروع القانون للحكومة، لكن بقي هذا المشروع حبيس الأدراج نظرا للظروف السياسية التي كانت سائدة أنذاك ، بعد ذلك مر إنشاء صندوق الزكاة بعدة مراحل أهمها:[1]

- تكوين لجنة سنة 2002 تحت إشراف وزارة الشؤوف الدينية والأوقاف، و في 06 و07 جويلية من نفس السنة عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة سعد دحلب بالبليدة و تكليف الجامعة بإعداد الدليل المركزي ودليل المستحقين.
- في سنة 2003 تم تنصيب اللجان الولائية، في البداية تم إختيار ولايتين نموذجيتين وهما **سيدي بلعباس** و **عنابة** ، في نفسالفترة إطلاق زكاة الفطر في كل المساجد الوطنية.
- في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية .

2- مراحل الحصول على التمويل من صندوق أموال الزكاة :تتمثل هذه الخطوات فيما يلي:[2]

-يتقدم المستحق للزكاة استثمارا بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة؛

-تتحقق اللجنة من أن أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء؛

-بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه؛

-ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة؛

-ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الاستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا و حسب المردودية عالية و التوظيف الأكبر،

[1] محمد السعيد سعيداني، مجيد شعباني، واقع مؤسسة الزكاة في الجزائر -قراءة تقييمية لأهم الإنجازات و المقومات- ، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 132.

[2] فاطمة دغفل و آخرون ، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، المجلد 02 ، العدد 04 ، 2018، ص 235-237

-توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها؛

-توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه؛

-توجه القائمة المستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركةليقرر نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها.

ثالثا: الصكوك الإسلامية :إن النجاح الذي حققته تجارب بعض الدول العربية و الإسلامية في مجال التصكيك يحتم على الجزائر تفعيلها كأداة تمويلية مهمة ، و سنعرض واقع إصدارها في الجزائر كما يلي:

1- **واقع إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر**:تعرف الصيرفة الاسلامية في الجزائر غياب أهم منتج و هو الصكوك الاسلامية بالرغم مما توفره من فوائد للدولة كتمويل عجز الموازنة و تمويل المشاريع المختلفة ، و كذلك تفعيل عمل بورصة الجزائر ، و ما توفره من استثمار آمن و فعال موافق لمقاصد الشريعة ، و يكمن ذلك أساسا في توفر الارادة السياسية لتفعيل التعامل بالصكوك الاسلامية .[1]

حيث أعلن وزير المالية "إبراهيم جمال كسالي يوم الاثنين 19 ديسمبر 2022 أنه سيتم إطلاق الإطار القانوني و التنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية خلال سنة 2023 داعيا المؤسسات الناشطة في الساحة لتعميم منتجات الصيرفة الإسلامية لتخفيف الشمول المالي، و أكد الوزير خلال أشغال اليوم الإعلامي حول حصيلة و الأفاق المستقبلية للصيرفة الإسلامية بقوله: " تعتزم الوزارة وضع الإكار القانوني و التنظيمي الإشرافي لسوق الصكوك الأسلامية في أجل لا يتعدى سنة 2023 ، و ذلك من أجل خلق بيئة مواتية لنمو و تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر"، كما أوضح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى السيد بوعبد الله غلام الله في تدخله على ضرورة ترقية هذا النمط البديل من التمويل في الجزائرلا سيما من خلال تطوير الإطار التشريعي للصكوك الإسلامية ، حيث يمكن لهذا الإجراء تنشيط بورصة الجزائر و تحصيل أدوات تمويلية إستجابة لحاجة البنوك و شركات التأمين التكافلي، منوها من جانب آخر بالعمل الذي قامت به لجنة الفتوى الشرعية للمالية الإسلامية التي تمنح شهادات المطابقة الشرعية للبنوك على منتجاتها البنكية في إطار الصيرفة الإسلامية.[2]

رابعا: التمويل الإسلامي المصغر: يعتبر التمويل الإسلامي من أساليب التمويل التي تم تبنيها في الجزائر منذ الإستقلال ، و سنعرض واقعه و أهم تجاربه في الجزائر كما يلي:

1- **واقع التمويل الإسلامي المصغر في الجزائر**: إن فكرة التمويل الأصغر في الجزائر ليست جديدة فمنذ الاستقلال قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة باعتماد ما يشبه أسلوب التمويل منتهي الصغر في سياستها العامة لمحاربة الفقر، ولكن لم تكن التسمية معلنة، فمنذ 1963 قامت الدولة بعمليات واسعة لتوزيع الصوف على 20 ألف إمرأة ، ومنح 23 رأس من أغنام لكل مجاهد...الخ،

[1]- سلوى ملاك، بوخاري لحلو، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] -الموقع الالكتروني الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية https//www.aps.dz، تاريخ الإطلاع : 23 مارس 2023.

2- أهم تجارب التمويل الإسلامي المصغر :وتتمثل أهم التجارب للتمويل المصغر في الجزائر فيما يلي:[1]

2-1- **تجربة بنك البركة الجزائري** :في إطار المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبمشاركة مؤسسة الخدمات المالية Fides Algérieكشركة تابعة لمجموعة سويسرية تختص بإطلاق برامج التمويل المصغر في البلدان النامية، وبنك البركة الجزائري تم إطلاق برنامج التمويل المصغر بصورة مبدئية بمدينة غرداية سنة2008 ، حيث تقوم بدراسة وتقييم مشاريع لحرفيين ومدى قابليته للحصول على التمويل، وبناءا على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل للمشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

2- تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :هو شبكة مالية تعاونية نتجت باتحاد ثلاث بنوك للإئتمان التعاوني، وضمن استيراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية مسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، تتعلق بتأسيس سبعة صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات استثمارية فلاحيةو غير فلاحية مدرة للدخل.

3- المنظمات غير الحكومية الجزائرية :يوجد نحو 20 منظمة غير حكومية في الجزائر، وقد اكتسبت إحداها وهي جمعية تويزة خبرة معترف بها في هذا المجال، وقد أنشأت برنامجا لتمويل أصحاب مشروعات العمل الحر، وتضم الحركة أيضا جمعية touiza solidarité ، ويعمل قسم المعني بالتنمية في الجمعية مع خبراء تخطيط المشروعات عن طريق منح قروض صغرى ، وقد بلغ حجم حافظة القروض التي تسدد على أكثر من عشر سنوات ما يزيد على 222 قرضا منح 22.2% منها للنساء كما وصل مجموع القروض إلى 20 مليون دينار جزائري، حيث يبلغ الحد الأقصى للقرض الذي تمنحه الجمعية 220 آلاف دينار بأقصى أجل 52 شهر وتقدم القروض للفلاحين القادرين على تقديم ما يصل إلى 20 % من قيمة القرض كضمان للحصول عليه.

4-تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر :يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت والمواطنين بدون دخل أو ذوي المداخيل غير المستقرة وغير منتظمة، ويتكون من نمطين للتمويل: قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها000. 1000 دج و قرض لأنشطة شراء عتاد صغير، ومواد أولية، ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط.

المبحث الثاني : سياسة تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر قطاع الفلاحة أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث من خلال إعطاء لمحة حول تطور قطاع الفلاحة في الجزائر و

[1] ريمة بوارمة، سلمى مهادي ، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية في البلدان النامية ، تجربة السودان – المغرب -بنغلاديش و الجزائر، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، جامعة سطيف ، الجزائر ،المجلد 03، العدد 02، 2020 ، ص 71-72-73.

الإمكانيات المتاحة، وكذا سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وفي الأخير سوف نتطرق إلى شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ومشاكله.

المطلب الأول: تطور ات القطاع الفلاحي في الجزائر ، إمكانياته و مقوماته

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التطورات التي شهدها القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال والمراحل التي مر بها إلا غاية يومنا هذا، إضافة الى إبراز الامكانيات و المقومات التي يحوز عليها هذا القطاع.

أولا :تطورات القطاع الفلاحي:مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال الى يومنا هذا بعدة مراحل تميزت بالتعددية و عدم الاستمرارية و تمثلت في :

1- **مرحلة التسيير الذاتي (1962-1970)** : بعد الاستقلال اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين" **دون مالك** "وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في سنة 1963 وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري ، ومن ناحية التمويل الفلاحي فخلال الفترة الممتدة من1962-1966 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية ، وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ، وبعد إنشاء البنك المركزي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة1966 اسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط .[1]

2- **مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980)**: تم إطلاق مشروع الثورة الزراعية بتاريخ 1971/11/08 تحت شعار" **الأرض لمن يخدمها** "وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح ، ويعتبر ثاني إصلاح زراعي و قد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل ، حيث اهتمت بتأميم املاك الدولة و البلدية و أراضي العرش و الوقف العمومي و الحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية، ثم تحديد الملكيات الخاصة و تأميم الكبيرة منها لتوزيعها على المستفيدين الجدد ، و أختتمت بالتوجه الى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية[2].

3- **مرحلة تحرير القطاع الفلاحي (1981-1990)**:تبنت الدولة خلال هذه المرحلة لإعادة صياغة سياسة التنمية الوطنية ، حيث أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الأصليين ، و شجعت الدولة الفلاحين على إستصلاح الأراضي و إستخدام المكننة و قدمت القروض بفتح بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، و بالرغم من الجهود التي وضعت لإنجاح هذه العملية التنموية إلا أن القطاع الفلاحي بقي يعاني التهميش مقارنة بالصناعة و عدم تحقيق الأمن الغذائي المنشود منها.

---

[1] زكريا جرفي ، آمنة سفيان ، دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر –دراسة قياسية 2000-2018، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 418.

[2] امينة بن علي، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة بشار ، الجزائر، المجلد 03 ، العدد 01، 2021، ص 51.

4-**مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1991-2000):** تم تبني إجراءات عديدة، هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة في تسيير مختلف القطاعات، و عملت الحكومات المتاعقبة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية،حيث تم إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996 وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، و قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي .

5- مرحلة الاصلاحات الفلاحية الحديثة (2000-2018): اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال اصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة و هي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 - 2008) و سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) [1].

6- مرحلة إصلاح قطاع الفلاحة من خلال البرنامج الخماسي (2015 -2018) : تمحور في:[2]

-**المحور 1:**المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية الغابية والصيدية.

-**المحور 2:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية ، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة.

-**المحور 3:**تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعيةوا إطلاق برنامج واسع للتشجير متعدد الاستعمال.

- **المحور4:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم الاستثمار وتحسين الإنتاجية.

- **المحور5:**عصرنة الإدارة الفلاحيةوا إدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

7- مخطط عمل قطاع الفلاحة لسنة 2019: جاء هذا المخطط تحت شعار"**الاستجابة لتحدي الامن الغذائي**" من خلال نموذج نمو جديد يعتمد المخطط على ثلاث ركائز أساسية و هي :[3]

***الزراعة و الثروة الحيوانية:** ويكون ذلك من خلال تعديل و تحديث و تنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي و متابعة و دعم أصحاب المشاريع الفلاحية .

***الغابات و الاحواض المائية:** تقوم على إعطاء أهمية للانتاج الغابي و تشجيع السياحة البيئية.

***الصيد البحري و تربية الأحياء المائية:**تقوم على متابعة و دعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد و تربية المائيات ، زيادة تطوير صادرات الأسماك مع الحرص على حماية و وقاية أماكن صيد الأسماك.

---

[1] زكريا جرفي ، آمنة سفيان ، دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 420.

[2] طه ياسين مرباح، عبد الحفيظ يحياوي، تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر،الملتقى الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع و الآفاق، جامعة البويرة،الجزائر،مخبر بحث "STRATEV"،11مارس2021،ص 269.

[3]طيب هاشمي،مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2015-2019، دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة سعيدة، المجلد 13، العدد 05، أكتوبر 2021، ص 323.

ثانيا: إمكانيات و مقومات القطاع الفلاحي: يتوفر القطاع الفلاحي على مقومات و إمكانيات هامة من بينها:

1-الموارد الطبيعية: وتعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور حول عنصرين أساسيين هما الأراضي الزراعية و الموارد المائية.

1-1- الأراضي الزراعية:تحتل الجزائر المرتبة الاولى إفريقيا من حيث المساحة إذ تقدر بـ 238174.10 ألف هكتار، و هي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية ، و الجدول التالي يتضمن تطور المساحة الزراعية و توزيع إستخدامها كما يلي:

الجدول رقم 02-02: استخدامات الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

الوحدة : ألف هكتار

البيان	المساحة الصالحة للزراعة			مساحة المراعي	مساحة الغابات
	اجمالي المساحة الصالحة للزراعة	المساحة المستغلة	المساحة غير مستغلة		
2017	43769.89	8534.60	35235.9	32798.67	197.20
2018	85700.17	5522.41	80177.76	32788.83	1930.00
2019	85825.79	5724.78	80101.01	32755.97	4090.99

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 40، 2020

من خلال الجدول نجد أن المساحة الصالحة للزراعة عرفت تزايد خلال فترة الدراسة ، ففي عام 2017 بلغت 43769.89 الف هكتار لتصل في عام 2019 الى 85825.79 ألف هكتار أي ما يمثل 36% من إجمالي المساحة الكلية للجزائر ، كما نلاحظ أيضا ان المساحة الصالحة للزراعة تنقسم إلى قسمين هما مساحة مستغلة و التي شهدت تراجع ففي عام 2019قدر بـ 5724.78 الف هكتار بعدما كانت في عام2017 8534.60 الف هكتار،أما المساحة الزراعية غير مستغلة التي شهدت تزايد على عكس الأراضي المستغلة بينما عرفت مساحة المراعي ثباتا نسبيا بحوالي 32755.97 الف هكتار خلال عام 2019 في حين عرفت مساحة الغابات خلال نفس الفترة تزايدا ملحوظا من 197.20 الف هكتار عام 2017 الى 4090.99 ألف هكتار عام 2019.

1-2- الموارد المائية: تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية حيث 76% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع ، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم بعدم الانتظام والتوزيع غير المعتدل ، و يجتهد قطاع الفلاحة في حشد الموارد المائية لتأمين الإنتاج بمساحة مسقية بالري التكميلي بلغت 1.47 مليون هكتار ، و الري الشامل على مساحة 500 ألف هكتار ، مع فتح شباك وحيد لتبسيط و تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح رخص التنقيب و تعميق الآبار ، كما تم منح حصص مائية إنطلاقا من السدود الكبرى لفائدة المستثمرات الفلاحية.[1]

[1] ليلى كراز، القطاع الفلاحي في 2022، خطوات متسارعة نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي، الموقع الإلكتروني لجريدة أوريزون www.horizons.dz، 2022/12/24، تاريخ الإطلاع 2023/05/17.

2- الموارد المالية: عملت الجزائر على إعطاء القطاع الفالحي حقه في التنمية الاقتصادية بداية من الألفية الثالثة خصوصا بعد ارتفاع البترول في الأسواق الدولية والتي مكنتها من توفير الموارد المالية اللازمة لتسيير خطط تنموية طموحة للنهوض به ، حيث تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هذا القطاع منها:

2-1-مستلزمات الإنتاج الفلاحي: وتتمثل في كل من الآلات الزراعية والمواد الأولية كالأسمدة والبذور غيرها من العناصر الأساسية لتسهيل العملية الزراعية وتحسين المحصول حيث شهد عدد الجرارات و الحاصدات الزراعية تزايد كبير في السنوات الأخيرة و الجدول التالي يبين كمية الآلات المستخدمة في الفلاحة و البستنة و الغابات للزراعة و إعداد التربة بالجزائر خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم 02-03:كمية الآلات المستخدمة في الفلاحة بالجزائر خلال الفترة 2018-2020

القيمة : مليون دولار أمريكي الكمية : ألف وحدة

الدولة	2018		2019		2020	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الجزائر	4,75	13,31	3,63	16,70	2,51	10,14

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 41، 2022

من خلال الجدول الذي يبين كمية الآلات المستخدمة في الفلاحة بالجزائر ، نلاحظ أن الكمية المستعملة عرفت إنخفاضا محسوسا حيث قدرت الكمية سنة 2018 ب 4.75 ألف وحدة و انخفضت إلى 3.63 ألف وحدة سنة 2019 لتواصل الإنخفاض الى 2.51 الف وحدة سنة 2020 ، لكن بالرغم من إنخفاض الكمية المستخدمة سنة 2019 إلا ان قيمة الآلات عرفت إرتفاعا من 13.31 مليون دولار أمريكي سنة 2018 الى16.7 مليون دولار أمريكي سنة 2019.

سنعرض حجم واردات لجزائر من الآلات الزراعية و قيمتها خلال الفترة 2018-2020 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 02-04: الواردات من الآلات الزراعية خلال الفترة 2018-2020

القيمة : مليون دولار أمريكي الكمية : ألف وحدة

المعدات و الآلات	2018		2019		2020	
	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة	الكمية	قيمة
الآلات الزراعية	127,00	12,40	655,77	64,03	391,63	38,24
الجرارات	26,41	218,06	26,57	219,36	3,16	26,09
آلات و أجهزة مزارع الدواجن	347,70	41,06	308,84	36,47	200,59	23,69
آلات الحصاد و الدرس	1,24	10,08	2,82	22,95	2,74	22,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ،المجلد41، 2022

من خلال الجدول الذي يبين قيمة الواردات من المعدات و الآلات الزراعية خلال فترة الدراسة ، نلاحظ إرتفاعا في الكمية المستوردة من الآلات الزراعية خلال سنة 2019 حيث بلغت 655.77 الف وحدة بعدما كانت 127 ألف وحدة سنة 2018، لتنخفض سنة 2020 الى 391.63 ألف وحدة بقيمة 38.24 مليون دولار، أما الجرارات فقد انخفضت وارداتها سنة 2020 الى 3016 الف وحدة بعدما كانت 26.57 ألف وحدة خلال سنتي 2018 و 2019، اما آلات و أجهزة مزارع الدواجن التي عرفت وارداتها انخفاضا تدريجيا ، على عكس آلات الحصاد و الدرس التي عرفت إرتفاعا خلال سنة 2019 ب 2.83 ألف وحدة لتحافظ على نفس المستوى خلال سنة 2020 بقيمة 22.29 مليون دولار.

3- الموارد البشرية: و تتمثل في العنصر البشري من اليد العاملة و الباحثين في المجال العلمي الفلاحي.

3-1- اليد العاملة: تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكر كبير على العنصر البشري في الإنتاج الفلاحي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة او تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدى إلى وجود عدد كبير من اليد العاملة في هذا القطاع إلا أن حجم القوة العاملة في الفلاحة مقارنة بباقي القطاعات لا يزال منخفض حيث بلغ حجم العمالة الفلاحية سنة 2021 بـ2.7 مليون عامل وهذا راجع إلى تطبيق العديد من البرامج التنموية في قطاع الزراعة كتطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية وكذلك تطبيق مخطط الإنعاش الوطني الذين ساهما بشكل كبير في توفير مناصب العمل إلا أن هذه الزيادة لا تزال ضئيلة و هذا راجع إلى تخلي الشاب الجزائري عن رغبته في العمل في القطاع الفلاحي وتوجهه الى قطاع الصناعة و التجارة.[1]

3-2-البحث العلمي و التطوير الفلاحي: تتولى مؤسسة البحث العلمي و التعليم العالي الإشراف الإداري و المالي على مؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي في إطار السياسة العامة للدولة في هذا المجال، و ذلك بإعداد برامج البحوث الفلاحية و الميزانيات اللازمة لتنفيذها و متابعة إنجاز هذه البرامج ، حيث تم إحصاء 300 باحث دائم في المجال الفلاحي و هو رقم ضعيف مقارنة مع الدول الرائدة في المجال الفلاحي ، و هذا نتيجة لضعف حجم الإنفاق على البحث العلمي الفلاحي.[2]

4- الانتاج الحيواني في الجزائر: يعتبر الانتاج الحيواني من أهم دعائم القطاع الفلاحي ، حيث يمكن ابراز الثروة الحيوانية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

[1] حنان رزيق ، نعيمة باديس ، التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدلمة بالجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص 236.

[2] شريفة فوغالي، لزهر شين، مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021، ص 338.

الجدول رقم 02-05: تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2018-2020 الوحدة :ألف رأس

البيان	2018	2019	2020
الأبقار	1816.00	1780.59	1740.18
الأغنام	28723.99	29428.93	30905.56
الماعز	4908.00	4986.12	4908.17
الإبل	417.00	416.52	435.21
الخيول	46.00	48.63	48.00
خلايا النحل	1658.67	420.41	419.93
الدواجن	137.39	138.58	137.28
الأسماك	120.35	105.13	86.90

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 41، 2022

نلاحظ من الجدول أن عدد الأبقار قد عرف تراجع سنة 2020 قدر ب 1740.18 ألف رأس مقارنة بسنة 2019 و 2018 ، في حين شهد إجمالي عدد الاغنام إرتفاعا طيلة سنوات الدراسة حيث سجل أعلى عدد سنة 2020 ب 30905.56 ألف رأس، أما بالنسبة لرؤوس الماعز فقد بقي تقريبا ثابتا خلال سنوات الدراسة في حدود 4900 ألف رأس ، و بالنسبة للإبل فقد عرفت إرتفاعا طفيفا خلال سنة 2020 ، فيما يخص تربية النحل سجل أكبر عدد لخلايا النحل عام 2018 ب 1658.67 ألف خلية لتتراجع بصورة كبيرة سنتي 2019 و 2020 الى حدود 410 ألف خلية ، أما بالنسبة للدواجن فقد عرفت ثباتا نسبيا على مدار سنوات الدراسة ب 137 ألف رأس ، و فيما يخص الثروة السمكية فنلاحظ إنخفاضا قدرب 86.9 ألف طن سنة 2020 بعدما قدر ب 120 الف طن سنة 2018.

5- الانتاج الفلاحي في الجزائر: يتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتميز نظرا لتعدد المناطق الجغرافية و إختلاف المناخ و التضاريس عبر التراب الوطني ، حيث يمكن إبراز تطور الانتاج كما يلي:

الجدول رقم 02-06: تطور الانتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2018-2020 الانتاج:ألف طن، المساحة ألف هـ

البيان	2018		2019		2020	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	3111.43	6065.94	3187.40	5633.45	2889.32	4392.30
البقوليات	119.36	146.30	127.26	146.56	102.93	115.05
الزيتون	431.01	860.78	431.63	868.75	438.83	1079.51
الخضر	388.21	9409.39	327.53	8619.98	380.16	10287.21
الفواكه	490.56	14634.71	461.86	5006.10	455.40	4552.00
التمور	168.86	10947.00	169.79	1136.03	170.50	1151.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد41، 2022

من خلال الجدول يتضح أن إنتاج الحبوب في الجزائر عرف إنخفاضا على مدار الثلاث سنوات بعدما بلغ 6065.94 ألف طن سنة 2018 لينخفض سنة 2019 الى 5633.45 ألف طن على نفس المساحة المستغلة و يواصل الإنخفاض الى 4392.3 ألف طن سنة 2020 مع تر اجع في المساحة المزروعة و نفس الشيء بالنسبة للبقوليات التي عرفت إنخفاضا في الإنتاج سنة 2020 ، أما إنتاج الزيتون فقد عرف ارتفاعا ملحوظا بلغ 1079.51ألف طن سنة 2020بعدما كان في حدود 868 ألف طن سنتي 2018 و 2019 ، مع ثبات المساحة المغروسة، و بالنسبة لإنتاج الخضر فقد عرف ارتفاعا سنة 2020 قدر ب 10287.21 ألف طن ، و بالنسبة لإنتاج الفواكه فقد عرف انخفاضا رهيبا سنة 2020 قدر ب 4552 ألف طن بعدما بلغ 14634.71 ألف طن سنة 2018، و سجل إنتاج التمور أعلى كمية له سنة 2018 ب 10947 الف طن ليعرف انخفاضا كبيرا سنتي 2019 و 2020.

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي:يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تساهم في تنمية الاقتصاد و تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من المؤشرات و التي تتمحور في :

1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام_: من مهام القطاع الفلاحي مساهمته في الناتج الداخلي الخام باعتباره من بين اهم المؤشرات التي تقاس بها إقتصاديات الدول ، و الجدول أدناه سنحاول من خلاله توضيح مساهمة هذا القطاع في الناتج الخام في الجزائر.

الجدول رقم02-07: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2020-2022

الوحدة : مليار دينار

البيـــــــان	2020	2021	2022
الناتج الداخلي الخام من القطاع الفلاحي (مليار دج)	2546.8	2688.3	5123.6
نسبة الانتاج الفلاحي الى الناتج الداخلي الخام %	13.8	12.2	14.5
التغير السنوي %	0.7	3.1	/

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثي الثالث ، رقم 60 ، 2022.

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إرتفاعا في المعدلات قدر ب2546.8 مليار دينار سنة 2020 و ارتفعت الى 2688.3 مليار دينار سنة 2021 لتواصل إرتفاعها لتصل الى أعلى قيمة سنة 2022 بـ: 3123.6 مليار دينار بنسبة 12.5 % (نسبة الإنتاج الفلاحي الى الناتج الداخلي الخام).

2- **مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة:**يمثل حجم مساهمةالقطاع الفلاحي في الناتج القومي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في حجم الموارد الفلاحية التي يوفرها هذا القطاع ، و يعد المجتمع الفلاحي من المكونات البشرية الرئيسية في عملية إنتاج هذه المواد ، لذا يمكن القول أن عنصر القوى العاملة الفلاحية هو جزء مهم من العناصر الانتاجية ، و الجدول أدناه يبين تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر .

الجدول رقم02-08: تطور القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال الفترة2017-2019

الوحدة: ألف نسمة

البيان	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2017	10858	2608.77
2018	12400	2648.98
2019	12700	2693.55

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 40،2020

يتضح من خلال معطيات الجدول أن القوى العاملة الزراعية في الجزائر في عرفت ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 2017-2019 حيث كانت تقدر بـ: 2608.77 ألف نسمة سنة 2017 لتصل الى 2693.55 ألف نسمة سنة 2019 و هو عدد ضعيف مقارنة مع مجموع القوى العاملة الكلية نظرا لأهمية القطاع الفلاحي الذي يتطلب قوى عاملة كبيرة مقارنة مع باقي القطاعات.

3- تطور الصادرات و الواردات الغذائية في الجزائر: يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الميزان التجاري ، و لتوضيح هذه الأهمية سنتطرق الى دراسة مساهمة الانتاج الفلاحي في كل من الصادرات و الواردات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-09: تطور الصادرات و الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات الغذائية	نسبة الواردات	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات
2020	**7723**	**21.73**	**437**	**1.99**
2021	**8877**	**23.69**	**576**	**1.49**
2022	**7783**	**21.97**	**163**	**0.54**

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثي الثالث ،رقم 60 ، 2022.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات الغذائية عرفت إرتفاعا محسوسا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 حيث كانت 7723 مليون دولار و ارتفعت الى 8877 ألف دولار سنة 2021 ، لتسجل انخفاضا سنة 2022 بنسبة 21.97 % ، أما بالنسبة لقيمة الصادرات الغذائية فقد بلغت 437 مليون دولار سنة 2020 لترتفع الى 576 مليون دولار سنة 2021 و تسجل تراجع كبير سنة 2022 يقدر ب 163 مليون دولار بنسبة 0.54 %.

المطلب الثاني: آليـــات تمويل القطـــاع الفلاحـــي في الجزائـــر

إن القطاع الفلاحي بحاجة ملحة للتمويل الذاتي و الخارجي، فالمستثمر الفلاحي يلجأللتّمويل الخارجي في كثير من الأحيان لأنّ التّمويل الذّاتي لا يكفي لتسديد نشطاته، بينماالتّمويل الخارجي يعتمد على الدعم الحكومي من طرف وكالات الدعم أو الصناديق التمويلية أوعلى القروض البنكيّة و التمويلات الأجنبية.

أولا:الدعم الحكومي:يستفيد الفلاح من الدعم الفلاحي عن طريق مختلف الصناديق المتخصصة هذا إلى جانب الوكالات التي لها دور كبير في عملية تمويل القطاع الفلاحي طبقا للنظام الجديد المسطر ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و تتمثل آليات الدعم الحكومي في الصناديق و الوكالات المتخصصة كما يلي:

1-صناديق الدعم الحكومي: إن سياسة إنعاش و تطوير القطاع الفلاحي عن طريق دعم الدولة عن طريق صناديقتمويل مختلف المشاريع الفلاحية و المنتهجة ضمن المخطط الوطني للتنميةالفلاحية و برنامج التجديد الريفي ، و يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل 02-01: الصناديق المنشأة لتمويل القطاع الفلاحي:

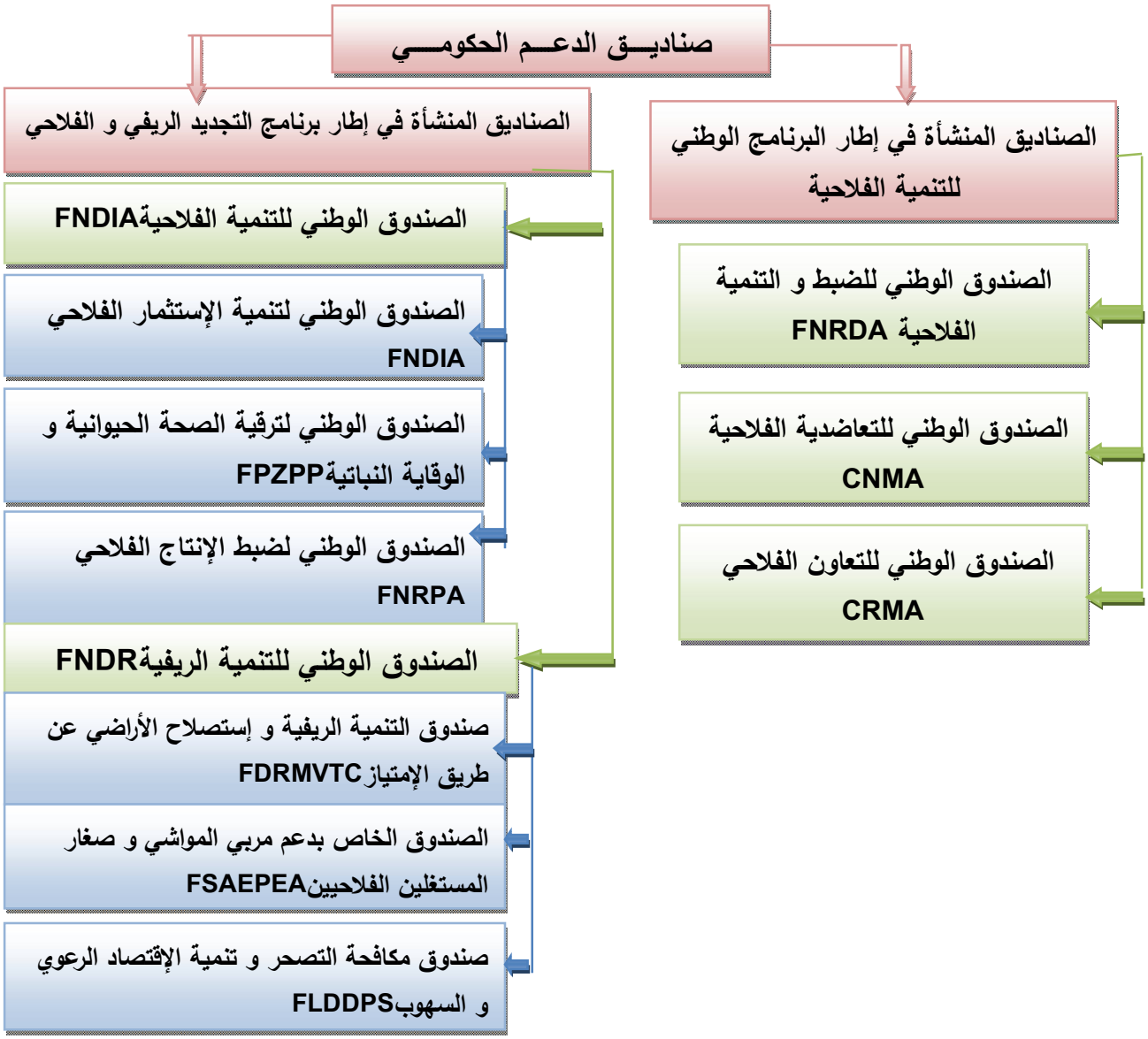

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- عائشة حريتي، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية ، المجلد 57، العدد 05، 2020، ص 462.

- توفيق تمار ، عبد الرؤوف عز الدين ، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2015 ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 41.

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 31 ، صادرة بتاريخ 21 ماي 2021.

2- وكالات الدعم الحكومي: سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي ولكن تحت وصاية بنك الفلاحة و التنمية الريفية بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بشتى أنواعها و المتمثلة في:

2-1- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI:**تمنح التمويل في إطار تنمية الإستثمار في الأنشطة الإقتصاديةلانتاج السلع و الخدمات ، حيث وقعت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة بتاريخ 2021/03/08 إتفاقية تعاون بهدف ترقية إنشاء مؤسسات مصغرة و تطويرها في المجال الفلاحي و ترقية و تثمين المنتجات و الخدمات التي توفرها الانظمة البيئية الطبيعية حيث تم تخصيص 80% من التمويلات التي تمنحها الوكالة للإستثمار الفلاحي.[1]

2-2- القرض المدعم ضمن برنامج وكالةANGEM :هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين بتوفير قروض مصغرة لتمويل الأنشطة الفلاحية كتربية المواشي الى جانب فلاحة الأرض ، هذا بمساهمة الدولة، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، و يأخذ صيغتين ، الصيغة الأولى قرض شراء المواد الأولية بين الوكالة و الفلاح و هي قروض بدون فوائد لا تتجاوز 100.000 دج ، و الصيغة الثانية و هي التمويل الثلاثي بين الوكالة و الفلاح و البنك و هي قروض تقدم من طرف البنك و الوكالة لإنشاء نشاط ، تكلفة المشروع لا تتجاوز مليون دينار و تحدد 70% قرض بنكي، 29% نسبة الوكالة و 1 % مساهمة شخصية.[2]

2-3- القرض المدعم ضمن برنامج وكالةCNAC: قرض إستثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR ولا يتجاوز الإستثمار 10 مليون دج، ويتكفل البنك ب 70 %والدولة ب29 %في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و28 %في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج .

2-4- **القرض المدعم ضمن برنامج وكالةANSEJ** :هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروعو عليه أن يشغل شخصين على الأقل.[3]

وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة المقدمة من طرف وكالات الدعم الحكومي:

---

[1] حنان حمداني، توجيه 80% من تمويلات " أناد" الى القطاع الفلاحي، جريدة المساء الجزائرية، العدد 7355، 2021/03/08، ص 05.

[2] يمينة عاتي ، أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 56.

[3] زكريا جرفي ، أثر التمويل الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ،المجلد 05، العدد02، 2019، ص 131.

الجدول رقم 02-10 : أنواع القروض الفلاحية المقدمة من طرف وكالات الدعم الحكومي

الوحدة: مليون دينار

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط<18 سنة	1 مليون	8 سنوات	%0	%1	%29
CNAC	استثماري 30-50 سنة	1 مليون	8 سنوات	%0	%1>5 مليون %2>5 مليون	%29 %28
ANSEJ	إستثماري 19-15 سنة	10 مليون	8 سنوات	%0	%1>5 مليون %2>5 مليون	%29 %28

المصدر : زكريا جرفي ، أثر التمويل الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد :05،العدد02، ،2019، ص 131.

ثانيا : التمويل البنكي: يعد التمويل البنكي مصدرا من مصادر التمويل الفلاحي المؤسسي ، و الذي يعرف بأنه تلك الأموال التي يقرضها البنك للفلاحين و المستثمرين بناء على طلبهم ، و تكون هذه القروض قصيرة الأجل تسمي بقروض الموسم الفلاحي، متوسطة الاجل كالقروض التجهيزية مثل اقتناء عتاد تهيئة الأرض و الآلات و قروض طويلة الأجل تصل الى 25 سنة وهي خاصة بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة.

1- أهم البنوك المانحة للقروض الفلاحية في الجزائر: من أهم البنوك المانحة للقروض الفلاحية نذكر :

- البنك الوطني الجزائري (BNA): من سنة 1962 الى غاية 1982 .
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): ابتداء من مارس 1982 الى يومنا هذا وهو يعد بنك الفلاحة.
- بنك الخليفة، بنك بدر، بنك القرض الشعبي الجزائري: فقد قامت هذه البنوك الثلاثة الاخيرة بإمضاء عقود مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لكي تمول المستثمرات التابعة للقطاع الفلاحي، هذه البنوك تسير في طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي خاض اشوطا كبيرة في ميدان تمويل القطاع الفلاحي[1].

2- **القروض الموجهة للقطاع الفلاحي الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:** يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية ، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي وأسندت إليه مهام تمويل الإنتاج الفلاحي ، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106 - 82 المؤرخ في 13 مارس 1982.

و تصنف القروض التي يمنحها البنك الى تصنيفات عديدة و متنوعة و هي كالتالي: [2]

2-1-القروض الاستعمالية:هي القروض التي تستعمل لأهداف معينة ، أهمها:

- **القروض العقارية:** الهدف منها شراء أراضي فلاحية أو مزرعة لاستعمالها لغرض الفلاحة أو إستصلاح الأراضي ، و غالبا ماتكون قروض طويلة الأجل .

[1] محمد يوسفي ، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، ، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 282.

[2] عبلة مازة، دور القروض البنكية للقطاع الفلاحي بلجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ،جامعة وهران، الجزائر المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 219

– **قروض إنتاجية** :الهدف منها إستعمال القرض لشراء مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل شراء البذور و الأسمدة.
– **قروض التعاونيات الفلاحية** : الهدف منها مواجهة مصاريف تشغيل العمال الفلاحين و نفقات التعاونيات الفلاحية و نفقات المخزون الفلاحي.

2-2 – القروض المسماة:سمي هذا النوع من القروض بتسميات معينة تتمثل في:

- ✓ **قرض الرفيق:** يعتبر من أحسن الطرق لدعم القطاع الفلاحي، قد جاء هذا القرض بتطبيق القانون رقم 08-16 الصادر في 03 أوت 2008المتضمن التوجيه الفلاحي ، وذلك بعد ابرام اتفاقية بين وزارة الفلاحة من جهة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية من جهة أخرى في نفس السنة، ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة ، وهو قرض استغلالي مدعم من طرف الدولة 100% أي أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تتحمل فوائد هذا القرض كاملة في حالة التزام المستفيد بآجال الاستحقاق ويتم دفع الفوائد عن طريق الخزينة العمومية[1]، وهو يغطي الفعاليات الفلاحية التالية :[2]

– اقتناء المواد الضرورية المتعلقة بالنشاط الفلاحي (البذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات) .
– اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية كل الانواع ووسائل السقي ومنتجات الادوية البيطرية.
– اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
– تقوية قدرات الاستغلاليات الفلاحية في مجال نظام الري والمعدات الفلاحية في اطار القرض الايجاري، يضاف الى ذلك بناء او اعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى المستغلات الفلاحية وبناء البيوت البلاستكية بالإضافة الى اعادة تعمير الاسطبلات.

- ✓ **قرض التحدي:** هو قرض استثماري يمنح في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وتربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستغلة التابعة للأملاك الخاصة للأفراد أو الأملاك الخاصة للدولة، وهو شكل من اشكال قروض الاستثمار المتوسطة والطويلة الأجل ،معدل الفائدة فيه معدوم اي 0% خلال 3 سنوات الاولى و 1% خلال السنة الرابعة والخامسة، ليرتفع الى 3% في السنة السادسة والسابعة، ثم يستقر عند المعدل العادي المطبق على القطاع الفلاحي بعد السنة الثامنة،[3] ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار" التحدي "في إطار:[4]

–أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي **و** عمليات تطوير الري الفلاحي .
–اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج و إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل...الخ
–الإنتاج التقليدي و الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي.

*** شروط الحصول على قرض التحدي** : لقد وضعت الوزارة الوصية على القطاع شرطين وهما[5]:

– بالنسبة للأراضي غير المستغلة والمملوكة ملكية خاصة يجب أن تخلو من جميع اشكال النزاع.

---

[1] يمينة عاتي، أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[2] محمد يوسفي، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 283.
[3] توفيق تمار،عبد الرؤوف عز الدين، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 52.
[4] يمينة عاتي، أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[5] محمد يوسفي ، القرض الفلاحي المدعم كآلية اتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص282.

– يجب ان تفوق نسبة تغطيتها 60 % من طرف صندوق الضمان الفلاحي بالنسبة للمشاريع التوسعية .

الجدول رقم 02-11: صيغ قرض التحدي

<table>
<tr><th colspan="3">من حيث مساحة المشروع الاستثماري</th><th colspan="2">من حيث طبيعة المقترض</th></tr>
<tr><td colspan="3">الحالة الأولى :إذا كانت مساحة المستثمرة تقل عن 10 هكتار ومشروع استصلاح الأراضي</td><td>شخص طبيعي</td><td>شخص معنوي</td></tr>
<tr><td>90% من قيمة المشروع عبارة عن قرض بنكي</td><td colspan="2">10% مساهمة شخصية</td><td rowspan="3">يحدد من مليون دينار جزائري إلى100 مليون دينار جزائري</td><td rowspan="3">مليون دينار جزائري إلى200 مليون دينار جزائري(التعاونيات، الابرادات الفلاحية، الدؤسسات الاقتصادية،)..ويطلق عليه قرض التحدي الفيدرالي</td></tr>
<tr><td colspan="3">الحالة الثانية :إذا كانت مساحة المستثمرة تفوق عن 10هكتار ومهما كان المشروع الاستثماري في الفلاحة</td></tr>
<tr><td>80% من قيمة المشروع عبارة عن قرض بنكي</td><td colspan="2">20% مساهمة شخصية</td></tr>
</table>

المصدر: يمينة عاتي ، أثر القروض البنكية على تنمية الانتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018، مجلة إقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 55.

✓ **القرض التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري آلية من آليات القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للزبائن، ويعرف على أنه التزام تعاقدي بين المؤجر والمستأجر يتم من خلاله تأجير أصل متمثل في أجهزة أو معدات، أو آلات إنتاجية أو عقارات، مملوك للمؤجر يستعمله المستأجر لمدة معينة متفق عليها، مقابل دفع أجر محدد، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها.[1]

*** إجراءات التمويل التأجيري في بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية(BADR):** تتمثل في :[2]

1- يختار العميل من المورد العتاد الذي يحتاجه ويتفاوض حول شروط شرائه ثم يتقدم للبنك بطلب التمويل لشراء العتاد مدعوما بالفواتير الأولية بالإضافة إلى وثائق أخرى يطلبها البنك؛

2- بعد دراسة الملف، وفي حالة الموافقة يمنح البنك التمويل للعميل بمبلغ الفواتير الأولية، حيث يشتري العتاد باسم البنك بالشروط المتفق عليها بين المورد والعميل، يوكل البنك العميل لاستلام وتركيب العتاد والقيام بكل الإجراءات الإدارية ثم يوقع العميل على سندات لأمر بمبلغ الإيجار المتفق عليه، حيث يحدد الإيجار الدوري بإضافة هامش ربح مقبول من الطرفين لقيمة شراء الأصل؛

3- عند نهاية عقد التأجير وشريطة تسديد كافة الإيجارات المتفق عليها، يتنازل البنك لصالح العميل على الأصل مقابل الدينار الرمزي وهذا في حالة التأجير المنتهي بالتمليك؛

[1] عبد الوهاب صخري ، حسينة معاش ،التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة بنك الفلاحية و التنمية الريفية، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 133.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 138-139.

والجدول التالي يبين أهم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) في الجزائر.

الجدول رقم02-12: أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الوحدة : مليون دينار

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	إستغلالي	حسب النشاط	6-24 شهر	%0	لا توجد
التحدي	إستثماري	1-100 مليون	3-7 سنوات 8-15 سنة	0%<5 سنوات 1%<7سنوات 3%<9سنوات 5.25%<10 سنوات	10%>10 مليون 10<% 20 مليون
التمويل الايجاري	إستغلالي	/	5-10 سنوات	/	لا توجد

المصدر : زكريا جرفي ، أثر التمويل الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد :05،العدد02، ،2019، ص 130.

ثالثا : التمويل الأجنبي: يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفا أساسياً لأي دولة بغرض تنشيط الاقتصاد، لذلك سعت الجزائر لتقديم التحفيزات للمستثمرين الأجانب في عدد من القطاعات للاستثمار فيها، ومن بين تلك القطاعات الفلاحة، ومع ذلك ما تزال نسبة الاستثمارات الزراعية في إطار الاستثمار الأجنبي ضئيلة جداً، على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي 0.25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2005-2019 وواضح أن هذه النسبة لا تكاد تذكر، خاصة إذا ما قورنت بما يتوجه من استثمارات أجنبية نحو القطاعات الأخرى مثلا تمثل حصة الاستثمار في القطاع الصناعي نسبة 82 %من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

المطلب الثالث: الصيغ الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي و إيجابياتها:

حصر النظام رقم 20-02 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان (08) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، في حين الصيغ الإسلامية الأخرى الخاصة بتمويل قطاع الزراعة، كالمساقاة والمغارسة لم تذكر صراحة ، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيدا من الناحية العملية للإبتكار.

أولا: أشكال التمويلات غير رسمية للقطاع الفلاحي في الجزائر: يوجد في الجزائر أشكال من التمويلات غير الرسمية للقطاع الفلاحي يحصل عليها الفلاحون من خلال القنوات غير الرسمية، كالقروض المتبادلة فيما بين الفلاحين أو ما يحصلون عليه من تسبيقات أو قروض مباشرة من التجار أو الأقارب و غيرهم ،تختلف في تسميتها مع صيغ التمويلية الإسلامية لكنها تتشابه و تتطابق في المضمون ، و تأخذ الأشكال التالية [2]:

[1] عبد الكريم قندوز،دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص35.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 34.

1- **شراء المنتج الزراعي قبل إنتاجه** :يتم في هذه الطريقة دفع الثمن حالا مقابل المحصول الذي سيتم الحصول عليه في تاريخ لاحق، وهذه الطريقة تأخذ في بعض الحالات عقد السلم حيث يتم تسليم ثمن الشراء حالا في مجلس البيع، وتحديد مواصفات المنتج الفلاحي بدقة، وتاريخ التسليم ومكانه، غير أن معظم التطبيقات لا تراعي ضوابط السلم، حيث يتم تحديد المنتج بالمزرعة، وقد يترتب عنه بعض الإشكالات إذا تعرض المنتج للتلف نتيجة الجوائح.

2- **الائتمان التجاري** :في هذه الحالة يقوم المزارع بالحصول على أصول إنتاجية كآلات إنتاج أو بذور أو خدمات مقدما، على أن يتم سداد قيمتها سواء نقدا أو بجزء من الخارج من الأرض في مدة محددة غالبا بعد تسويق المنتج الفلاحي الذي استخدمت فيها الأصول، وكما يظهر فهو أقرب ما يكون لعقد المزارعة أو المساقاة.

3-**الشراكة بين الفلاحين** :في هذا النوع من التمويل، يتشارك الفلاحون بينهم في المدخلات كالأرض، البذور، العمل على أن يتم اقتسام الغلة بينهم بحسب نسب المشاركة والعمل، و واضح أن هذا النوع من التمويل مشاركة أو أحد أشكالها من المزارعة والمغارسة والمساقاة في بعض الحالات، تحفز الدولة هذا النوع من العمل المشترك من خلال جمعيات فلاحية، نظرا لما يحققه من وفورات إنتاج، و يسهل القدرة على المتابعة الدقيقة للفلاحين و دعمهم، وتوفير التدريب والتمويل الرسمي والتأمين، و غيرها من الخدمات الفلاحية.

ثانيا- صيغ التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية: لقد طرح بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 2022 عبر النوافذ الاسلامية صيغ تمويلية للقطاع الفلاحي تتماشى مع أحكام الشريعة الاسلامية، و الجدول التالي يبينها كما يلي:

الجدول رقم 02-13: صيغ التمويل الاسلامي للقطاع الفلاحي المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الصيغة	مفهومها	موضوع التمويل	مدة التمويل	مدة التسديد
المرابحة للانتاج الفلاحي	عقد بيع أصول ملموسة وفقا للشريعة الاسلامية الى العميل و بناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.	تمويل تحديث المعدات الفلاحية (الآلات الفلاحية ، معدات الري) أو إقتناء المواشي	06 سنوات	من04-06 سنوات
المرابحة غلتي	عقد بيع المدخلات الزراعية الى العميل بناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام العقد .	تمويل حملاتهم الزراعية (أسمدة و منتجات الصحة النباتية و البذور)	من شهر – 6 سنوات	/

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الالكتروني الرسمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية: www.badrbanque.dz تاريخ الاطلاع : 2023/04/06 (الساعة 11:00 سا)

ثالثا: إيجابيات تمويل المشاريع الفلاحية بالصيغ الإسلامية: من إيجابيات الصيغ الإسلامية في تمويل القطاع الفلاحي هي قدرتها على توفير ما يلي:[1]

1- مصدر مالي :فمعظم المؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وحتى الفلاحين الأفراد عادة ما يمتلكون الأراضي ولديهم الرغبة للعمل والاستثمار فيها، إلا أنه ينقصهم التمويل اللازم للقيام بذلك، فتقوم البنوك الإسلامية بتقديم التمويل المطلوب لهم لشراء البذور والأسمدة ووسائل جلب المياه ومختلف الآلات اللازمة للاعتناء بالمزروعات وفق أحد الصيغ الخاصة بهذا القطاع.

2- توفير المياه :إضافة إلى نقص المال فإن مشكل المياه يعد ثاني عوائق القطاع الزراعي الذي تعمل هذه الصيغ على توفيره إما بجلبه من مناطق توافره أو استخراجه من باطن الأرض أو من خلال تحلية مياه البحار حتى تمكن أصحاب هذه المشروعات من سقي مزارعهم وحقولهم واقتسام عوائدها.

3- توفير الأراضي: التمليك الجزئي للأراضي من طرف ملاكها الغير قادرين على خدمتها أو الغير مهتمين باستثمارها للشباب العاطل أو خريجي كليات الزراعة أو المؤسسات الفلاحية التي لا تتوفر لديهم الأراض ي الكافية للقيام بنشاطهم مقابل القيام بزراعة مساحات أكبر والاعتناء بها وفق صيغة المغارسة و تقديم جزء من هذه الأراض ي لهم وعوائد تتمثل في نسبة من الثمار ونسبة من الأشجار حسب ما تم الاتفاق عليه مسبقا، كما تمكنها أيضا من استصلاح قطع الأراض ي بتوفير مختلف المعدات والأسمدة اللازمة لذلك.

4- التقليل من المخاطر :إن التمويل بالمزارعة المساقاة والمغارسة تستدعي دراسة دقيقة ومتخصصة بالزراعة للأرض من موقع ومناخ ونوعية البذور، وطبيعة الأشجار والأسمدة . . .الخ من قبل الممول وهذا لكبر حجم المخاطر التي يتضمنها هذا القطاع التي قد لا يتمكن الفلاح من القيام بكل تلك الدراسات إضافة إلى المشاركة في الربح والخسارة وأثره على التقليل من حجم المخاطر وفي كثير من الأحيان لم تستخدم البنوك الإسلامية هذه الصيغ، نظرا لكونها تتطلب ملكية عناصر الإنتاج الفلاحي كالأرض والأشجار والحيوان، وهذا مالا يتوافق وطبيعة نشاط البنوك، كما أن البنوك الإسلامية بإمكانها تمويل القطاع الزراعي من خلال صيغ المشاركات الأخرى المضاربة والمشاركة، أومن خلال صيغ التمويل بالهامش المعلوم.

[1] – فضيلة بوطورة و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 848.

المبحث الثالث: آفــاق و تحديات التمويل الإسلامــي للقطاع الفلاحي في الجزائــرو سبــل إدارة المخاطــر

يظهر دور القطاع الفلاحي كقطاع هام لتنويع الاقتصاد الجزائري والنهوض به و تنويع مصادر و طرق تمويله ، و سنتطرق خلال هذا المبحث الى التحديات و معوقات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي ، و سبل إدارة المخاطر التي يمكن أن تواجه سياسة تمويل هذا القطاع بالصيغ الإسلامية ، بالإضافة الى آليات و آفاق تطوير هذه الصيغ في الجزائر للنهوض بهذا القطاع المهم في الجزائر.

المطلب الأول:تحديات التمويل الإسلامي و رهانات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعمل القطاع الفلاحي على مواجهة مختلف التحديات و الصعوبات التي تواجهه و تحول دون تحقيق أهدافه، و تراهن الحكومة على تحقيق النمو المتواصل لقطاع الفلاحة الذي يتوقع أن يرتفع إنتاجه الى 30% نهاية العام الجاري2023 بقيمة كلية تصل الى 4500 دينار جزائري ، ما يجعل القطاع يساهم بـ 14.7 % في الناتج الداخلي الخام و يوظف 207 مليون عامل بنسبة تتعدي 20 % من اليد العاملة الوطنية.[1]

لكن رغم التحديات و الصعوبات التي تقف أمام النهوض بهذا القطاع إلا أن هناك رهانات حالت دون ذلك .

أولا: التحديات التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر: يمكن تلخيص أهم المعوقات و التحديات المستقبلية التي تجابه صناعة التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر في النقاط التالية: [2]

1- **تحديات تخص الإطار القانوني و التنظيمي و المؤسسي:**على الحكومة الجزائرية توفير إطار قانوني و تنظيمي و مؤسسي سليم يضمن البقاء و الإستمرارية لمؤسسات التمويل الإسلامي و الإقناع بجدوى هذه الصناعة و حمايتها على مستوى البنك المركزي خاصة في مجال التشريعات و القوانين التي تكون بيئة عمل للبنوك، حيث تخضع المؤسسات المالية الإسلامية الى قوانين المنهج الغربي الذي يعيق نشاط العمل المصرفي الإسلامي ، مما يستدعي ضرورة وضع قوانين خاصة لممارسة مؤسسات التمويل الإسلامي.

2- **تحديات تخص الجوانب التشغيلية و التطويرية:** غالبية مؤسسات التمويل الإسلامي في الجزائر تفتقر الى الكوادر الإدارية المؤهلة و المدربة في مجال التمويل الإسلامي خاصة في القطاع الفلاحي ،كما تحتاج مؤسسات التمويل الى محفظة متنوعة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للإستجابة لمختلف المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية ، و بذلك فإن أكبر تحدي الذي يجابه صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر هو قدرة إدارة البحوث التابعة للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير أدوات مالية إسلامية لاستيعاب السيولة من جهة و الإستجابة للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي.

3- **تحديات تخص الجوانب الشرعية** :يعاني التمويل الإسلامي في الجزائر من ضعف في دور هيئات الرقابة الشرعية ، و يكمن التحدي في مدى قدرتها على النمو سريعا من حيث الكم و النوع لمواكبة التطور الكبير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية ، كما ينبغي القضاء على الإزدواجية التي نشأت في تكوين هذه الهيئات بين

[1] عبد الحفيظ سجال ، إجراءات لتطوير قطاع الفلاحة .. هل تكفي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، الجريدة الإلكترونية جزائر ultra، https//ultraalgeria.ultrasawt.com، 2022 ، تاريخ الإطلاع : 2023/04/16 ، سا 13:00.

[2] شافية كتاف، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية و التحديات المستقبلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 184-187.

مختصين ملمين بجوانب التمويل الفنية مع ضعف المعرفة الشرعية ، و بين علماء شرعيون تنقصهم الإلمام الكامل بالجوانب الفنية .

ثانيا: رهانات القطاع الفلاحي في الجزائر: تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات للنهوض بالقطاع نذكر منها:

1- برامج التجديد الريفي لمكافحة التحديات المعاصرة: تهدف برامج التجديد الريفي لمكافحة التحديات التي يفرضها العصر والمتعلقة بحماية وتعزيز مختلف الجوانب الطبيعية الترَعوية، الموارد المائية وذلك عن طريق أربعة أدوات يمكن ابرازها في النقاط التالية[1] :

– وضع نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع.

– النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، كما يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛

–المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛

– عقد كفاءة للتنمية الزراعية والذي تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج السنوي، استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

2- مخطط " FLAHA " للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر :تحت شعار تحدي لتحقيق الأمن الغذائي بنموذج جديد للنمو، أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا وطنيا تسعى من خلاله لتحقيق النمو في ثلاث قطاعات هامة من القطاع الزراعي الجزائري، تتمثل في الزراعة والثروة الحيوانية، قطاع الغابات، الصيد وتربية الأحياء المائية، كما قامت الوزارة بتحديد أهداف سياستها بالأرقام، تمثلت هذه الأهداف في:[2]

–متوسط نمو زراعي ب5 %؛

–قيمة الإنتاج الزراعي 4300 مليار دولار؛

–معدل تشجير 13 %؛

–تخفيض الواردات ب 2 مليار دولار؛

–زيادة الصادرات 1.1 مليار دينار؛

–خلق مليون وخمس مائة ألف (1500000) منصب شغل.

---

[1] طيب هاشمي ، مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2015-2019 ، مرجع سبق ذكره ، ص 330.

[2] سعدية خامت هواري خيثر، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع و الآفاق، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، مخبر بحث "STRATEV"،11 مارس 2021، ص 198

3- رقمنة القطاع الفلاحي:رغم التأخر الملاحظ في عصرنة قطاع الفلاحة في الجزائر ، إلا أن بوادر رقمنة القطاع تلوح في الأفق خصوصا مع إنطلاق البرنامج الخماسي 2020-2024 و الذي يأمل من خلاله إطلاق برنامج خاص يتضمن رقمنة تطبيقات المعلومات المهنية و عصرنة أدوات الإنتاج ، و من أهدافه :[1]

- العمل على إطلاق بوابة إلكترونية تتضمن 43 إجراء إداري يمكن الفلاح و المستثمر الحصول على الرخص و الإعتمادات دون عناء التنقل الى الوزارة.

-الإحصاء الوطني للمستثمرات الفلاحية عن طريق وضع قاعدة بيانات حول المستثمرات الفلاحية و تتلخض الجهود المبذولة في رقمنة القطاع في النقاط التالية:

- إطلاق منصة توضح نقاط بيع المنتجات الفلاحية من المنتج الى المستهلك EL Firma.dz حيث تم الإطلاق الرسمي لهذا الموقع من طرف مديرية الأنظمة المعلوماتية و الإحصائيات و الاستشراف بالوزارة و المدير العام للديوان الوطني للخضر و اللحوم .

- الرهان على المؤسسات الناشئة الناشطة في القطاع الفلاحي.

المطلب الثاني:مقترحات لإدارة مخاطر تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية

إن تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية و كغيره من القطاعات لايخلو من المخاطر، و على الرغم من وجودها إلا أنه يمكن إتباع إستراتيجيات تحد أو تخفض من درجتها في هذا القطاع الحيوي ، و سنعرض أهم المقترحات التي يمكن إتباعهالمواجهة و إدارة مخاطر تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية .

أولا : أسباب حدوث المخاطر عند تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية: كغيره من التمويلات التقليدية ، قد يواجه تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية بعض المخاطر لأسباب مختلفة و تتمثل في :

1- التمويل بصيغة السلم :قد يتعرض هذا النمط التمويلي الى المخاطر التالية:[2]

1-1- المخاطر السوقية: تتمحور في عدم القدرة على تحديد سعر السلم ، و تحدث نتيجة تذبذب في أسعار المنتجات الزراعية خلال الموسم الواحد يتولد عنه عدم جدوى العقد المبرم بين البنك و الفلاح طالب التمويل ، مثلا في فترة الحصاد تكون الأسعار أقل من الفترة التي تم إجراء العقد فيها بسبب زيادة العرض ، وقد يحدث العكس فخلال تعرض الموسم الفلاحي لظروف طبيعية ينخفض العرض و ترتفع الأسعار فيلجأ الفلاح الى المماطلة في تسليم المنتجات المتفق عليها مما يسبب خسائر للبنك بسبب عدم وفاء العميل ، مما ينتج عليه عدم وفاء البنك في تسليم و تنفيذ عقود السلم الموازي التي تم توقيعها بناء على تقديرات البنك.

1-2- المخاطر الإئتمانية:تتمحور في مخاطرعدم التسديد، و هي أساس المخاطر الإئتمانية و تتمثل في عدم قدرة الفلاح طالب التمويل على التسديد و الوفاء بدفع مستحقاته لأسباب خارجة عن إرادته كالكوارث الطبيعة و الأوبئة و الأمراض النباتية و الحيوانية أو بسبب إنخفاض الإنتاجية، فينتج عنه مماطلة الفلاح أو رغبته في بيع

[1] حجلة سعيدة حازم و آخرون، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر –الآليات و السبل، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد04، العدد 02، 2022، ص 130.

[2] سليم فيصل النابلسي ، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 85-86، بتصرف.

محصوله لجهات أخرى بأسعار أعلى من سعر عقد السلم، أو بتسليم جزء من البضائع المدفوع ثمنها مسبقاَ، أو تسليم بضائع اقل جودة للبنك.

1-3- المخاطر التشغيل:تحدث نتيجة إمتناع البنوك على التمويل بصيغة السلم للأنشطة الفلاحية التي توفر منتجات نباتية و حيوانية سريعة التلف لعدم إمكانية البنك توفير خدمات التخزين و التبريد بالإضافة الى إرتفاع تكاليف معاملات عقد السلم في حال إمتلاك البنوك لمخازن التبريد و التخزين وقد يتعجل المصرف ببيع البضائع المسلمة له من خلال عرضها في الأسواق بأسعار تقل عن السعر الحالي .

2-التمويل بصيغ المزارعة ، المغارسة و المساقاة:قد يتعرض هذا النمط التمويلي الى المخاطر التالية:[1]

2-1-المخاطر السوقية:تحدث نتيجة عدم قدرة البنك على توقع العائد من التمويلات بسبب تذبذب عائد الأنشطة الفلاحية لإرتباطها بالأحوال الجوية و الظروف الطبيعية ففي صيغة المغارسة يتبين العائد بعد انتهاء فترة العقد الذي يمكننا أن نصنفه من التمويلات طويلة الأجل، مما يؤثر سلباً على نسب السيولة ومصادر أألموال في البنك الإسلامي و نتيجة التذبذب و التقلبات في أسعار المنتجات الزراعية مما يؤدي الى عدم قدرة البنك على توقع العوائد بالإضافة الى إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية خلال موسم الجني ينتج عنه إنخفاض للأسعار و عدم ضمان الحكومة الحد الادنى لأسعار المنتجات الزراعية.

2-2-المخاطر الإتمانية: تحدث نتيجة عدم إلتزام العميل بالسداد إما لعدم القدرة المالية للفلاح أو قيامه بالتصرف بحصص البنك من عوائد المشروع.

2-3-المخاطر التشغيلية :تحدث نتيجة :-تواضع القدرات و المهارات المالية و المحاسبية و الإدارية للفلاح.

-عدم إنتشار ثقافة تمويل المشاريع بصيغ المشاركة وعدم تقبل الفلاحين لأي تدخلإدار ي أو محاسبي من البنك.

-مشكل الضمانات حيث لا يملك أغلب الفلاحين لعقود ملكية الأراضي.

- مخاطر التقصير والتعمد في تضليل البنك من قبل الفلاح بإخفاء كل أو جزء من المعلومات حول المشروع الذي يطلب تمويله.

- المخاطر التشغيلية تكون من جهة البنك ، حيث لا تملك الكثير من البنوك القدرة ، الخبرة و الكفاءة لإعداد دراسات جدوى للمشاريع الفلاحية لعدم توفر الكوادر و الإطارات الفنية المتخصصة في التمويل الفلاحي.

ثانيا:سبل إدارة مخاطر تمويل القطاع الفلاحي بالصيغ الإسلامية: يوجد العديد من المقترحات و السبل لتفادي حدوث المخاطر ، عن طريق آليات التحوط من مخاطر صيغ الإستثمار الفلاحي و تتمثل في :

1-بالنسبة للتمويل بصيغة السلم: تتمثل المقترحات في :[2]

- الإعتماد على التسعير السليم القائم على أسس علمية و دراسات سوقية تراعي مصلحة البنك و الفلاح .
- الإهتمام بدراسات جدارة العميل الإئتمانية وجدوى المشروع الإقتصادية.

[1] عائشة لمحنط ، فوزي الحاج أحمد ، التحوط كأداة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة الوادي ،الجزائر، المجلد ، العدد 07، 2018، ص 453.-بتصرف.

[2] سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص87 بتصرف

– إشتراط التأمين التكافلي الزراعي للمحاصيل أو التأمين التكافلي على الأصول المنتجة.
– الإعتماد على التسعير العادل مع وجود هامش لتقلبات الأسعار ضمن قواعد شرعية.
–دراسة جدوى المشروع من النواحي السوقية و المالية والفنية.
– تصميم العقود والعمليات تحمي البنك من أي أخطاء قانونية وشرعية تؤدي إلى مخاطر تشغيلية.
– قيام البنك بإنشاء عقود السلم الموازي مع شركات التسويق والمخازن التجارية الكبرى وتجار الجملة .
2– بالنسبة للتمويل بصيغ المزارعة ، المغارسة و المساقاة: تتمثل المقترحات في :[1]
– إشتراطالإشتراك في برامج التأمين التعاوني الزراعي أو التأمين التكافلي.
– وضع خطة مزرعية إرشادية تتضمن أصناف المزروعات ومواعيد زراعتها ومواعيد حصادها المتوقع بهدف مساعدة الفلاح.
– تقديم خدمات غير مالية للفلاحين كخدمات الإرشاد الفلاحي و التدريب.
– تعاون البنك مع الحكومة لتحديد أسعار المنتجات مسبقا و الإلتزام بشرائها و تخزينها في المخازن الحكومية لتخفيف مخاطر السوق .
– التنويع في تمويل المشاريع الزراعية.
– دراسة إئتمانية جيدة للمشروع و قيام البنك بالإستعلام على سمعة العميل.
– دراسة الجدوى الإقتصادية و الدراسة الفنية و المالية للمشروع حيث يتم استبعاد تمويل أي من المشاريع الأقل جدوى والتركيز على المشاريع ذات العائد المالي المرتفع، ودراسة الجدارة االئتمانية التعامل السابق مع العميل.
– التركيز على تمويل المشاريع الفلاحية المروية و المحمية.
– المحافظة على تقديم تمويلات لصغار المزارعين أو المشروعات التقليدية من خلال صيغ اقل مخاطرة من مخاطر الصيغ التشاركيه كصيغة المرابحة للآمر بالشراء، وذلك بهدف تنويع محفظة البنك .
– إشتراط تقديم الفلاح للضمانات كالكفالة أو الرهن مع التنوع في صيغ الضمانات المقبولة لدى البنك.
– الإستعلام الجيد عن الفلاح و سمعته المصرفية و التجارية و دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع.

المطلب الثالث: آليات و آفاق تطوير التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي

في إطار تطوير صيغ التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي إنتهجت الجزائر جملة من الآليات لتعزيز نمو القطاع الفلاحي ، كما تتوفر مجموعة آفاق من شأنها المساهمة في تطوير و تفعيل دور التمويل الإسلامي للنهوض بالقطاع الفلاحي كما يلي:

أولا : آليات تطوير القطاع الفلاحي:على الجزائر تبني جملة من الآليات لتعزيز نمو القطاع الفلاحي منها:

[1] عائشة لمحنط ، فوزي الحاج أحمد، التحوط كأداة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية مرجع سبق ذكره ، ص 458 ، بتصرف

1- **إقتراح برنامج تطوير المقاولة الزراعية:** يتكون المشروع من مراكز للتنمية الزراعية ، وتنمية ريادة الأعمال و إدارة المشروعات والتنسيق، ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، من خلال المعرفة الفنية لفتح العديد من فرص التوظيف، وتتضمن النتائج الأساسية المتوقعة للمشروع ما يلي:[1]

- توفير العديد من الوظائف الجديدة و إنشاء مجموعة ريادة أعمال زراعية.
- توفير المنتجات الزراعيةكالحبوب ومنتجات البستنة.
- توفير منتجات الماشية و إنتاج الأسماك.

7- **إقتراح برنامج تمويل البني التحتية الزراعية** :ترمي هذه السياسة إلى تقديم توجيه إستراتيجي لاستثمارات البنك في مجال الفلاحة والتنمية الريفية وتحدد السياسة ستة مجالات وهي:[2]

-إنشاء زراعة قادرة على الصمود وذكية في مواجهة المناخ؛

-تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق المجزية؛

-النهوض بالخيارات الشاملة والمستدامة والمتكاملة؛

- بناء القدرات البشرية و المؤسسية.

-النهوض بإمكانات الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية؛

ثانيا: آفاق التمويل الإسلامي لتعزيز نمو القطاع الفلاحي: يوجد مجموعة من الآفاق المستقبلية التي من شأنها تطوير صيغ التمويل الإسلامي لتعزيز نمو القطاع الفلاحي في الجزائر و تتمحور في :

1- إهتمام الدولة بالتمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي على المستوى التشريعي و التنظيمي: الجزائر قد بدأت تولي أهمية للتمويل الإسلامي بتكريس مختلف أنظمته ، من خلال وضع الإطار القانوني و بتنظيم مختلف الهياكل اللازمة من إنشاء هيئة وطنية للرقابة على شرعية المعاملات المالية الإسلامية، و تنظيم عمل المؤسسات المقدمة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية من بنوك إسلامية و شركات التأمين التكافلي و مؤسسة الوقف و صندوق الزكاة ، كما كرست أهم صيغ التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية و في قانون الأوقاف، أما من الناحية الموضوعية فالتمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي يحتاج إلى تقويم و تعزيز مكانتها لتشريعية ، وعليه بعض التوصيات التي تبعث بالتمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر إلى الطريق الصحيح مثل تعزيز التكريس القانوني للصيرفة الإسلامية عبر تعديل قانون النقد و القرض بما يتوافق مع متطلبات التمويل الإسلامي و إطلاق و تطوير الإطار القانوني و التشريعي للصكوك الإسلامية

2-الإستثمار في إنشاء بنوك إسلامية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي: و ذلك من خلال العمل على تأسيس بنوك إسلامية جزائرية مستقلة تتخصص في القطاع الفلاحي و عدم الإكتفاء بفتح نوافذ إسلامية داخل

[1] زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، مرجع سبق ذكره ، ص 269.

[2] التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ، التحول في عالم سريع التغير الطريق لأهداف التنمية المستدامة، المملكة العربية السعودية،2018، ص 51.

البنوك التقليدية، حيث يمارس البنك نشاطه كمؤسسة رسمية تسعى إلى توفير التمويلات لمختلف النشاطات الفلاحية من خلال تفعيل مختلف الصيغ نذكر منها:[1]

* **التمويل بصيغة السلم** : يوفر البنك التمويل نقدا و يرد إليها في صورة محاصيل وقت الحصاد، ويتحدد السعر وقت التمويل ويجري التفاوض عليه بين الفلاح و البنك بناء على سعر العام السابق وظروف الطقس المتوقعة، حيث يتسنى للفلاح اختيار بذور و أسمدة ذات جودة أعلى، في الوقت الذي يحدده و من تجار التجزئة الذين يختارهم، ويؤدي ذلك إلى زيادة الغلة و عند الحصاد، يسلم الفلاح إلى البنك كمية المحاصيل المساوية لمبلغ التمويل بالسعر الذي تم التفاوض عليه، ثم يبيع أي كمية متبقية من المحصول في السوق، وشأنها شأن الوسيط، تبيع البنك المحاصيل عند ارتفاع الأسعار، وتحصل بذلك على أرباحها من السوق.

* **التمويل بصيغة المزارعة:** يضمن البنك تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور، وبعد الحصاد و عمليات التسويق يستطيع البنك تحصيل أرباح و استعمالها في تمويلات أخرى، من خلال هذه التقنية التي يمكن أن يعتمدها البنك يمكننا أن نوفر تمويل مناسب للقطاع الفلاحي.

* **التمويل بصيغة المساقاة**_:إن اعتماد البنك لصيغة المساقاة سيوفر التمويل اللازم مع القوى البشرية العاطلة في حركة تفاعلية من أجل تنمية الثروة الفلاحية في مجال التشجير و البساتين و البذور و المبيدات الحشرية ، وبهذا يسهم البنك في تنمية القطاع وتحقيق الاكتفاءالذاتي وتشغيل الأيادي العاطلة، و الاستفادة من خبراتها في هذا المجال، وتحريك الأموال و عدم تجميدها في صورة أشجار في حقيقتها مثمرة و في الواقع ليست مثمرة لعجز أصحابها عن الاستفادة منها.

* **التمويل بصيغة المغارسة:** يمكن استخدام صيغة المغارسة بالمشاركة من طرف البنوك لتمويل القطاع الفلاحي عن طريق تملكها للأراضي الزراعية و عرضها لعقود مغارسة مع مؤسسات متخصصة ذات خبرات عالية في مجال الأشجار المثمرة و التي تتلاءم و طبيعة الأرض ، على أن تكون للمؤسسة الغارسة نصيب من الثمار و الأشجار و الأرض و الجزء الأكبر يعود للبنوك ، و تعتبر من ضمن أولويات الدولة من خلال استراتيجية شاملة لاستصلاح الأراضي.[2]

3- تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي : أعلن وزير المالية "إبراهيم جمال كسالي يوم الاثنين 19 ديسمبر 2022 أنه سيتم إطلاق الإطار القانوني و التنظيمي المنظم لسوق الصكوك الإسلامية خلال سنة 2023 ومن بين المشاريع التي يمكن أن تمول باستخدام الصكوك الاسلامية نذكر: [3]

* **إقامة مشاريع زراعية:** تقوم الدولة بدراسة جدوى لهذه المشاريع ثم تعلن عنها، و تصدر صكوكا متساوية القيمة، يكون مجموعها يساوي المبلغ المطلوب للمشروع ، فإذا تم بيع جميع الصكوك يكون دور الدولة مضاربا، ويشارك في الربح بنسبة شائعة في نشرة الاصدار، وفي حالة ما إذا بقي من الصكوك شيء تأخذه الدولة وتصبح بذلك شريكا و مضاربا و المال الذي تم جمعه من الصكوك يقيم به مشروع أو يقتنى به معدات فلاحية.

[1]- زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ،مرجع سبق ذكره ، ص 287-288.

[2] شافية كتاف ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[3] ملاك سلوى ، بوخاري لحلو ، ، ص 177.

*** الإستثمار في القطاع الفلاحي بإحياء واستصلاح الأراضي الغير مستغلة :** يمكن تمويل القطاع الفلاحي عن طريق الصكوك الإسلامية والتي يتم من خلالها تعبئة المدخرات المالية الموجودة لدى الأفراد والغير مستغلة ، حيث يمكن لبنك إسلامي أو شركة زراعية مثلا إصدار صكوك المزارعة بعد دراسةجدو ى للمشروع ، وبعد تحديد التكلفة تقوم الشركة بتجزئتها إلى قيم متساوية ممثلة في صكوك المزراعة ثم طرحها للاكتتاب والتداول.

4- **العمل على إنشاء صناديق الإستثمار الإسلامي:** وذلك بهدف تمويل إنشاء المستثمرات الفلاحية كآلية لدعم تطوير النشاط الفلاحي بالشراكة مع الدولة في إطار إستراتيجية متكاملة لتطوير القطاع الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي.[1]

6- **الاستفادة مستودع معارف مجموعة البنكالإسلامي ّ للتنمية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية:** أصدر البنك أول منشور له عن الممارسات العالمية في مجال الفلاحة ، بعنوان التغيير من أجل التأثير تحويل الفلاحة والتنمية الريفية في البلدان الأعضاء في البنك سنة 2018 ، وهو كتاب يسلط الضوء على ما أحرزه هذا القطاع من تقدم في فهم عقبات التنمية الزراعية والسبل الممكنة لتذليلها، كما يعرض دروس أو فرصاهام ّ ة لتحويل قطاع الفلاحة والتنمية الريفية في بلدان البنك ، ونقترح على الجزائر الاستفادة من مستودع معارف البنك الإسلامي لتنمية ومختلف مشاريع التنمية الزراعية والريفية المذكورة في التقارير والسعي نحو تبني المشاريع المناسبة، ثم تعزيز معارف البنوك الاسلامية الجزائرية في مجال الفلاحة.[2]

7- **تنويع الصيغ التمويلية الإسلامية:** يمكن تدعيم القطاع الفلاحي في الجزائر عن طريق إختيار مزيج تمويلي يمكن تكييفه مع الحاجات والقدرات التمويلية للمستثمر الفلاحي عن طريق إقتراح منتج مالي يتضمن عقود مزارعة أو مساقاة أو مغارسة مدعمة بعقود منفصلة مكملة لتمويل العقد الأصلي تتمثل في عقد السلم لتمويل الدورة التشغيلية للمستثمرة الفلاحية ، إضافة الى عقد تمويل وفق صيغة التمويل الإيجاري التشغيلي أو الإيجار المنتهي بالتمليك لدعم المستثمرات الفلاحية بالآلات و المعدات الفلاحية.[3]

10- **الإهتمام بالكفاءات البشرية و البحث العلمي :** و ذلك من خلال تكوين الإطار البشري الضروري لتسيير التمويل الإسلامي من خلال فتح تخصصات التمويل الإسلامي في كليات الشريعة، كليات التسيير والاقتصاد، كليات الحقوق، المدارس العليا للبنوك والمدارس العليا للتأمينات و تشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال وتعزيز التعاون الدولي مع المنظمات المتخصصة، و الدول المتقدمة السباقة في تبني التمويل الإسلامي.

---

[1] نور الدين كروش وأخرون، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة ، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 ، جوان 2020 ، ص 13.

[2] التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[3] زهير شلال و آخرون ، صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي ، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر ، يومي 21 و 22 نوفمبر2017، جامعة البليدة 02 ، ص 12.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل توصلنا الى أن التمويل الاسلامي في الجزائر لا يزال مقتصرا على إصدار بعض التنظيمات دون وجود استثمار حقيقي على أرض الواقع، و الذي يتطلب وجود خطط فنية و آليات الترويج البنكي الإسلامي.

و بالرغم من الإمكانيات الفلاحية المتوفرة و الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية إلا أن القطاع الفلاحي يقف عاجزا على تلبية الإحتياجات الغذائية و تحقيق الأكتفاء الذاتي و توفير المنتجات ذات البعد الإستراتيجي ، و ذلك بالنظر للمساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي رغم إهتمام الجزائر بتنميةالقطاع و اتباع العديد من سياسات الدعم تماشيا و الإصلاحات الإقتصادية التي تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالتمويل الفلاحي، الأمر الذي يتوجب على الجزائر باعتبارها بلد إسلامي الإهتمام التام و المطلق بتفعيل التمويل الاسلامي و تنويع مؤسساته و إتباع آليات جديدة لفتح آفاق للنهوض بالقطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي تفرضه التجارب الناجحة للعديد من الدول التي تبنت هذا النمط التمويلي و اعتمدته بعيدا عن التمويل التقليدي.

خاتمـــــــــة

حاولنا تسليط الضوء من خلال بحثنا على تطبيقات صيغ التمويل الإسلامي حيث تعتبر أبرز الحلول التمويلية للمساهمة في تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر ، و ذلك من خلال إختيار مزيج تمويلي يمكن تكييفه مع الحاجات و القدرات التمويلية للمستثمرين الفلاحيين ، و خاصة التنويع في المؤسسات المالية الإسلامية سواء البنكية أو غير البنكية ، و على الرغم من تميز صيغ التمويل الإسلامي بدرجة مخاطرة بسبب طبيعة النشاط الفلاحي ، إلا أنه يمكن إتخاذ إجراءات التحوط و إستعمال آليات تغطية و توزيع المخاطر عن طريق الإندماج في نظام مالي إسلامي متكامل .

و الجزائر من الدول التي أبدت إهتمامها مؤخرا بالتمويل الإسلامي كأحد البدائل التمويلية بعدما أثبتتت تجارب بعض الدول قدرة التمويل الإسلامي على الإستمرار ومرونته في إستعاب المتغيرات و تلبية المطالب و سد الإحتياجات المختلفة بأدوات و منتجات متفوقة خرجت عن ماهو مألوف في التمويل التقليدي .

و على هذا الأساس بلورنـا الإشكاليـة المحورية و المتمثلــة في:

" ما دور التمويــل الإسلامــي في تعزيــز نمو القطــاع الفلاحــي بالجزائـــر؟ "

و بعد إختبار الفرضيات المطروحة سابقا في المقدمة تبين لنا ما يلي:

الفرضية الأولى : يتميز التمويل الإسلامي بتعدد و تنوع صيغه في القطاع الفلاحي سواء القائمة على أساس المشاركة ، على أساس البيوع ، على أساس الإجارة أو أساليب أخرى تستعمل للتمويل.

الفرضية صحيحة ، حيث تقدم عقود التمويل الإسلامي تشكيلة متنوعة من الصيغ و الآليات التمويلية في حل جزء من تحديات نقص التمويل ، حيث تستهدف هذه العقود تمويل دورة الانتاج الفلاحي بشكل مباشر كعقد السلم و المزارعة و عقد المساقاة ، في حين يمكن تطبيق صيغ تمويلية أخرى كالمرابحة و الإجارة في تمويل رأس المال العامل المستخدم في القطاع الفلاحي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم بالنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر من خلال تبني سياسة تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية و تنويع المنتجات الإسلامية للمؤسسات المالية.

الفرضية تستحق التأكيد ، حيث يمكن للتموبل الإسلامي عند وضعه حيز التطبيق في الجزائر أن يساهم في النهوض بالقطاع الفلاحي بإعتباره البديل التمويلي نظرا لعدم قدرة التمويل التقليدي على الصمود و تحقيق الإكتفاء الذاتي و ضمان الأمن و الإستقرار الغذائي و ذلك من خلال تنويع المؤسسات المالية سواء البنكية أو غير بنكية.

الفرضية الثالثة: يمكن إستعمال التمويل الإسلامي بشكل غير رسمي من قبل الفلاحين و يأخذ عدة أشكال تختلف في تسميتها مع الصيغ التمويلية الإسلامية و تتطابق معها في المضمون .

الفرضية صحيحة ، حيث يوجد أساليب من التمويلات غير رسمية يحصل عليها الفلاحين من خلال قنوات غير رسمية كالقروض المتبادلة بين الفلاحين أو ما يحصلون عليه من تسبيقات من التجار أو الأقارب ، و يأخذ

الأشكال التالية : شراء المنتج الفلاحي قبل إنتاجه ، الإئتمان التجاري للحصول على أصول إنتاجية و الشراكة بين الفلاحين.

1- النتائج المتوصل إليها: تم التوصل الى النتائج التالية:

- ارتباط التمويل الإسلامي ارتباطا وثيقا بالإقتصاد الحقيقي، بإعتماده على أساليب تقوم على المشاركة في الغنم و الغرم و على أساس مشروع إستثماري تمت دراسة جدواه الإقتصادية و نتائجه المتوقعة.

- تتميز صيغ التمويل الإسلامي بتنوعها من حيث الأساليب ، فهي تقوم على المشاركة بدلا من القرض و على الأرباح بدلا من الفوائد المحددة سابقا، كما أنهاتقوم على مزيج متنوع من الأدوات التي توفر خيارات متنوعة لأصحاب المشاريع على إختلاف أحجامها و أنواعها.

- استطاعت الصناعة المصرفية الإسلامية إبتكار و تطوير صيغ تمويلية ذات مرونة للقطاع الفلاحي من أبرزها المزارعة ، المساقاة، و المغارسة تؤسس على عقود المشاركة حقيقية (مال ، عمل).

- من اهم مميزات صيغ التمويل الموجهة للقطاع الفلاحي هي توزيع المخاطر و تقديم الفرص للفلاحين الذين يملكون الخبرة و القدرة على العمل لتحصيل أكبر ربح مع إمكانية تملك جزئي من الأرض و الثمار .

- صيغ التمويل الفلاحي تتميز بدرجة مخاطرة عالية نسبيا نظرا لطبيعة النشاط الفلاحي ، لذلك يوجد سبل لإدارتها و آليات لتغطية و توزيع المخاطر ، عن طريق الإندماج في نظام مالي إسلامي متكامل للإستفادة من خدمات صناديق التأمين التكافلي و صناديق الإستثمار الإسلامية.

- رغم الإمكانيات و الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر إلا أنه لا يزال عاجزا على تلبية الإحتياجات و ضمان الأمن الغذائي.

- اهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم ، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالتمويل الفلاحي كمشكلة ملكية الأراضي و تعثر القروض الفلاحية.

تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال مقتصرا بنسبة كبيرة على التمويل التقليدي نظرا لحداثة التمويل الإسلامي و خاصة في القطاع الفلاحي.

- تعتبر المؤسسات المالية البنكية هي المهيمنة على الصناعة المالية الإسلامية مقارنة مع باقي المؤسسات المالية غير بنكية.

2-الإقتراحات و التوصيات: في هذا الإطار يمكن تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها المساهمة في تطوير و تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر ، و من أهمها:

- وضع أرضية قانونية و تنظيمية من خلال إصدار تشريعات و قوانين خاصة بالتمويل الإسلامي ، و إنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تبرز أهمية الإستفادة من هذا النوع من التمويل لصالح القطاع الفلاحي.

- العمل على حث البنوك الإسلامية الدولية على فتح فروع لها في الجزائر للإستفادة من خبرتها و تجربتها في التمويل خاصة في المجال الفلاحي.

– العمل على تأسيس بنك إسلامي متخصص في القطاع الفلاحي في الجزائر و عدم الإكتفاء بفتح نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية داخل البنوك التقليدية.

– الترويج لصيغ التمويل الإسلامي المخصصة للقطاع الفلاحي و عرضها في شكل مبسط للفلاحين و المستثمرين.

– توسيع العمل بصيغة المغارسة كآلية لاستصلاح الأراضي الفلاحية بدعم من وزارة الفلاحة.

– العمل على إنشاء صناديق الإستثمار الإسلامية لتمويل إنشاء المستثمرات الفلاحية كآلية لدعم و تطوير النشاط الفلاحي بالشراكة مع الدولة في إطار إستراتيجية متكاملة لتطوير القطاع و تحقيق الأمن الغذائي.

– تفعيل التمويل الإسلامي من خلال الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية معاصرة في تمويل رأس المال العامل الثابت للإنتاج الفلاحي.

– العمل على توجيه أموال الزكاة و الوقف الى المشاريع الإستثمارية و الإنتاجية و عدم إقتصارها على المجالات الإستهلاكية.

– العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من إستيرادالمتجات التي يمكن إنتاجها محليا.

– ضرورة دراسة التجارب الناجحة في العالم العربي و الإسلامي لتبني إستراتيجياتها مثل ماليزيا ، مصر و السودان.

– إيجاد منتجات إسلامية جديدة و مرنة تناسب القطاع الفلاحي و كافة شرائح طالبي التمويل.

– زيادة الوعي و المعرفة بالمنتجات الإسلامية و آلية تطبيقها ، و توضيحها لجميع الأطراف للمساهمة بشكل كبير في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي ، و يعزز دور المؤسسات المالية في عملية التمويل.

– ختاما لا بأس أن ننوه الى أن تحدي الوصول الى التمويل ليس التحدي الأساسي الوحيد الذي يواجه قطاع الفلاحة في الجزائر ، إذ هناك مجموعة من التحديات التي تستدعي لفت إنتباه الدولة لتعزيز فعالية القطاع من أهمهاالتحديات القانونية المتعلقة بحيازة الأراضي الفلاحية و إمكانية التوسع في إستصلاح الأراضي ، فضلا عن تحديات إستعمال التقنيات الفلاحية الحديثة و تحديات التسويق بالنسبة للمنتجات الفلاحية من خلال آليات السوق لتصريف المنتجات الغذائية أو من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

3– آفاق الدراسة: الموضوع الذي تم معالجته هو موضوع واسع من كافة الجوانب ومتعدد الأبعاد ، بحيث لا يمكن الإحاطة به من مختلف الزوايا ، لذا يبقى باب الدراسة مفتوحا للتعمق أكثر ، و إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها و التوصيات التي تم إقتراحها ، يمكن الإشارة الى مجموعة من المواضيع التي تشكل محاور بحث مستقبلية و هي :

– تفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر لتمويل القطاع القطاع الفلاحي.

– دور صناديق الإستثمار الإسلامية في الجزائر كبديل تمويلي.

– مساهمة البنوك الإسلامية لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

– تحديات تطبيق التمويل الإسلامي للقطاع الفلاحي في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: قائمة المراجع

- **الكتـــب:**

1- حسن خلف فليح ، البنوك الاسلامية، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن ، 2006.

2- صالح صالحي، أساسيات المالية والاقتصاد الاسلامي، دراسة تأصيلية ومراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية والتحولات الوقائعية، الدار الجزائرية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2020 .

3- عبد الكريم قندوز ، مؤسسات التمويل الإسلامي ، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022

4- عبد الكريم قندوز، الوليد طلحة ، عبد الله سراج و أحمد الشاذلي دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022 .

5- عبد الوهاب مطر البداوي، الإقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، العراق، 1998.

6- منذر قحف ، مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي – تحليل فقهي و إقتصادي ، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، الطبعة الثالثة، جدة ، 2004.

- **الأطروحات و الرسائل:**

1- بوكريطة عبد القادر، أثر القطاع الانتاجي الفلاحي الحيواني والنباتي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2014) ، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2018-2019 .

2- رشا محمد سعيد أمين استيتيه، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية للدراسات العليا، جامعة الأردن، 1999.

3- زكري بوحصان، المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة – دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريرج ، 2022-2023.

4- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009.

5- لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة ولايتي أم البواقي و خنشلة خلال الفترة 2000-2016 ، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019.

- **المجلات الدورية:**

1-أحمد جابر بدران ، مبادئ و ضوابط و معايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر ، مصر ،المجلد 39، العدد 156، 2015.

2-أسماءطهراوي ، تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع و تحديات ، مجلة دراسات في الإقتصاد و إدارة الأعمال ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.

3- إلهام بشكر ، واقع و تحديات التأمين التكافلي في المغرب ، تونس و الجزائر ، مجلة البحوث الإقتصادية ، جامعة عنابة ، الجزائر ،المجلد 07، العدد 01، 2022.

4- أمينة بن علي، القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة بشار ، الجزائر، المجلد 03 ، العدد 01، 2021.

5- إيمان بوشنقير، التوجه لتبني المعاملات المالية الإسلامية كمنهج لمواجهة الأزمات المالية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، 2018.

6- بودالية بوراس ، جميلة قدودو، هند مهداوي، صيغ التمويل الاسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، مجلة التنويع الاقتصادي، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر،المجلد 01 ، العدد 01، 2020.

7- توفيق تمار ، عبد الرؤوف عز الدين ، التمويل العمومي للقطاع الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2015 ، مجلة أبحاث و دراسات التنمية ، المجلد 06، العدد 01، 2019.

8- حجلة سعيدة حازم ، آمال بوسواك، صديقة بن مداني، واقع رقمنة القطاع الفلاحي في الجزائر – الآليات و السبل، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، جامعة الوادي ، الجزائر ، المجلد04، العدد 02، 2022.

9- رحمة بلهادف، قراءة في واقع و آفاق التمويل الإسلامي، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020.

10- ريمة برارمة، سلمى مهادي ، التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية في البلدان النامية ، تجربة السودان – المغرب -بنغلاديش و الجزائر، مجلة الإقتصاد الدولي و العولمة، جامعة سطيف ، الجزائر ،المجلد 03، العدد 02، 2020.

11- زبير عياش ، سميرة مناصرة ، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، جامعة ميلة ، الجزائر ، المجلد 02، العدد 03، 2016.

12-زكريا جرفي ، أثر التمويل الفلاحي على البطالة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، مجلة مجاميع المعرفة ، جامعة بسكرة ، الجزائر، المجلد 05،العدد02، 2019.

13- زهية كواش ، فتحية بن حاج جيلالي مغراوة ، واقع و تحديات التمويل الإسلامي في الجزائر – بنك البركة الجزائري نموذجا ، مجلة الإقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021.

14- سبع فاطمة الزهرة ، قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية العدد الإقتصادي ،جامعة الجلفة ، الجزائر ، المجلد 32، العدد 02، 2018.

15- سليم جابو ، نوال بن عمارة ، الطاهر بن عمارة، صناديق الإستثمار الإسلامية و دورها في تنشيط الأسواق المالية الإسلامية، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي ، الجزائر،المجلد 10، العدد 01، 2020.

16- سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية ، مجلة الدنانير ، العدد 05 ، لبنان، بدون سنة.

17- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة ، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 07 ، العدد 07 ، 2009.

18- سليمة بن زكة، عز الدين شرون ، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية – ، مجلة الباحث الإقتصادي ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2022.

19- سهام مخلوف، عقبة سحنون، صيغ التمويل الإسلامي بديل للتمويل التقليدي – مع الإشارة الى تجربتي ماليزيا و بريطانيا و آليات الإستفادة منها ، مجلة السياسة العالمية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، المجلد 06، العدد 02 ، 2022.

20- شافية كتاف ، واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية و التحديات المستقبلية ، مجلة دفاتر بوادكس ، جامعة سطيف ، الجزائر ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2022.

21- صليحة فلاق ، معمر حمدي، هاجر بوزيان الرحمان، منتجات التأمين التكافلي في الجزائر- دراسة حالة شركة سلامة للتأمين، مجلة التنويع الإقتصادي ، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر، المجلد 01، العدد01، 2020.

22- طيب هاشمي، مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر 2015-2019، دراسات و أبحاث المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة سعيدة، المجلد 13، العدد 05، 2021.

23- عائشة لمحنط ، فوزي الحاج أحمد ، التحوط كأداة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية ، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة الوادي ،الجزائر، المجلد ، العدد 07، 2018.

24- عبد الحفيظ يحياوي، القطاع الفلاحي و محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر(2010-2020)، مجلة دراسات إقتصادية،جامعة الجلفة – الجزائر، المجلد 16 ، العدد01، 2022.

25- عبد الله بكراوي، ضوابط ممارسة التأمين التكافلي في القانون الجزائري و تحديات تطبيقه، مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر ، المجلد 22، العدد 01، 2023.

26- عبلة مازة، دور القروض البنكية للقطاع الفلاحي بلجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران، الجزائر المجلد 05، العدد 01، 2020.

27- علي حدو، نحو الاستفادة من تجربة AMAP الفرنسية في تسويق و تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر، مجلة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة ، الجزائر، المجلد 16 ، العدد 02 ،2021.

28- فطمة الزهراء العجاج ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية ، مجلة دفاتر MECAS، جامعة تلمسان ، الجزائر، المجلد 18 ، العدد 02، 2022.

29- فاطمة دغفل ، عبد الغفار بن رجم، حمزة منصوري، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية و الإقتصاد التطبيقي ، جامعة المسيلة ، المجلد 02 ، العدد 04 ، 2018.

20- فتيحة ملياني ، فاطمة الزهراء خبزاوي، التأمين التكافلي ، صناعته و متطلبات نجاحه في الجزائر ، مجلة الإبداع ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، المجلد 12، العدد 01، 2022.

21- فضيلة بوطورة ، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي ، جامعة العربي التبسي – تبسة ،الجزائر، العدد 07 ، 2017.

22- فضيلة بوطورة ، نوفل سمايلي، العيد فراحتية، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر و إمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة ، الجزائر ،المجلد 13، العدد 01، 2020.

23- كريمة بلدي ، متطلبات تنمية التأمين التكافلي بالجزائر على ضوء التجربة الماليزية ، مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، المجلد 07، العدد 03، 2022.

24- كلتوم واكلي، فاطمة الزهراء خبازي، التمويل الإسلامي كآلية لدعم و تمويل المقاولاتية – واقعه في الجزائر، مجلة التنويع الإقتصادي ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، المجلد 02، العدد 01، 2021.

25- لبنى سلامي ، النوافذ " الحلال " في شركات التامين التقليدية كوسيلة لتوزيع منتجات التأمين التكافلي في الجزائر ، مجلة البحوث في العقود و قانون الاعمال ، جامعة باتنة 01، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2022.

26- محمد السعيد سعيداني، مجيد شعباني، واقع مؤسسة الزكاة في الجزائر – قراءة تقييمية لأهم الإنجازات و المقومات- ، مجلة العلوم الإنسانية و الحضارة ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، المجلد 05، العدد 02، 2020.

27- مريم بلعزوز ، عمر عبو ، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تعزيز أداء سوق الأوراق المالية – دراسة حالة سوق الأسهم السعودي، مجلة الإقتصاد و المالية ، جامعة الشلف،المجلد 09، العدد 01، 2023.

28-ملاك سلوى ، بوخاري لحلو ، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجز ائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ،جامعة برج بوعريرج ، الجزائر ، المجلد 06 ، العدد 01، 2021.

29- نور الدين كروش ، جمال دقيش، ليلى أولاد براهيم، دور صناديق الإستثمار الإسلامية في تحسين أداء البنوك الإسلامية ، مجلة التنمية و الإستشراف للبحوث و الدراسات، جامعة البويرة ، الجزائر، المجلد 05، العدد 01 ، جوان 2020.

30- يمينة ختروسي ، النوافذ الاسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية ، مجلة قضايا فقهية و إقتصادية معاصرة جامعة الشلف ، الجز ائر، المجلد02، العدد 02 ،2022.

31- يمينة عاتي ، أثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر خلال الفترة 2006-2018، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، المجلد 11، العدد 02، 2022.

- **الملتقيــات:**

1- باية ساعو، زوبيدة سيار، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.

2- حمزة البقور، عمار جعيجع، قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس 2021.

3- حنان رزيق ، نعيمة باديس ، التكنولوجيا الحديثة كمحرك فاعل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة بالجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

4- زكريا جرفي ، آمنة سفيان ، دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر – دراسة قياسية 2000-2018 ،الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

5- زهير شلال ، فاتح جاري، فريد بن طالبي ، صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي، الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر ، جامعة البليدة 02 ، 21 و 22 نوفمبر2017.

6- سعية خامت ،هواري خيثر، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع و الآفاق، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

7- شريفة فوغالي، لزهر شين، مساهمة البحث العلمي في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11 مارس 2021.

8- طه ياسين مرباح، عبد الحفيظ يحياوي، تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

9- عبد الوهاب صخري ، حسينة معاش ،التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر -دراسة حالة بنك الفلاحية و التنمية الريفية، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

10- عبد الوهاب صخري، حسينة معاش،التمويل التأجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

11-محمد يوسفي ، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، الملتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة البويرة، الجزائر،11 مارس2021.

- **التقارير و الدوريات:**

1- التقرير السنوي الصادر عن الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 10، 2020.

2- التقرير السنوي الصادر عن الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 41، 2022.

3- التقرير السنوي للبنك الإسلامي للتنمية ، التحول في عالم سريع التغير الطريق لأهداف التنمية المستدامة، المملكة العربية السعودية،2018.

4- النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الجزائر ، رقم 60، 2022.

- **الجرائد:**

1- حنان حمداني، توجيه 80%من تمويلات "أناد" الى القطاع الفلاحي، جريدة المساء الجزائرية،العدد 7355، 2021/03/08.

- **القوانين التنظيمية:**

1- النظام رقم 18-02 المؤرخ في 08 نوفمبر 2018 ،المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03.

2- النظام رقم 20-02 المؤرخ 15 مارس ،2020 ، المحدد للعمليات البنكية المتعلق بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.

ثانيا: مراجع الانترنيت

1- عبد الحفيظ سجال ، إجراءات لتطوير قطاع الفلاحة .. هل تكفي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، الجريدة الإلكترونية جزائرultra ، https//ultraalgeria.ultrasawt.com، 2022.

2- ليلى كراز، القطاع الفلاحي في 2022، خطوات متسارعة نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي، الموقع الإلكتروني لجريدة أوريزون www.horizons.dz، 2022/12/24، تاريخ الإطلاع 2023/05/17.

3- الموقع الإلكتروني لبنك التنمية المحلية:www.bdl.dz

4- الموقع الإلكتروني لبنك القرض الشعبي الجزائري: www.cpa-bank.dz

5- الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط:www.cnepbanque.dz

6- الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية:www.aps.dz .

ملخـــــص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور و أهمية التمويل الإسلامي بتنوع صيغه و مؤسساته كبديل عن التمويل التقليدي الموجه للقطاع الفلاحي في الجزائر ، عن طريق عرض مجموعة من البدائل التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و تتلاءم مع خصائص القطاع الفلاحي .

و تم التوصل الى مجموعة من النتائج تمحورت في قدرة الصناعة المصرفية الإسلامية على تطوير صيغ تمويلية ذات مرونة للقطاع الفلاحي كالمزارعة ، المساقاة و المغارسة على أساس عقود مشاركة حقيقية و التي تتميز بدرجة من المخاطرة نظرا لطبيعة النشاط الفلاحي و يوجد سبل لإدارتها و آليات لتوزيع مخاطرها عن طريق الإندماج في نظام مالي إسلامي متكامل كالإستفادة من خدمات صناديق التأمين التكافلي و صناديق الإستثمار الإسلامية.

و خلصت الدراسة الى إقتراح مجموعة من الآليات و الآفاق للنهوض بالقطاع الفلاحي كضرورة إهتمام الحكومة الجزائرية بالتمويل الإسلامي على المستوى التشريعي و التنظيمي ، و العمل على الإستثمار في إنشاء بنوك إسلامية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي و تطوير مؤسساتها المالية ، مع ضرورة رفع جميع التحديات المتعلقة بالقطاع الفلاحي على غرار التحدي الأساسي المتمثل في التمويل.

الكلمات المفتاحية : التمويل الإسلامي– القطاع الفلاحي في الجزائر– صيغ التمويل الإسلامي – المغارسة – المزارعة – المساقاة.

Abstract

various formats and institutions, as an alternative to traditional financing directed towards the agricultural sector in Algeria. This is done by presenting a range of alternatives that comply with the principles of Islamic law and are compatible with the characteristics of the agricultural sector.

The study has reached several results, focusing on the ability of Islamic banking industry to develop flexible financing schemes for the agricultural sector, such as farming, sharecropping, and cultivation based on genuine partnership contracts. These financing schemes carry a certain level of risk due to the nature of agricultural activities, but there are means to manage and distribute these risks through integration into a comprehensive Islamic financial system, including utilizing services provided by Takaful insurance funds and Islamic investment funds.

Furthermore, the study proposes a set of mechanisms and prospects for the development of the agricultural sector. It emphasizes the Algerian government's need to prioritize Islamic finance legislatively and regulatory-wise, and to invest in establishing specialized Islamic banks for financing the agricultural sector and developing their financial institutions. It also highlights the necessity of addressing all challenges related to the agricultural sector, similar to the primary challenge of financing.

Keywords: Islamic finance, agricultural sector in Algeria, Islamic financing schemes, cultivation, farming, sharecropping